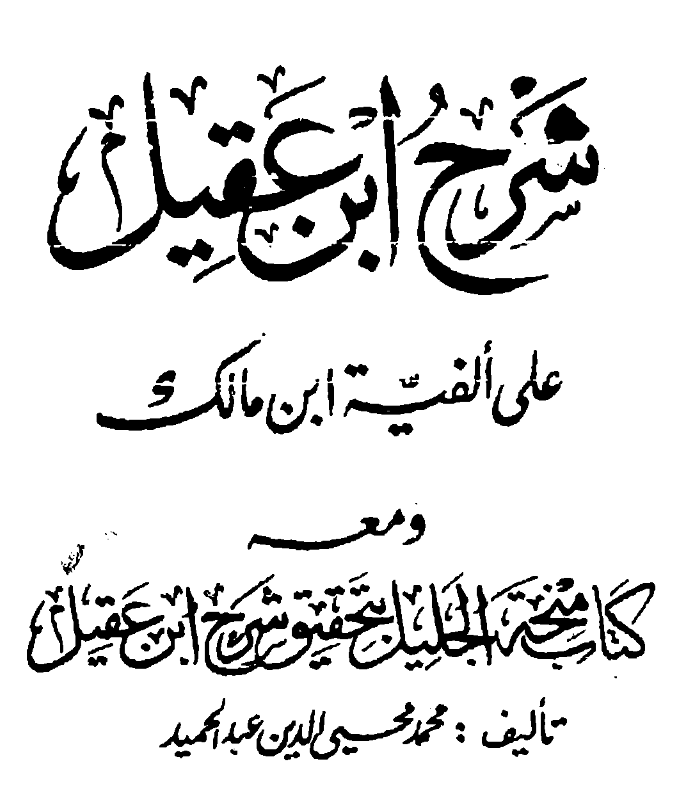


شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

المرحلة الأولى

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد



شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك

ومعه

كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الأول

مكتبة
دار التراث
٢٢ شارع الجمهورية ـ القاهرة

طبعة جديدة منقحة

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

مكتبة دار التراث

٢١ شارع الجمهورية - القاهرة - ت : ٣٩١٤٢٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله المنعوتِ بجَميلِ الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّه، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدِّين، حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ، وأعلى كلمتَهُ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ، وَطَرِيقَهُ المستقيم.

وبعد..

فقد كان مما جرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاصَة (الألفية) الذى صنَّفه إمامُ النحاةِ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ، المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وعلى شرحه الذى صنَّفه قاضى القضاة بهاءُ الدين عبدُ الله بن عَقيل، المصرى، الهاشمى، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة، ولم يكن يَدُور بخَلَدِى ـ علم الله ـ أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ القَرَأَة ورضاهم، وأنها ستَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حَلَّتْهُ، بل كنتُ أقول فى نفسى: «إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين».

ثم جرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب؛ فإذا الكتابُ يروق قُرَّاءَهُ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب، وإذا هم يطلبون إلىَّ فى إلحاح أن أعيد طبعه، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر

فيه، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى، أو أتمم بحثًا، أو أبْدِلَ عبارة بعبارة أسْهَلَ منها وآدنى إلى القَصْدِ، أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن ضَبْطها، أو ما أشْبَه ذلك من وُجُوهِ التحسين التى أستطيع أن أُكافِئ بها هؤلاء الذين رَأَوْا فى عملى هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره، وما زالت العَوَائقُ تدفعنى عن القيام بهذه الأمْنِيَّةِ الشريفةِ وتَذُودُنى عن العمل لتحقيقها، حتى أذِنَ الله تعالى، فَسَنَحَتْ لى الفرصة، فلم أتأخر عن اهْتِبَالِهَا، وعمدت إلى الكتاب، فأعملْتُ فى تعليقاتى يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب، كما أعملتُ فى أصله يَدَ التصحيح والضَّبْطِ والتحرير، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحًا إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسئول أن يوفقنى إلى مَرْضَاتِهِ، وأن يجعل عملى خالصًا لوجهه، وأن يكتبنى ويكتبه عندهُ من المقبولين، آمين.

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله على نَعْمَائِهِ، وصلاته وسلامُه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه.

اللهم إنى أحمدكَ أرْضى الحمد لك، وأحَبَّ الحمد إليك، وأفْضَلَ الحمد عندك، حَمْداً لا ينقطِع عَدَدُه، ولا يَفْنَى مَدَدُه.

وأسألك المَزِيدَ من صلواتك وسلامك على مَصْدَرِ الفضائل، الذى ظَلّ ماضيًا على نَفَاذِ أمرك، حتى أضاءَ الطريق للخابط، وهَدَى الله به القلوب، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام: سيدنا محمد بن عبد الله، أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلاهم منزلةً عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار.

ثم أما بعد: فلعلك لا تجد مؤلِّفًا - ممن صنَّفوا فى قواعد العربية - قد نال من الحُظْوَةِ عند الناس، والإقبال على تصانيفه: قراءةً، وإقراء، وشرحًا، وتعليقًا، مثل أبى عبد الله محمد جمالِ الدين بن عبد الله بن مالك، صاحِبِ التآليف المفيدة، والتصنيفات المُمْتِعَةِ، وأفْضَلِ مَنْ كتب فى علوم العربية من أهل طبقته علمًا، وأوسعهم اطِّلاعًا، وأقدرهم على الاستشهاد لما يَرَى من الآراء بكلام العرب، مع تَصَوُّنٍ، وعفَّةٍ، ودين، وكمال خُلُق.

فلابن مالك مؤلفاتٌ فى العربية كثيرة: متعددة المشارب، مختلفة المَنَاحى، وقَلَّ أن تجد من بينها كتابًا لم يتناوله العلماء منذ زَمَنِهِ إلى اليوم: بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه: بوضع الشروح والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الْخُلاَصَة» الذى اشتهر بين الناس باسم «الألفية»[1]

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله فى أولها:

واستعين الله فى ألفيه مقاصد النحو بها محويه

والذى جمع فيه خلاصة علمى النحو والتصريف، فى أرجوزة ظريفة، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحيانًا.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يَدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه، ولو لم يُشِرْ فى خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوِى الجزائرى، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧هـ، والمعروف بابن مُعْطٍ ـ لَمَا ذكرهُ الناسُ، ولا عَرَفُوه.

* * *

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَتَّسعَ هذه الكلمة الموجَزَةُ لتعدادها، وبيان مزاياها، وما انفرد به كل شرح منها، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرّزيهم: كالإمام أبى محمدٍ عبدِ الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى، المتوفى ليلةَ الجمعة، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٦٧١هـ، والذى يقول عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه» اهـ.

وقد شرح ابنُ هشام الخلاصةَ مرتين: إحداهما فى كتابه «أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك»[1]، والثانية فى كتاب سماه «دَفْع الخَصَاصة عن قُرَّاء الخُلاَصة» ويقال: إنه أربع مجلدات، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين: «وله عدة حواش على الألفية والتسهيل» اهـ.

= وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله فى آخرها:

حوى من الكافية الخلاصه ... كما اقتضى رضاً بلا خصاصه

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجًا جيدًا، وشرحناه ثلاثة شروح، أخرجنا منها الوجيز والوسيط، وقد شرعنا فى إخراج زبدة البسيط؛ الذى أودعناه ما لا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه.

ومن شرح الخلاصة العلامةُ محمد بدرُ الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك، المتوفى بدمشق في يوم الأحد، الثامن من شهر المحرم سنة ٦٨٦هـ، وهو ابن الناظم.

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر، المرادى، المصرى، المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر، المعروف بابن العينى الحنفى، المتوفى سنة ٨٤٩هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكُودىُّ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١هـ.

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر، الهَوَّارى، الأندلسى، المرسينى، الضرير.

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى، الأشمونى، المتوفى في حدود سنة ٩٠٠هـ[1].

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب، الأبناسِىُّ، الشافعى، المتوفى في شهر المحرم من سنة ٨٠٢هـ.

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السُّيوطى، المتوفى سنة ٩١١هـ.

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّىُّ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى.

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب، المعروف بابن الجَزَرِى، المتوفى في سنة ٨٣٣هـ.

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبدالله

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجًا دقيقًا، وشرحناه شرحًا شاملاً جامعًا لأشتات الفن وأدلة مسائله، وظهر منه ـ منذ عهد بعيد ـ أربع مجلدات ضخام، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنّه وفضله.

ابن عَقيل، القرشى، الهاشمى، العقيلى - نسبة إلى عَقيل بن أبى طالب - الهمدانى الأصل، ثم البالسى، المصرى، المولود فى يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨هـ، والمتوفى بالقاهرة فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٧٦٩هـ، وشَرْحُه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم.

وقد شرح الكتابَ - غيرَ هؤلاء - الكثيرُ من العلماء، ولَسْتَ تجد شرحًا من هذه الشروح لم يتناوله العلماء: بالكتابة عليه، وبيان ما فيه من إشارات، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص، وكُلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه فى العربية وسَعَةِ الباع.

* * *

وهذه الشروح مختلفة؛ ففيها المختصر، وفيها المطول، وفيها المتعقبُ صاحبهُ للنَّاظم يتحامل عليه، ويتلمسُ له المزَالق، وفيها المتحيز له، والمصحح لكل ما يَجِيء به، وفيها الذى اتخذ صاحبه طريقًا وسطًا بين الإيجاز والإطناب، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقًا بين الطريقين بهاءُ الدين بن عَقيل؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامَّة، ولم يقصد إلى الإطناب؛ فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف فى نقد الناظم: بحق، وبغير حق، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به: وافق الصواب، أو لم يوافقه.

ولصاحب هذا الشرح - من الشهرة فى الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص - ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاءِ به عن أكثر شروح الخلاصة.

* * *

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى، فرأيت - فى أول الأمر - أن أتمِّم ما قصر فيه من البحث: فأبيِّن اختلاف النحويين واستدلالاتهم،

ثم نظرت، فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثًا على الازورار عنه، ونحن فى زمن أقلُّ ما فيه من عَابٍ أنك لا تجد راغبًا فى علوم العرب إلا فى القليل النادر؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم، ودالت دولتهم، وأصبحت الغَلَبة لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه، من إعراب أبيات الألفية، وشرح الشو[اهد] شرحًا وسطًا بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التى أشار إليها الشارح أو أغلفها بتةً فى عبارة واضحة وفى إيجاز دقيق، والتذييل بخلاصة مختَصَرَة فى تصريف الأفعال؛ فإن ابن مالك قد أغفل ذلك فى «ألفيته»، ووضع له لاميةً خاصة، سماها «لامية الأفعال».

* * *

وأريد أن أنبِّهك إلى أننى وُفِّقتُ فى تصحيح هذه المطبوعة تصحيحًا دقيقًا؛ فإنَّ نُسَخ الكتاب التى فى أيدى الناس - رغم كثرتها، وتعدد طبعها - ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حدًا ينفى عنك الريب والتوقف؛ فإنك لتجد فى بعضها زيادة ليست فى بعضها الآخر، وتجد بينها تفاوتًا فى التعبير، وقد جمع الله تعالى لى بين اثنتى عشرة نسخة مختلفة، فى زمان الطبع ومكانه،ويسَّرَ لى - سبحانه! - مُعَارَضَة بعضها ببعض، فاستخلَصْتُ لك من بينها أكملَهَا بيانًا، وأصَحَّهَا تعبيرًا، وأدناها إلى ما أُحِبُّ لك، فجاءت - فيما اعتقد - خَيْرَ ما أُخْرِجَ للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ].

والله - سبحانه! - المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العَنَاء فيه، وأن يجعله فى سبيل الإخلاص فيه لوجهه؛ إنه الرب المعين، وعليه التكلان.

محمد محيى الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ: أَحْمَدُ رَبِّى اللهَ خَيْرَ مَالِكِ[1]
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِىِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا[2]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على من لا نبى بعده.

(١) «قال» فعل ماض «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ «مالك» مضاف إليه، وكان حق «ابن» أن يكون نعتًا لمحمد، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبرًا لضميره، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلومًا بدون النعت حقيقة أو ادعاءً، كما أن الأصل أنه إذا قُطع النعت عن اتباعه لمنعوته فى إعرابه ينظر فى الداعى إليه؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره، والجملة هنا ـ وهى قوله «هو ابن مالك» ـ ليست للمدح ولا للذم، بل هى للبيان، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ، وإذًا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله، «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «ربى» رب منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «الله» عطف بيان لرب، أو بدل منه، منصوب بالفتحة الظاهرة، «خير» منصوب بعامل محذوف وجوبًا تقديره أمدح، وقيل: حال لازمة، وخير مضاف و «مالك» مضاف إليه، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب مفعول به لقال، ويقال لها: مقول القول.

(٢) «مصليًا» حال مقدرة، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد، وذلك لأنه لا يصلى على النبى صلوات الله عليه فى وقت حمده لله، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد، وصاحبها الضمير المستتر وجوبًا فى أحمد، «على النبى» جار ومجرور متعلق بالحال، «المصطفى» نعت للنبى، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وآله» الواو عاطفة، آل: معطوف على النبى، وآل =

٣ وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِى أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ(١)

٤ تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ(٢)

٥ وَتَقْتَضِى رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ(٣)

= مضاف، والهاء مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر «المستكملين» نعت لآل، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «الشرفا» ـ بفتح الشين ـ مفعول به للمستكملين، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف، إذ هو مقصور من الممدود ـ وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء فى جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب ـ وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله «المستكملين» محذوفًا، وكأنه قد قال: مصليًا على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

(١) «وأستعين» الواو حرف عطف، أستعين: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال «فى ألفيه» جار ومجرور متعلق بأستعين «مقاصد» مبتدأ، ومقاصد مضاف و«النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بمحويه «محويه» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر نعت أول لألفية.

(٢) «تقرب» فعل مضارع. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى ألفية «الأقصى» مفعول به لتقرِّب، «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرِّب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف، تبسط: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى ألفية أيضًا «البذل» مفعول به لتبسط «بوعد» جار ومجرور متعلق بتبسط «منجز» نعت لوعد، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و«تبسط» مع فاعليهما الضميرين المستترين. وما يتعلق بكل منهما فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتًا لألفية، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية.

(٣) «وتقتضى» الواو حرف عطف، تقتضى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى ألفية «رضًا» مفعول به لتقتضى «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضًا، و «غير» مضاف و «سخط» مضاف إليه «فائقة» حال =

٦ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِىَ الْجَمِيلاَ[١]

٧ وَاللهُ يَقْضِى بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِى وَلَهُ فِى دَرَجَاتِ الآخِرَهْ[٢]

= من الضمير المستتر فى «تقتضى»، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «ألفية» مفعول به لاسم الفاعل الذى هو فائقة و «ألفية» مضاف و «ابن» مضاف إليه، و «ابن» مضاف و «معط» مضاف إليه، وجملة «تقتضى» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتًا لألفية أيضًا.

(١) «وهو» الواو للاستئناف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد، والباء للسببية «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلا» مفعول به لحائز، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لهو، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائى» ثناء: مفعول به لمستوجب، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميلا» نعت لثناء، والألف للإطلاق.

(٢) «والله» الواو للاستئناف، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، والجملة من الفعل الذى هو يقضى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بيقضى «وافرة» نعت لهبات «لى، وله، فى درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى، و «درجات» مضاف و «الآخرة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكّنه لأجل الوقف، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة.

تنبيه: ابن معط هو الشيخ زين الدين، أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى ـ نسبة إلى زواوة، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية ـ الفقيه الحنفى.

وُلد فى سنة ٥٦٤هـ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولى، وكان من المنفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة، وقد طُبعت ألفيته فى أوربا، وللعلماء عليها عدة شروح. وتُوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨هـ بمصر، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعًا [انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد (٥/ ١٢٩)، وفى بغية الوعاة للسيوطى (ص٤١٦)، وانظر: النجوم الزاهرة (٦/ ٢٧٨)].

الكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ[١]

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ... وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ[٢]

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمّ ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ[٣]

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ ـ وهو اسم الإشارة ـ ثم حذف الخبر ـ وهو الباب ـ فأقيم «شرح» مقامه، فارتفع ارتفاعه، ثم حذف «شرح» أيضًا وأقيم «الكلام» مقامه، فارتفع كما كان الذى قبله «وما» الواو عاطفة و «ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف: أى شرح ما يتألف، و «يتألف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الكلام، و «منه» جار ومجرور متعلق بيتألف، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «كلامنا» كلام: مبتدأ، وهو مضاف ونا مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ، وليس خبرًا ثانيًا «كاستقم» إن كان مثالاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضًا متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بثم «الكلم» مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه، وعطف الحرف بثم لبعد رتبته.

(٣) «واحده كلمة» مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضيًا، وعلى هذا يكون فاعله ضميرًا مستترًا فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى القول، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل ـ وأصله أعم ـ حذفت همزته كما =

الكلامُ المُصطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن «اللفظ المفيد فائدة يَحسُنُ السكوتُ عليها» فاللفظ: جنس يشمل الكلامَ، والكلمةَ، والكَلِمَ، ويشمل المُهمَلَ كـ «دَيْز» والمستعملَ كـ «عَمرو»، ومفيد أخرج المهمَلَ، و «فائدة يحسن السكوتُ عليها» أخرج الكلمةَ، وبعضَ الكلم ـ وهو ما تركبَ من ثلاث كلمات فأكثر ولم يَحسُنِ السكوتُ عليه ـ نحو «إنْ قامَ زيدٌ».

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو «زيد قائم»، أو من فعل واسم كـ «قامَ زيدٌ» وكقول المصنف «استقم» فإنه كلام مركبٌ من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: «فائدة يحسن السكوت عليها» فكأنه قال: «الكلام هو اللفظ المفيدُ فائدةً كفائدة استقم».

= حُذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما، وأصلهما أخير وأشر، بدليل مجيئهما على الأصل أحيانًا، كما في قول الراجز:

* بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ *

وقد قُرئ: (سيعلمون غدًا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء، وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بيؤم الآتي «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على كلام، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى «يُؤم» يُقصد، وتقدير البيت: ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعنى أن لفظ الكلمة قد يُطلق ويُقصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا «كلمة الإخلاص» وقالوا «كلمة التوحيد» وأرادوا بهذين قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامرى التى أولها:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ

وإنما قال المصنف «كلامنا» ليُعلَم أن التعريف إنما هو للكلام فى اصطلاح النحويين؛ لا فى اصطلاح اللغويين، وهو فى اللغة: اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به، مفيدًا كان أو غير مفيد.

والكَلِمُ: اسمُ جِنسٍ⁽¹⁾ واحدُه كلمةٌ، وهى: إما اسم، وإما فعل، وإما حرف؛ لأنها إن دلَّت على معنىً فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم وإن اقترنت بزمان فهى الفعل، وإن لم تدل على معنىً فى نفسها - بل فى غيرها - فهى الحرف.

والكَلِمُ: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إنْ قَامَ زَيدٌ

(١) اسم الجنس على نوعين: أحدهما يقال له اسم جنس جمعى، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو «ما يدل على أكثر من اثنين، ويُفرَّق بينه وبين واحده بالتاء»، والتاء غالبًا تكون فى المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر، ومنه كلم وكلمة، وربما كانت زيادة التاء فى الدالِّ على الجمع مثل كمء للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر. وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجى، وروم ورومى، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد»، كماء وذهب وخل وزيت.

فإن قلت: فإنى أجد كثيرًا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحده، نحو قرى وواحده قرية، ومُدًى وواحده مُدية، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع؟

فالجواب على ذلك: أن تعلم أن بين النوعين اختلافًا من وجهين: **الوجه الأول:** أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقرًا وشجرًا وثمرًا لا يوافق زنة من زنات الجمع! **والوجه الثانى:** أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكرًا كقول الله تعالى: ﴿إن البقر تشابه علينا﴾، وقوله جل شأنه: ﴿إليه يصعد الكَلِمُ الطيب﴾، فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثًا، كما تجد فى قوله تعالى: ﴿لهم غرف من فوقها غرف مبنية﴾، وقوله سبحانه: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفًا تجرى من تحتها الأنهار﴾، وكقول الشاعر:

فِى غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِى وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْىٍ، كَانَ، مَشْكُورِ

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنًى مفرد؛ فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهملَ كدَيْز، وقولنا «مفرد» أخرج الكلام؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ أن القول يَعُمُّ الجميعَ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضًا على الكَلِم والكلمة أنه قول، وزعم بعضُهم أن الأصلَ استعمالُه في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ، كقولهم في «لاَ إلهَ إلاَّ الله»: «كلمة الإخلاص».

وقد يجتمع الكلامُ والكلمُ في الصِّدْقِ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما: «قد قام زَيْدٌ» فإنه كلام؛ لإفادته مَعْنًى يَحْسُنُ السكوتُ عليه، وكَلِمٌ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات.

ومثالُ انفرادِ الكَلِم: «إنْ قَامَ زَيْدٌ»[1].

ومثالُ انفرادِ الكلامِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»[2].

* * *

بِالجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدَا، وَأَلْ وَمُسْنَدٍ ـ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[3]

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ في هذا البيت علاماتِ الاسمِ.

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلامًا لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلمًا لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات.

(٣) «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله «حصل» الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله «تمييز» الآتي «والتنوين، والندا، وأل، ومسند» كلهن معطوفات على قوله «الجر»، «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله «بالجر» معلقًا بحصل، فإن جعلت «بالجر» خبرًا مقدمًا ـ وهو الوجه الثاني ـ كان هذا الجار والمجرور متعلقًا بحصل «تمييز» مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير =

فمنها الجر: وهو يشمل الجرَّ بالحرف والإضافة والتبعية، نحو: «مررتُ بغلام زيدٍ الفاضلِ»، فالغلام: مجرور بالحرف، وزيد: مجرور بالإضافة، والفاضلِ: مجرور بالتبعية، وهو أشملُ من قول غيره: «بحرف الجر»؛ لأن هذا لا يتناولُ الجرَّ بالإضافة، ولا الجرَّ بالتبعية.

ومنها التنوين؛ وهو[1] على أربعة أقسام: تنوينُ التمكين: وهو اللاحق للأسماء المُعْرَبة كزيدٍ، ورجلٍ، إلا جمعَ المؤنث السالم، نحو «مسلماتٍ» وإلا نحو «جوارٍ، وغواشٍ» وسيأتى حكمهما. وتنوين التنكير: وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: «مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخرَ». وتنوينُ المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: «مسلماتٍ» فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين. وتنوين العوض: وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، وهو الذى يلحق «إذ» عوضًا عن جملة تكونُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ أى: حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ؛ فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضًا عنه؛ وقسم يكون عوضًا عن اسم، وهو اللاحق لـ «كل» عوضًا عما تضاف إليه، نحو: «كلٌّ قائمٌ» أى: «كل إنسان قائمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضًا عنه[2]،

= مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تميز، والجملة فى محل رفع نعت لتميز، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد: أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

(١) فى نسخة: «وهو أقسام» بدون ذكر العدد، والمراد ـ على ذكر العدد ـ أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(٢) ومنه قول الله تعالى: ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾، وقوله جل شأنه: ﴿كل له قانتون﴾، وقوله تباركت كلماته: ﴿كلاً نمد هؤلاءِ وهؤلاء من عطاء ربك﴾، ومثل =

وقسم يكون عوضًا عن حرف، وهو اللاحق لـ «جَوَارٍ، وغَواشٍ» ونحوهما رفعًا وجرًا، نحو: «هؤلاء جَوَارٍ ومررت بِجَوَارٍ» فحُذفت الياء وأُتِىَ بالتنوين عوضًا عنها.

وتنوينُ الترنم[1]: وهو الذى يلحق القوافى المُطْلَقَةَ بحرف علّة، كقوله:

١ - أَقِلِّى اللَّوْمَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابَنْ وَقُولِى - إِنْ أَصَبْتُ - : لَقَدْ أَصَابَنْ

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضًا عنه قول رؤبة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميمًا:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا

يريد: فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر.

(١) هذا النوع خامس، ولا يختص بالاسم، وقد ذكره وما بعده استطرادًا.

١ - هذا بيت من الطويل، لجرير بن عطية بن الخطفى، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء فى عصر بنى أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: «أقلى» أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى، والعرب تستعمل القلة فى معنى النفى بتة، يقولون: قل أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم فى تسخط، و «العتاب» التقريع على فعل شىء أو تركه.

المعنى: اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف فإنى لن أستمع لما تطلبين: من الكفّ عما آتى من الأمور، والفعل لما أذر منها، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل.

الإعراب: «أقلى» فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى لمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلى «عاذل» منادى مرخم حُذفت منه ياء النداء، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب، وأصله يا عاذلة «والعتابا» الواو عاطفة، العتابا: معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر، والياء فاعله «إن» حرف شرط =

يجئ بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

٢ ـ أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِنْ

«أصبت» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلم، وبكسرها على أنها للمخاطبة «لقد أصابا» جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن أصبت فقولي لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد فيه: قوله: «والعتابن، وأصابن» حيث دخلهما ـ في الإنشاد ـ تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

٢ ـ هذا البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول شعراء الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحكم في سوق عكاظ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر، ومطلعها:

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ؟

اللغة: «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحًا، إذا سار في وقت العشي «مغتدي» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله «عجلان ذا زاد» ما كان من تسليم ميَّة عليه أو ردها تحيته «أزف» دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه «الترحل» الارتحال «تزل» ـ مضموم الزاي ـ مضارع زال، وأصله تزول، فحذفت الواو ـ عند الجزم ـ للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقًا أحبابك اليوم مع العشي أو غدًا مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود، ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل «غير» نُصب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفي وجزم «تزل» فعل مضارع مجزوم بلما «برحالنا» برحال: جار ومجرور متعلق =

والتنوين الغَالِى ـ وأثبته الأخفشُ ـ وهو الذى يَلْحَق القَوَافِىَ المُقَيَّدَة، كقوله:

٣ ـ * وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى المُخْتَرَقْنْ *

= بـ «تزل»، ورحال مضاف، و «نا» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة محذوفة تقديرها «وكأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقى الحرف الذى هو قد.

الشاهد فيه: فى هذا البيت شاهدان للنحاة؛ أولهما دخول التنوين الذى للترنم على الحرف، وهو قد؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم؛ لأن الشىء إذا اختص بشىء لم يجئ مع غيره، والثانى فى تخفيف «كأن» التى للتشبيه، ومجىء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بقد، لأن الكلام إثبات. ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بلم، كما فى قوله تعالى: ﴿كأن لم يغنوا فيها﴾ ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر:

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وسيأتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها.

٣ ـ هذا البيت لرؤبة بن العجاج، أحد الرجاز المشهورين، وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان فى عصر بنى أمية، وبعده:

* مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ *

اللغة: «القاتم» كالأقتم: الذى تعلوه القتمة، وهى لون فيه غبرة وحمرة، و«أعماق» جمع عمق ـ بفتح العين، وتضم ـ وهو: ما بَعُدَ من أطراف الصحراء، و «الخاوى» الخالى، و «المخترق» مهب الرياح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومرّ فيها، و «الأعلام» علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها، واحدها علم بفتح العين واللام جميعًا، و «الخفق» اضطراب السراب، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحركها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملتُ فيها ناقتى وسرتُ بها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء. =

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الذى يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعِوض؛ وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف[1].

ومن خواص الاسم: النداء، نحو: «يا زيدُ»، والألف واللام، نحو: «الرَّجُل» والإسناد إليه، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

فمعنى البيت: حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجر، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسنادُ إليه: أى الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين - وهو الخليل - واستعمل المصنف «مُسْنَد» مكان «الإسناد له».

* * *

- الإعراب: «وقاتم» الواو واو رب، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف و «الأعماق» مضاف إليه «خاوى» صفة لقاتم، وخاوى مضاف و «المخترق» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع، وذلك فى قوله بعد أبيات:

* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلاَةِ الْوَهَقْ *

الشاهد فيه: قوله «المخترقن» و «الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل. وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفًا صحيحًا ساكنًا كما هنا تُسمى القافية حينئذ «قافية مقيدة».

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنوينًا إنما هى تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التى وُضع لها لفظ التنوين؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وُضع له لم يشملهما، والأصل أن يُحمل اللفظ على معناه الحقيقى، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

(١١) بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ، وَيَا افْعَلِي ونُونِ أَقْبِلَنَّ - فِعْلٌ يَنْجَلِي[1]

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتُ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، نحو «فعلتُ»، والمفتوحة للمخاطب، نحو «تَبَارَكْتَ»، والمكسورة للمخاطبة، نحو «فعلتِ».

ويمتاز أيضًا بتاء «أَتَتْ» والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو: «نِعْمَتْ» و «بِئْسَتْ»، فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو: «هذه مسلمةٌ، ورأيتُ مسلمةً، ومررت بمسلمةٍ»، ومن اللاحقة للحرف، نحو: «لاتَ، وربَّتَ، وثُمَّتَ»[2]، وأما تسكينها مع رُبَّ وثُمَّ فقليل، نحو «ربَّتْ، وثُمَّتْ».

(١) «بتا» جار ومجرور متعلق بـ «ينجلي» الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبرًا عن المبتدأ، فإن قلتَ: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز، قلتُ: إن ضرورة الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك، وإن المعمول لكونه جارًا ومجرورًا يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره، وتا مضاف و«فعلت» قصد لفظه: مضاف إليه «وأتت» الواو حرف عطف، أتت: قصد لفظه أيضًا: معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء، ويا مضاف و «افعلي» مضاف إليه، وهو مقصود لفظه أيضًا «ونون» الواو حرف عطف، نون: معطوف على تاء، وهو مضاف و «أقبلن» قصد لفظه: مضاف إليه «فعل» مبتدأ «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يُستدل عليه، بل قد استُعملت «لات» حرف نفي بكثرة، وورد استعماله في فصيح الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، وأما دخولها على رُبَّ ففي نحو قول الشاعر:

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ =

و... ايضًا بياء «افْعَلى» والمراد بها ياءُ الفاعلة، وتلحق فعلَ الأمر، نحو: «اضربى» والفعلَ المضارعَ، نحو: «تَضْرِبينَ»، ولا تلحق الماضيَ.

وإنما قال المصنف «يا افعلي»، ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختصُّ بالفعل، بل تكون فيه نحو: «اكْرَمَنى»، وفى الاسم نحو «غُلامى»، وفى الحرف نحو: «إنّى»، بخلاف ياء «افْعَلى»، فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدَّم، وهى لا تكون إلا فى الفعل. ومما يميز الفعلَ نُونُ «أقْبِلَنَّ» والمرادُ بها نُونُ التوكيد: خفيفةً كانت أو ثقيلةً، فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾، والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ﴾.

فمعنى البيت: ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة[1]، وياء الفاعلة، ونون التوكيد.

* * *

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِى وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِى لَمْ كَيَشَمْ[2]

= وأما دخولها على ثم ففى نحو قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِى

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن «ليس» حرف ومذهب القائل بأن «عسى» حرف، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن «نعم» و «بئس» اسمان.

(٢) «سواهما» سوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، «وفى، ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به لـ «يلى»، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفى ولم، =

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ(١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّهِ عن علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، ثم مَثَّلَ بـ «هل وفى ولم» مُنَبِّهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بهل إلى غير المختص وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و «هَلْ قَامَ زَيْدٌ»، وأشار بفي ولَمْ إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كفى، نحو: «زيدٌ فى الدارِ»، ومختص بالأفعال كَلَمْ، نحو: «لَمْ يَقُمْ زيد».

ثم شرع فى تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ؛ فجعل علامة

= والفعل المضارع يلى لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه ـ من باب فرح ـ إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

(١) «وماضى» الواو للاستئناف، ماضى: مفعول به مقدم لقوله مز الآتى، وماضى مضاف و «الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف و «الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور، وتقديره «إن فهم أمر فسم بالنون ـ إلخ». وتقدير البيت: ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، وعلِّم فعل الأمر بقبول النون إن فُهم منه الطلب.

ومز: أمر من ماز الشىء يميزه ميزًا ـ مثل باع يبيع بيعًا ـ إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشىء يسمه وسمًا ـ مثل وصفه يصفه وصفًا ـ إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر فى قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوى، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

المضارع صحة دخول «لم» عليه، كقولك في يَشَمُّ: «لَمْ يَشَمَّ» وفي يضرب «لم يضربْ»، وإليه أشار بقوله: «فعل مضارع يَلى لم كيَشَمْ».

ثم أشار إلى ما يميز الفعلَ الماضىَ بقوله: «وماضِىَ الأفعال بالتَّا مِزْ» أى ميِّزْ ماضىَ الأفعالِ بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ، نحو: «تَبَارَكْتَ يا ذَا الجلال والإكرام» و «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ» و «بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر: قبولُ نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته، نحو «اضْرِبَنَّ، واخْرُجَنَّ».

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهى اسْمُ فِعْلٍ[1]، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١٤)
وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ[2]

---

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته ـ وهى لم ـ فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو أوه وأف، بمعنى أتوجع وأتضجر، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعًا راجعًا إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو هيهات وشتان، بمعنى بَعُدَ وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما فى فعل التعجب نحو: «ما أحسن السماء» وكما فى «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

(٢) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفى وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدمًا «محل» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجئ بالفاء للضرورة، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» فى محل رفع خبر =

فصَهْ وحَيَّهَلْ: اسمان وإن دَلاَّ على الأمر؛ لعدم قبولهما نونَ التوكيد؛ فلا تقول: صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحَيَّهَل بمعنى أَقْبِلْ؛ فالفارق[1] بينهما قبولُ نون التوكيد وعَدَمُه، نحو «اسْكُتَنَّ، وَأَقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في «صه، وحيهل».

* * *

= المبتدأ الذي هو قوله «الأمر» في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عندما لا يكون فعل الشرط ماضيًا ضرورة أيضًا؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و «صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

(١) أربع فوائد: الأولى: أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع: النوع الأول: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو: ويهًا وواهًا، والنوع الثاني: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو: نزال وتراك وبابهما، والثالث: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه ومه؛ فما نُوِّنَ وجوبًا أو جوازًا فهو نكرة، وما لم يُنَوَّنَ فهو معرفة.

والفائدة الثانية: توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور؛ أولها: الدلالة على المعنى، وثانيها: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا، وثالثها: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره؛ ومن غير الغالب في التعدي نحو «آمين» فإنه لم يُحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه ـ وهو زدني ـ متعد. وتخالفها في سبعة أمور: الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «اسكت» فإنك تقول: اسكتي، واسكتا، واسكتوا، واسكتن، والثاني: أنها لا يتقدم معمولها عليها؛ فلا تقول: «زيدًا عليك» كما تقول: «محمدًا الزم» والثالث: أنه يجوز توكيد الفعل توكيدًا لفظيًا باسم الفعل؛ تقول: انزل نزال، وتقول: اسكت صه، كما تقول: انزل انزل؛ واسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل، والرابع: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في =

. . . .

= جوابه، فتقول: انزل فأحدثك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كصه ونزال، والخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تُحذف ويبقى معمولها، ولا متأخرة عن معمولها؛ بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه؛ فنحو قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِح دَلْوِي دُونَكَا ... إنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

يقدر: خذ دلوى، ولا يجوز أن يكون قوله: «دلوى» معمولاً لدونكا الموجود، ولا لآخر مثله محذوف، على الأصح. والسادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان بخلاف الأفعال. والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع؛ فاحفظ هذا كله: وكن منه على ثَبْت، والله يتولاك.

الفائدة الثالثة: اختلف النحاة في أسماء الأفعال؛ فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يُسند إليها إسنادًا معنويًا فتقع مبتدأ وفاعلاً؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف؛ فهي كليس وعسى ونحوهما، وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة؛ فليست أفعالاً وليست أسماء؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاها أبو جعفر اسمًا خاصًا بها حيث سماها «خالفة».

والفائدة الرابعة: ما ذكره الناظم - من أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر - هو مذهب البصريين من النحاة، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان: ماض، ومضارع، وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل «اضرب» عندهم «لتضرب» بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارعة، ثم جيء بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلف لا داعي له.

المُعْرَبُ وَالمَبْنِيُّ (١)

(١٥) وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي (٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين: أحدهما المعرب، وهو: ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف، والثاني المبني، وهو: ما أشْبَهَ الحروف، وهو المعنيُّ بقوله: «لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنِي» أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف؛ فَعِلَّةُ البناء منحصرةٌ - عند المصنف رحمه الله تعالى! - في شبه الْحَرف، ثم نَوَّعَ المصنفُ وُجُوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصراً في شَبَهِ الْحَرْفِ أو ما تضمن معناه، وقد نص سيبويه - رحمه الله! - على أن علة البناء كُلَّهَا ترجع إلى شبه الحرف،

(١) أي: هذا باب المعرب والمبني، وإعرابه ظاهر.

(٢) «والاسم» الواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، «ومبني» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «ومنه مبني» ولا يجوز أن تعطف قوله «مبني» على معرب؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة «لشبه» جار ومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير: «وبناؤه ثابت لشبه» «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدني «مدني» نعت لشبه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني؛ وبناء ذلك المبني ثابت لشبه مدن له من الحرف، ومدني: اسم فاعل فعله أدنى؛ تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً.

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين: الأولى: أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبني، والثانية: أن سبب بناء المبني منه منحصر في شبهه للحرف لا يتجاوزه.

وممن ذكره ابن أبى الرَّبيع[1].

* * *

(١) اعلم أنهم اختلفوا فى سبب بناء بعض الأسماء: أهو شىء واحد يوجد فى كل مبنى منها، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها فى بعض أنواع المبنيات وبعض آخر فى نوع آخر، وهكذا؟ فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الاسم فى المعنى للفعل المبنى، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم «نزال وهيهات» فإنهما لما أشبها «انزل وبعد» فى المعنى بنيا، وهذا السبب غير صحيح، لأنه لو صح للزم بناء نحو «سقيًا لك» و «ضربًا زيدًا» فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى. وأيضًا يلزمه إعراب نحو «أف» و «أوه» ونحوهما من الأسماء التى تدل على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العلة التى من أجلها بُنى «نزال» و «شتان» و «أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هى مشابهتها الحرف فى كونها عاملة فى غيرها غير معمولة لشىء، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنيًا على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبدًا متأثرًا بعامل يعمل فيه، لا فى لفظه ولا فى محله.

وقال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها فى الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد، والصواب: أن الأسماء قبل تركيبها فى الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرِّفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع فى الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ «حذام، وقطام» ونحوهما، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقاطمة، وهو فاسد، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب، ومثاله «آذربيجان» فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة =

(١٦) كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا(١)

(١٧) وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ ... تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ(٢)

ذَكَر في هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

(فالأول) شَبَهُهُ له في الوَضْع، كأن يكون الاسْمُ موضوعًا على حرف

= الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه، بل لمضارعته في الهيئة نزال ونحوه، مما بُني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل.

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح: إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأى الحذاق من النحويين، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

(١) «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالشبه «الوضعى» نعت للشبه «في اسمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعى، واسمى مضاف و «جئتنا» قصد لفظه: مضاف إليه «والمعنوى» معطوف على الوضعى «في متى، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوى، وتقدير البيت: والشبه المُدنى من الحروف مثل الشبه الوضعى الكائن في الاسمين الموجودين في قولك «جئتنا» وهما تاء المخاطب و «نا» ومثل الشبه المعنوى الكائن في «متى» الاستفهامية والشرطية وفي «هنا» الإشارية.

(٢) «وكنيابة» الواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على كالشبه «عن الفعل» جار ومجرور متعلق بنيابة «بلا تأثر» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة، ولا مضاف، وتأثر مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله «وكافتقار» الواو حرف عطف، والجار والمجرور معطوف على كنيابة «أُصِّلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار، وتقدير البيت: ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل، ومثل الافتقار المتأصل، والافتقار المتأصل: هو الافتقار اللازم له الذى لا يفارقه في حالة من حالاته.

[واحد]، كالتاء فى ضربْتُ، أو على حرفين كـ «نا» فى «أكرمَنا»، وإلى ذلك أشار بقوله: «فى اسمَىْ جئتَنَا» فالتاء فى جئتنا اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبنى؛ لأنه أشبَهَ الحرفَ فى الوضع فى كونه على حرفٍ واحدٍ، وكذلك «نا» اسمٌ؛ لأنها مفعول، وهو مبنىٌ؛ لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين[1].

(والثانى) شَبَه الاسم له فى المعنَى، وهو قسمان: أحدهما ما أشبه حرفًا موجودًا، والثانى ما أشبه حرفًا غيرَ موجودٍ؛ فمثالُ الأول «متَى» فإنها مبنية

---

(١) الأصل فى وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك، أو على حرفى هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين، والأصل فى وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء، فما زاد من حروف المعانى على حرفين من حروف الهجاء مثل: إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل فى نوعه، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل فى نوعه، وما خرج من الحروف عن الأصل فى نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل فى نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به فى الموضعين، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء، ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب، لسببين، أولهما: أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف؛ فإنه قد أشبهه فى شىء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة، والسبب الثانى: أن الحرف لا يحتاج فى حالة ما إلى الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ بحكم الاسم حين يشبهه، ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع؛ فالمقتضى هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفة عليه. وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع.

لشبهها الْحَرْفَ، في المعنى؛ فإنها تُستعمل للاستفهام، نحو «مَتَى تَقُومُ؟» وللشرط، نحو «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وفي الْحالتين هي مُشْبِهَة لِحَرْفٍ موجود؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كإنْ، ومثالُ الثاني «هُنَا» فإنها مبنية لشبهها حرفًا كان ينبغي أن يُوضَعَ فلم يُوضَعْ وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعاني؛ فحقها أن يُوضع لها حرف يدلُّ عليها، كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمنِّي «لَيْتَ» وللترجِّي «لَعَلَّ» ونحو ذلك؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مُقَدَّرًا[1].

(والثالث) شبههُ له في النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: «دَرَاكِ زَيْدًا» فَدَرَاكِ: مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْملُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه[2] كما أن الحرف كذلك.

---

(١) نقل ابن فلاح عن أبي على الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفًا موجودًا، وهو أل العهدية؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفًا، وأيضًا «ما» التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفًا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفًا مقدرًا، فافهم ذلك.

(٢) اسم الفعل ما دام مقصودًا معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً، فضلاً عن أن يعمل فيه، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه، فكان الأولى به أن يقول: «ولا يدخل عليه عامل أصلاً» بدلاً من قوله «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا «ما دام مقصودًا منه معناه» نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يُقصد به معناه - بأن يقصد لفظه مثلاً - فإن العامل قد يدخل عليه، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني: =

واحترز بقوله: «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو: «ضربًا زيدًا» فإنه نائب مَنابَ «اضرِب» وليس بمبنى؛ لتأثُّره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «درَاكِ» فإنه وإن كان نائبًا عن «ادرِكْ» فليس متأثرًا بالعامل.

وحاصلُ ما ذكره المصنفُ أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتركَا فى النيابة مَنابَ الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل؛ فبُنِيت لمشابهتها الحرفَ فى أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به.

وهذا الذى ذكره المصنف مبنىٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، والمسألة خلافية[1]، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال.

= ولَنِعمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ فِى الذُّعْرِ

فنزال فى هذا البيت مقصود بها اللفظ، ولذلك وقعت نائب فاعل، فهى مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى، ومثله قول زيد الخيل:

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلامَةُ أنَّ سَيْفِى ... كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسى:

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا ... وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أطَمْ

(١) إذا قلت «هيهات زيد» ـ مثلاً ـ فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء: الأول ـ وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح الذى رجحه جمهور علماء النحو ـ: أن هيهات اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمة، وهذا الرأى هو الذى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر، والثانى ـ وهو رأى سيبويه ـ: أن هيهات مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع؛ فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء، وزيد فاعل سد مسد الخبر، والثالث ـ وهو رأى المازنى ـ: أن هيهات مفعول =

(والرابع) شَبَهُ الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: «وكَافْتِقارٍ أُصِّلَا» وذلك كالأسماء الموصولة، نحو «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصِّلَة؛ فأشبهت الحرفَ في ملازمة الافتقار، فبُنِيت[1].

وحَاصلُ البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

* * *

= مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل به، وكأنك قلت: بعد بعدًا زيد، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام، ولا يجري كلام الناظم على واحد من هذين القولين: الثاني والثالث، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه - معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه، فمعنى أن اسم الفعل - على هذين الرأيين - أشبه الحرف شبهًا معنويًا لا نيابيًا.

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعًا خامسًا سماه الشبه الإهمالي، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً. ومثل له بأوائل السور نحو «الم، ق، ص» وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب لأنها من المتشابه الذي لا يُدرَك معناه، وقيل: إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف، أو في محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة، وزاد ابن مالك أيضًا نوعًا سادسًا سماه الشبه اللفظي، وهو: أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل «حاشا» الاسمية؛ فإنها أشبهت «حاشا» الحرفية في اللفظ.

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبني شبهان فأكثر، ومن ذلك المضمرات؛ فإن فيها الشبه المعنوي، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف، وفيها الشبه الافتقاري؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى ما يفسره، وفيها الشبه الوضعي، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه، طردًا للباب على وتيرة واحدة، وقد نص على ذلك ابن مالك في متن التسهيل.

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا(١)

يريد أن المعرب خِلافُ الْمَبْنِيِّ، وقد تقدَّمَ أن المبنى ما أَشْبَهَ الْحَرْفَ؛ فالمعرب ما لم يُشْبِه الْحَرْفَ، وينقسم إلى صحيح وهو: ما ليس آخره حرفَ علَّة كأرض، وإلى معتل وهو: ما آخره حرف علة كَسُما - وسُمًا: لغةٌ في الاسم، وفيه ست لغات: اِسم - بضم الهمزة وكسرها، وسِمٌ - بضم السين وكسرها، وسُمًا - بضم السين وكسرها أيضًا.

وينقسم المعرب أيضًا إلى متمكن أَمْكَنَ - وَهُوَ الْمنصرف - كزَيْد وعَمْرو، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو: أحمدَ ومساجدَ

(١) «ومعرب» مبتدأ، ومعرب مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف في «سلما» للإطلاق «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم، وشبه مضاف و «الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف، سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو - بضم السين مقصوراً - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا.

وههنا سؤال، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال: «المعرب والمبنى» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضًا فقال «والإسم منه معرب ومبنى» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبنى وأخر المعرب، فما وجهه؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل في الأسماء، وبدأ في التعريف بالمبنى لكونه منحصراً، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!

ومصابيح؛ فغير المتمكن هو المبنى، والمتمكن: هو المعرب، وهو قسمان: متمكن أمْكَنُ، ومتمكن غير أمكن[1].

* * *

وَفِعْـلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضارِعًا: إِنْ عَرِيَا[2]

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ: كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[3]

---

(1) والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التنوين، إذا خلا من أل ومن الإضافة، ويجر بالكسرة، ويسمى المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لا ينون، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف.

(2) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف و «أمر» مضاف إليه «ومضى» يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبنى للمجهول، والألف التى فيه للتثنية، وهى نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضى» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل «أعربوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام، أى: إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب، وعرى من باب رضى بمعنى خلا، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عرواً - مثل سما يسمو سمواً - إذا نزل به، ومنه قول أبى صخر الهذلى:

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

(3) «من نون» جار ومجرور متعلق بعريا، ونون مضاف و «توكيد» مضاف إليه، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف و «إناث» مضاف إليه «كيرعن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وتقديره: وذلك كائن كيرعن «من» اسم موصول مفعول به ليرعن، باعتباره فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبنى على السكون فى محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف =

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبنى من الأسماء شَرَعَ فى بيان المعرب والمبنى من الأفعال، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أصلٌ فى الأسماء، فَرْعٌ فى الأفعال(١)؛ فالأصل فى الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال، والأولُ هو الصحيحُ، ونَقَلَ ضياء الدين بن العِلْج فى البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال، فَرْعٌ فى الأسماء.

* * *

= زيد مثلاً «فتن» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(١) لما كان الأصل عند البصريين فى الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربًا لا يسأل عن علة إعرابه؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما جاء منها مبنيًا يُسأل عن علة بنائه، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم، وأنها مشابهته للحرف؛ ولما كان الأصل فى الأفعال عندهم أيضًا البناء فإن ما جاء منها مبنيًا لا يُسأل عن علة بنائه، وإنما يُسأل عن علة إعراب ما أُعرب منه وهو المضارع، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم فى أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعانى التى تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة فى نحو قولك: ما أحسن زيد؛ فإنك لو رفعت زيداً لكان فاعلاً وصار المراد نفى إحسانه، ولو نصبته لكان مفعولاً به وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافًا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعانى التى تتوارد على الفعل فمثل النهى عن الفعلين جميعًا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين فى نحو قولك: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيًا عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمراً، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفًا غير داخل فى حكم النهى، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك فى مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهى عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيهما منفرداً جاز.

والمبنى من الأفعال ضربان:

(أحدهما) ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضى، وهو مبنى على الفتح[١] نحو: «ضَرَبَ وَانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيُضم، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيُسكَّن.

(والثانى) ما اختُلِفَ فى بنائه والراجحُ أنه مبنى، وهو فعل الأمر نحو: «اِضْرِبْ» وهو مبنى عند البصريين، ومُعْرَب عند الكوفيين[٢].

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نُونُ الإناثِ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعلُ معها مبنى على الفتح، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة[٣] فإن لم تتصل

---

(١) بنى الفعل الماضى لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة ـ مع أن الأصل فى البناء السكون ـ لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب فى وقوعه خبرًا وصفة وصلة وحالاً، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة فى الفعل الماضى خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبًا، لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.

(٢) عندهم أن نحو «اضرب» مجزوم بلام الأمر مقدرة، وأصله لتضرب، فحُذفت اللام تخفيفًا، فصار «تضرب» ثم حُذف حرف المضارعة قصدًا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن ـ وهو الضاد ـ فصار «اضرب»، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى.

(٣) لا فرق فى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظًا بها كما فى مثال الشارح، وأن تكون مقدرة كما فى قول الشاعر وهو الأضبط بن قريع:

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ انْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله «لا تهين» لا تهينن بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحُذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقى الفعل بعد حذفها مبنيًا على الفتح فى لام الكلمة، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة فى هذا الفعل لوجب =

به لم يُبنَ، وذلك كما إذا فُصِلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو «هَلْ تَضْرِبانِّ»، وأصله: هل تَضْرِبانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات؛ فحُذفت الأولى - وهى نون الرفع - كراهَةَ توالى الأمثال؛ فصار «هل تَضرِبانِّ»[1].

وكذلك يُعرب الفعلُ المضارع إذا فُصِلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبة، نحو «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون» و «هل تَضْرِبِنَّ يا هند» وأصل «تضربُنَّ» تضربونَنَّ، فحُذفت النون الأولى لتوالى الأمثال، كما سبق، فصار تضربُونَّ، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك «تَضْرِبِنَّ» أصلُهُ تضربينَنَّ؛ ففعل به ما فعل بتضربونَنَّ.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعًا إن عريا من نون توكيد مباشر» فشرَطَ فى إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًا.

فعُلِم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو «هَلْ تضربَنَّ يا زَيْدُ» فإن لم تباشره أُعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنىٌّ مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونُقِلَ عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث «الهنداتُ يَضْرِبْنَ» والفعلُ معها مبنىٌّ على السكون، ونقل المصنف - رحمه الله تعالى - فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى

= عليه أن يقول: لا تَهِن، بحذف الياء التى هى عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصًا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التى فى أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يُعتد بها، إذ هى غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها.

(١) أى: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقًا بينها وبين نون التوكيد التى تتصل بالفعل المسند للواحد فى اللفظ، فإن ألف الاثنين تظهر فى النطق كحركة مشبعة، فلو لم تُكسر النون فى المثنى التبس المسند للاثنين فى اللفظ بالمسند إلى المفرد.

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى شرح الإيضاح[1].

وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأصْلُ فى المَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا[2]

وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ، وَذُو كَسْرٍ، وَضَمْ كأيْنَ أمْسِ حَيْثُ، والساكِنُ كَمْ[3]

الحروف كلها مبنية؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر فى دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: «أخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِم» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصلُ فى البناءِ أن يكون على السكون؛ لأنه أخَفُّ من الحركة، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلا لسبب كالتخلُّصِ من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة، كأيْنَ وقَامَ وإنَّ، وقد تكون كسرة، كأمْسِ وَجَيْرِ، وقد تكون ضمة، كحَيْثُ، وهو اسم، و«مُنْذُ» وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فنحو

---

(١) ممن قال بإعرابه السهيلى وابن درستويه وابن طلحة. ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيرورة النون جزءاً منه؛ فتقول فى نحو: ﴿والوالدات يرضعن﴾: يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فى أن النون قد صارت فيه جزءاً منه.

(٢) «كل» مبتدأ، وكل مضاف، و «حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبنا» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «فى المبنى» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يسكنا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبنى، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل فى المبنى تسكينه، والمراد كونه ساكناً.

(٣) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و «فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف: أى وذو ضم «كأين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن» الواو عاطفة أو

«كَمْ، واضْرِبْ، وأَجَلْ». وعُلم مما مثَّلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل، بل فى الاسمِ والحرفِ، وأن البناء على الفتح أو السكون: يكون فى الاسم، والفعل، والحرف[1].

والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا ... لاسم وَفِعْلٍ، نحْوُ: لَنْ أَهَابَا[2]

وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ، كمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأَنْ يَنْجَزِمَا[3]

---

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون فى البناء الحذف، **والحذف يقع فى موضعين: الأول:** الأمر المعتل الآخر، نحو: اغز وارم واسع، **والثانى:** الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو: اكتبا واكتبوا واكتبى، **وأنه ينوب عن الفتح فى البناء شيئان: أولهما:** الكسر، وذلك فى جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا للا النافية للجنس، نحو لا مسلمات، **وثانيهما:** الياء، وذلك فى جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسمًا للا النافية للجنس أيضًا، نحو: لا مسلمين، **وأنه ينوب عن الضم فى البناء شيئان: أحدهما:** الألف، وذلك فى المثنى إذا وقع منادى نحو: يا زيدان، **وثانيهما:** الواو، وذلك فى جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضًا، نحو: يا زيدون.

(٢) «والرفع» مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» اجعل: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره انت «إعرابًا» مفعول ثان لاجعلن «لاسم» جار ومجرور متعلق بإعرابًا «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «أهابا» فعل مضارع منصوب بلن، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل فى قوة مفرد مضاف إليه، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله، والتقدير: نحو قولك لن أهابا.

(٣) «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة فى محل –

فارْفَعْ بِضَمٍّ، وانصِبَنْ فَتْحًا، وجُرْ كسرًا، كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ[١]

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ[٢]

= رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: ككون الفعل مخصصًا «بأن» الباء حرف جر، وأن حرف مصدري ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء: أي بالانجزام، والجار والمجرور متعلق بخصص.

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو معطوف على ارفع «فتحًا» منصوب على نزع الخافض، أي بفتح «وجر» الواو عاطفة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «كسرًا» مثل قوله فتحًا منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وذكر: مبتدأ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبد: مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ويسر: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذكر.

(٢) «واجزم» الواو عاطفة، اجزم: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف، غير: مبتدأ، وغير مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ينوب» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى غير، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «جا» فعل ماض قصر للضرورة «أخو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف و «بني» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر =

أنواع الإعراب أربعة: الرفعَ، والنصبَ، والجر، والجزم؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو: «زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ»، وأما الجر فيختص بالأسماء؛ نحو: «بزيدٍ»، وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو: «لَم يَضرِبْ».

والرفع يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائبًا عنه، كما نابت الواو عن الضمة فى «أخُو»، والياء عن الكسرة فى «بَنِى» من قوله: «جا أخو بنى نمر» وسيذكر بعد هذا مَوَاضِعَ النيابة.

* * *

وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بالألفْ، واجْرُرْ بياءٍ - مَا مِنَ الأسمَا أَصِفْ[1]

شَرَعَ فى بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذكره، والمراد بالأسماء التى

= سالم، وبنى مضاف، و «نمر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله فى قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه، أو فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع «نحو» مضافًا له كما سبق.

(١) «وارفع» الواو للاستئناف، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة، اجرر: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرر «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسما» جار ومجرور متعلق بأصف الآتى، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أى: الذى أصفه.

سيصفها الأسماء الستة، وهي أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفُوهُ، وذُو مال؛ فهذه تُرفع بالواو نحو «جاء أبو زيد» وتُنصب بالألف نحو «رأيتُ أباهُ» وتجر بالياء نحو «مَرَرْتُ بأبيه»، والمشهورُ أنها معربة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله: «وارفع بواو - إلى آخر البيت»، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقَدَّرة على الواو والألف والياء؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء؛ فعلى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شىء عن شىء مما سبق ذكره[1].

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة. وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، الأول: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه، والثانى: أنها معربة من مكان واحد أيضًا، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبُوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره، قال أتباع سيبويه: إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه، والقول الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء فى حال إفرادها: أى قطعها عن الإضافة، فتقول: هذا أب لك، وقد رأيت أخًا لك، ومررت بحم، فإذا قلت فى حال الإضافة «هذا أبوك» فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته، ألا ترى أنك تقول «هذا غلام» فإذا قلت «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا. وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابًا، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر، =

مِنْ ذاكَ «ذُو»: إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا   وَالْفَمُ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا[1]

أى: من الأسماء التى تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجرّ بالياء: ذُو، وفَمٌ، ولكن يُشترط فى «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو: «جاءنى ذُو مالٍ» أى: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إن صُحْبَةً أبَانَا» أى: إن أفْهَمَ صُحبةً، واحترز بذلك عن «ذو» الطائية؛ فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هى بمعنى الذى؛ فلا تكون مثل «ذى» بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّةً، وآخرُها الواو رفعًا، ونصبًا، وجرًا، نحو «جاءنى ذُو قَامَ، ورأيتُ ذُو قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ»؛ ومنه قولُه:

٤ ــ فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِىَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

= فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعًا علامة للرفع، والفتحة والألف جميعًا علامة للنصب، والكسرة والياء جميعًا علامة للجر، وإنما لجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء، فرفدوها ـ فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم ـ بحروف زائدة، تكثيراً لحروفها.

(١) «من ذاك» من ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أبانا» أبان: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان الآتى «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم، والفه للإطلاق، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «الميم»، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة «حيث» إليها.

٤ ــ هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى؛ وقد استشهد به =

. . . .

= ابن هشام فى أوضح المسالك (ش٧) فى مبحث الأسماء الستة، وفى باب الموصول كما فعل الشارح هنا، واستشهد به الأشمونى (ش ١٥٥) مرتين أيضًا. وقبل البيت المستشهد به قوله:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِى الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِى وَأُبْكِى الْبَوَاكِيَا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِىَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ... البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا
وَعِرْضِىَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِىَ أَطْوِيهِ كَطَىِّ رِدَائِيَا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجواً وهجاء «القرى» ـ بكسر القاف مقصوراً ـ إكرام الضيف، و «فى» هنا دالة على السببية والتعليل، مثلها فى قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار فى هرة» أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجو أحدًا ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول: كرام موسرون، والنوع الثانى: كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم، والنوع الثالث: لئام بهم شح وبخل وضنانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسرة وغنى وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «إما» حرف شرط وتفصيل، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام: إما لقينى كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «موسرون» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «لقيتهم» لقى: فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقى، مبنى على الضم فى محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «فحسبى» الفاء واقعة فى جواب الشرط، حرف مبنى على =

. . . .

= الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وحسب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح فى محل جر «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمن، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذى هو ذو بمعنى الذى، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون فى محل رفع «كفانيا» كفى: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة ما.

الشاهد فيه: قوله «فحسبى من ذو عندهم» فإن «ذو» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى، وقد رُويت هذه الكلمة بروايتين؛ فمن العلماء من روى «فحسبى من ذى عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة، فتُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب، ومن العلماء من روى «فحسبى من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التى هى اسم موصول مبنية، وأنها تجىء بالواو فى حالة الرفع وفى حالة النصب وفى حالة الجر جميعًا، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى فى باب الموصول، وينبه على الروايتين جميعًا، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسه.

قال ابن منظور فى لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

* فإنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ *

فإن «ذو» هنا بمعنى الذى، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ =

وكذلك يُشْتَرَطُ فى إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوَالُ الميم منه، نحو: «هذَا فُوهُ، ورَأَيْتُ فاهُ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ»؛ وإليه أشار بقوله: «والفَمُ حَيْثُ المِيمُ منْهُ بَانَا» أى: انفصلت منه الميم، أى زالت منه؛ فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحركات، نحو: «هَذَا فَمٌ، ورَأَيْتُ فَمًا، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ».

* * *

أَبٌ، أخٌ، حَمٌ، كَذَاكَ، وَهَنُ   وَالنَّقْصُ فى هذَا الأخيرِ أَحْسَنُ[1]

وَفى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ[2]

يعنى ان «أبًا، وأخًا، وحَمًا» تَجْرِى مَجْرَى «ذو، وفم» اللَّذَيْنِ سبق

= واحد، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك: مررت برجل ذى مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال، وتقول: رأيت ذو جاءك، وذو جاءك، وذو جاءوك، وذو جاءتك، وذو جئنك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ومن أمثال العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أى الذى أتى عليهم، قال أبو منصور: وهى لغة طيئ، وذو بمعنى الذى» اهـ. وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن «ذو» التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جرًا أو نصبًا؛ فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعت به، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية، وبناؤها كما علمت على السكون.

(١) «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عُطف عليه «وهن» الواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أى: وهن كذلك «والنقص» مبتدأ «فى هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ الذى هو النقص.

(٢) «وفى أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتى «وتاليبه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ الذى هو قصرها.

ذكرهما؛ فتُرفَع بالواو، وتُنصَب بالألف، وتُجرُّ بالياء، نحو: «هذا أبوه وأخوهُ وحموُها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأبيه وأخيه وحميها»، وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما «هَنٌ» فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرفُ علةٍ، نحو: «هذا هَنُ زَيْدٍ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ، ومررت بهَنِ زَيْدٍ»[1] وإليه أشار بقوله: «والنقصُ في هذا الأخير أحْسَنُ» أي: النقصُ في «الهَنِ» أحْسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جدًّا، نحو: «هَذَا هَنُوهُ، ورأيت هَنَاهُ، ونظرت إلى هَنيه»، وأنكر الفَرَّاء جواز إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله: «وفي أبٍ وتاليه يندر ـ إلى آخر البيت» إلى اللغتينِ الباقيتين في «أب» وتاليه ـ وهما «أخ، وحَمٌ» ـ فإحدى اللغتين النَّقصُ، وهو حذف الواو والألف والياء، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: «هَذَا أَبُهُ وأخُهُ وحَمُهَا، ورأيتُ أَبَهُ وأخَهُ وحَمَهَا، ومررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِهَا»، وعليه قولُه:

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا» وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعاتها فقال: يا لفلان، ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبلية التي جهد النبي ﷺ جهده في محوها. ومعنى «أعضوه بهن أبيه» قولوا له: عض أير أبيك، ومعنى «ولا تكنوا» قولوا له ذلك بلفظ صريح، مبالغة في التشنيع عليه، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: «بهن أبيه» حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة، ومن ذلك قولهم في المثل: «من يطل هن أبيه ينتطق به» يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

٥ ـ بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فى الْكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذه اللغةُ نادرةٌ فى «أب» وتاليبه، ولهذا قال: «وفى أب وتاليبه يندر» أى: يندر النقص.

واللغة الأخرى فى «أب» وتاليبه أن يكون بالألف: رفعًا، ونصبًا، وجرًا، نحو «هذَا أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا، ورَأَيْتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا، ومَرَرْتُ بأَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا»، وعليه قولُ الشاعر:

---

٥ ـ ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم الطائى، وقبله قوله:

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ ... تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِى مِنْ ظَلَمْ

اللغة: «عدى» أراد به عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه، وذلك لأنه لو جاء مخالفًا لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره، فكان فى ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ فى ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

الإعراب: «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدى» فعل ماض وفاعله «فى الكرم» جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضًا، وسكن المجرور للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط، وما: نافية «ظلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة فى محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذى نرجحه من بينها، وإن رجح كثير من النحاة غيره.

الشاهد فيه: قوله «بأبه ـ يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانى بالفتحة الظاهرة. وهذا يدل على أن قومًا من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب.

٦ ـ إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَــا قَدْ بَلَغَا فِي الَمجْدِ غَايَتَاهَا

---

٦ ـ نسب العينى والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلى، ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج، وذكر العينى أن أبا زيد نسبه فى نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكنى وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن:

أَىَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَـا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَــةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفى هذه الأبيات شاهد للمسألة التى معنا، وقافيتها هى قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعينى، فأما الشاهد فى هذه الأبيات ففى قوله: «وناجيًا أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله: «ناجيًا» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجيًا أبوها».

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف وأبا من «أباها» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثًا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: «أباها» الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت فى الإعراب، فيكون نصبها بالألف، أما الثالثة فهى فى موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين =

فعلامة الرفع والنصب والجرّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ فى المقصور، وهذه اللغة أشْهَرُ من النقص.

وحَاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ فى «أب، وأخ، وحم» ثلاثَ لُغَات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقًا[1]، والثالثة أن تُحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن فى «هَنٍ» لغتين؛ إحداهما النقص، وهو الأشْهَرُ، والثانية الإتْمَامُ، وهو قليل.

* * *

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ: أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ[2]

= كالثالثة؛ لأنه يبعد جدًا أن يجىء الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين.

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها، وقد تكلم بها فى الموضعين النبى ﷺ، وذلك فى قوله: «ما صنع أبا جهل؟»، وقوله: «لا وتران فى ليلة» وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه: «لا قود فى مثقل ولو ضربه بأبا قبيس» وأبو قبيس: جبل معروف.

(٢) «وشرط» الواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف و «ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا؛ «أن» حرف مصدرى ونصب «يضفن» فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ، أى: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و «لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر، ومجروره محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماض «أخو» فاعل جاء مرفوع بالواو، وأخو مضاف وأبى من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و «اعتلا» مضاف إليه. =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطًا أربعة:

(أحدها) أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألا تضاف، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ».

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، نحو: «هذا أبو زيدٍ وأخوه وحموه»؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة، نحو: «هذا أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي»، ولم تُعرب بهذه الحروف، وسيأتي ذكر ما تُعرب به حينئذ.

(الثالث) أن تكون مكبرة، واحترز بذلك من أن تكون مصغرة؛ فإنها حينئذ تُعرب بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أُبَيُّ زيدٍ وذُوَيُّ مالٍ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ، ومررت بأُبَيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ».

(الرابع) أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة؛ فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة[1]، نحو: «هؤلاء آباءُ الزيدينَ،

= وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار، وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء، وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا: مثال للمنصوب بالألف، وهو مضاف إلى «اعتلا» وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

(١) المراد جمع التكسير كما مثل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تُجمع عليه إلا شذوذًا، وهي ـ حينئذ ـ تُعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذًا: بالواو رفعًا، وبالياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرًا، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو. فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

ورأيت آباءَهُمْ، ومررت بآبائِهِمْ»، وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرَابَ المثنى بالألف رفعًا، وبالياء جرًا ونصبًا، نحو: «هذان أَبَوَا زيد، ورأيت أَبَوَيْه ومررتُ بأَبَوَيْه».

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْن؛ ثم أشار إليهما بقوله: «وَشرْطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا للْيا» أى شَرْطُ إعراب هذا الأسماء بالحروف أن تُضَاف إلى غير ياء المتكلم؛ فعُلم من هذا أنه لابد من إضافتها، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم.

ويمكن أن يُفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير فى قوله «يُضَفْنَ» راجعٌ إلى الأسماء التى سَبَقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة؛ فكأنه قال: «وشرط ذا الإعراب أن يُضاف أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غير ياء المتكلم».

واعلم أن «ذُو» لا تُستعمل إلا مضافة، ولا تُضاف إلى مُضْمَرٍ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة، نحو: «جاءنى ذُو مال»؛ فلا يجوز «جاءنى ذُو قائم»[1].

* * *

= وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافًا مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذًا، وذلك فى قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ففى «ذووها» شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمع المذكر السالم.

(١) اعلم أن الأصل فى وضع «ذو» التى بمعنى صاحب أن يتوصَّل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعى شيئين: أحدهما: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به، والثانى: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شىء، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال. وبكر ذو =

بالألفِ ارْفَعِ المُثَنَّى، وكِلاَ   إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ(١)

فضل، وعلى ذو جاه، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يُوصف بها إلا بواسطة شيء، ألا ترى أنك لا تقول «محمد فضل» إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة.

فأما الأسماء التى يمتنع أن تكون نعتًا ـ وذلك الضمير والعلم ـ فلا يُضاف «ذو» ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها، وشذ قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى الذى سبق إنشاده:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ   أبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذَّ قول الآخر:

إنَّمَا يَعرِفُ ذَا الفَضْـ   ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذَّ كذلك ما أنشده الأصمعى قال: أنشدنى أعرابى من بنى تميم ثم من بنى حنظلة لنفسه:

أَهْنَأُ المعرُوفِ مَا لَمْ   تُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُوهُ

إنَّمَا يَصْطَنِعُ المعْـ   ـرُوفَ فِى النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتًا بغير حاجة إلى شيء ـ وذلك الاسم المشتق والجملة ـ لم يصح إضافة «ذو» إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذى تسلم، والمعنى: اذهب بطريق ذى سلامة.

فتخلص أن «ذو» لا تُضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العلم، والضمير، والمشتق والجملة، وأنها تُضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدرًا أم لم يكن.

«بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالى «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «المثنى» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمر» جار ومجرور متعلق بـ «وُصل» الآتى «مضافًا» حال من الضمير المستتر فى وصل «وصلا» فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وُصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافًا إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

كِلْتَا كَذَاكَ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ[1]

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ[2]

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ أن مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماء الستةُ وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر المثنى وهو مما يُعرب بالحروف.

وحَدُّهُ: «لفظ دالٌّ على اثنين، بزيادة فى آخره، صالح للتجريد، وعَطْفِ مثله عليه» فيدخُلُ فى قولنا: «لفظ دال على اثنين» المثنى نحو: «الزيدان» والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا[3] «بزيادة» نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو: «اثنان» فإنه لا يَصْلُحُ لإسقاط

(١) «كلتا» مبتدأ «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنتان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذى هو ألف الاثنين فى قوله «يجريان» الآتى «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل. والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وما عُطف عليه.

(٢) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «فى جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرًّا» مفعول لأجله «ونصبًا» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لفتح.

(٣) وخرج بقوله «دال على اثنين» الاسم الذى تكون فى آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً. فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات: رجلان، وشبعان، وجوعان، وسكران، وندمان، ومثاله من الأعلام: عثمان، وعفان، وحسان، وما أشبه ذلك، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله: صنوان، وغلمان، وصردان، ورغفان، وجرذان، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها فى كل حال؛ لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقام التنوين.

الزيادة منه؛ فلا تقول «اثنٌ»، وخرج بقولنا: «وعَطْفِ مثله عليه» ما صلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه، كالقَمَرَيْنِ؛ فإنه صالح للتجريد، فتقول: قمر، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايره لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: «القَمَرَيْن»[1]. وأشار المصنف بقوله: «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يُرْفَع بالألف، وكذلك شِبْهُ المثنى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى، وأشار إليه المصنفُ بقوله: «وكلاَ»؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلْحَق بالمثنى؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلحقة بالمثنى؛ لأنها لا يَصْدُقُ عليها حَدُّ المثنى، ولكن لا يُلْحَق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَر. نحو: «جاءني كِلاَهُما، ورأيت كِلَيْهِمَا، ومررت بِكِلَيْهِمَا، وجاءتني كِلْتَاهُمَا، ورأيت كِلْتَيْهِمَا، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا» فإن أضيفا إلى ظاهرٍ كانا بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا، نحو: «جاءني كِلاَ الرجلين وكِلْتَا المرأتين، ورأيت كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين»؛ فلهذا قال المصنف: «وكلا إذا بمضمر مضافًا وُصِلا»[2].

---

(١) سر هذه المسألة أنه يُشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف شمس وقمر فقد قالوا فيهما القمرين، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين، والأب والأم فقد قالوا فيهما الأبوين، ومثال ما اختلفا في الحركات قوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين» يريد عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام المكنى أبا جهل، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم «القلم أحد اللسانين» فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعًا للناظم ـ من أن لكلا وكلتا حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا ـ هو مشهور لغة العرب، والسر فيه ـ على ما ذهب إليه نحاة البصرة ـ أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى، فكان =

ثم بيَّنَ أن اثنين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين؛ فاثنان واثنتان مُلْحَقَانِ بالمثنّى [كما تقدّم]، وابنانِ وابنتانِ مثنى حقيقة. ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن الياءَ تخلُفُ الألفَ فى المثنى والملحَقِ به فى حالتى الجرّ والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا، نحو: «رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا» واحترز بذلك عن ياءِ الجمع؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورًا، نحو: «مررتُ بالزَّيْدِينَ» وسيأتى ذلك.

وحاصِلُ ما ذكره أن المثنى وما أُلحق به يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرّ بالياءِ، وهذا هو المشهور، والصحيحُ أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعًا والياءِ نصبًا وجرًّا.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا هو المشهور فى لغة العرب، ومن العرب[1] من يجعل المثنى

= لهما شبهان: شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظ فى الإعراب، وفى إعادة الضمير عليهما أيضًا.

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور فى كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِى فِى حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلاَنَا

ومحل الشاهد فى قوله: «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالباء فى قوله «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف فى حالة الجر.

وقد جمع فى عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر فى قوله:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلاَهُمَا يُوفِى الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِى

فتراه قال «يوفى المخارم» بالإفراد. ثم قال «يرقبان» بالتثنية، فأما الإعراب فى هذا البيت فإن جعلت «كلاهما» توكيدًا كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريًا على اللغة الفصحى.

(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة =

الملحق به بالألف مطلقًا: رفعًا، ونصبًا، وجرًا؛ فيقول: «جاءَ الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما».

* * *

وارْفَعْ بِواوٍ وبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ»[1]

بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة. وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إنْ هذان لساحران﴾، وقوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»، وجاء عليها قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً   دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» ـ لو جرين على اللغة المشهورة ـ أن تكون بالياء: فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عامة العرب: منها أن «إن» حرف بمعنى «نعم»، مثلها في قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُو   حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلاَ   كَ وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهْ

يريد فقلت نعم. والهاء على ذلك هي هاء السكت. و «هذان» في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ، واللام بعده زائدة، و «ساحران» خبر المبتدأ. ومنها أن «إن» مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، و «هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إنه (أي الحال والشأن) هذان لساحران.

(1) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وبيا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتي، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه، أي: اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب وسالم مضاف و «جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف، و «عامر» =

ذكر المصنف قسمين يُعربان بالحروف: أحدهما الأسماء الستة، والثانى المثنى، وقد تقدمَّ الكلام عليهما، ثم ذكر فى هذا البيت القسمَ الثالثَ وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه، وإعرابه: بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا. وأشار بقوله: «عَامِرٍ ومُذْنِبٍ» إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ، وهو قسمان: جامد، وصفة.

فيشترط فى الجامد: أن يكون عَلَمًا، لمذكر، عاقل، خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب؛ فإن لم يكن عِلَمًا لم يُجمع بالواو والنون؛ فلا يقال فى «رجل» رَجُلونَ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو: «رُجَيْلٍ، ورُجَيْلُونَ» لأنه وَصْفٌ[1]، وإن كان عَلَمًا لغير مذكر لم يُجمع بهما؛ فلا يقال فى «زينب» زينبون، وكذا إن كان علمًا لمذكر غير عاقل؛ فلا يقال فى لأحِقٍ ـ اسمَ فرسٍ ـ لاحقون، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يُجمع بهما؛ فلا يقال فى «طَلْحَة» طَلْحون، وأجاز ذلك الكوفيون[2]، وكذلك إذا كان مركبًا؛ فلا يقال فى «سيبويه» سيبويهون، وأجازهُ بعضهم.

= مضاف إليه، و «مذنب» معطوف على عامر.

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِى إمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأصَاغِرُ خَلَّتِى

محل الشاهد فى قوله «أبينوها» فإنه جمع مصغر «ابن» جمع مذكر سالمًا ورفعه بالواو نيابة عن الضمة، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع؛ لأن ابنًا اسم جامد وليس بعلم، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر فى قوة الوصف، ألا ترى أن رجيلاً فى قوة قولك: رجل صغير، أو حقير، وأن أُبينًا فى قوة قولك: ابن صغير؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالم بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التى فى المفرد ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان، وعلى ذلك يقولون: جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة: الأول: أن =

والشروط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاءَ، ولا من باب فَعْلانَ فَعْلَى، ولا مما يستوى فيه المذكرُ والمؤنَّثُ؛ فخرج بقولنا «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث؛ فلا يُقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غيرِ عاقلٍ؛ فلا يقال في سابق - صفةَ فَرَسٍ - سابقون، وخرج بقولنا: «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكنَّ فيه تاءَ التأنيث، نحو عَلاَّمة؛ فلا يقال فيه: عَلاَّمُون، وخرج بقولنا: «ليست من باب أفعَل فَعْلاَءَ» ما كان كذلك، نحو: «أَحْمَرَ» فإن مؤنثه حمراءُ؛ فلا يقال فيه: أحمرون، وكذلك ما كان من باب فعْلاَن فَعْلَى، نحو: «سكْرَان، وسكْرَى» فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكرُ والمؤنثُ، نحو: «صَبُور، وجَرِيح» فإنه يقال: رجل صَبُور، وامرأة صَبُور، ورجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون. وأشار المصنف - رحمه الله - إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر» فإنه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب؛ فيقال فيه: عامرون.

= هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثًا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ، والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحمزات، والثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالمًا، فلو سمينا رجلاً بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنًا في التأنيث من المختوم بتاء التانيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكنًا في التأنيث جمع مذكر سالمًا فجواز جمع الاسم الأخف تمكنًا في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى. واختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيبًا مزجيًا هل يجمع جمع مذكر سالمًا؟ فقال الجمهور: لا، وقال قوم: نعم، ويجمع صدره فيقال في جمع سيبويه سيبون، وقال قوم: نعم، وتُجمع جملته فيقال: سيبويهون. أما المركب تركيبًا إسناديًا فقد أجمعوا على أنه لا يُجمع بالواو والنون أو الياء والنون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: «ومُذْنب» فإنه صفة لمذكر عا
خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفْعَلَ فَعْلاَءَ، ولا من باب فَعْلا
فَعْلَى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنبون.

اعراب جمع ملحق

وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَالأَهْلُونَا[1]

أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَالسِّنُونَا[2]

وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[3]

(١) «وشبه» الواو حرف عطف، شبه: معطوف على عامر ومذنب، وشبه مضا
و«ذين» مضاف إليه مبنى على الياء فى محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقو
ألحق الآتى «عشرونا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفة، باب: معطوف على قو
عشرون، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إلي
«ألحق» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقدير
هو يعود إلى قوله «عشرونا»، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون»
معطوف على قوله «عشرون».

(٢) «أولو» و «عالمون» و «عليون» و «أرضون»: كلهن معطوف على قوله عشرون
«شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات
كلها، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها، لأنها استئنافية، وقيل: بل الجملة
فى محل رفع خبر عن المتعاطفات، والمتعاطفات مبتدأ، وعلى هذا يكون قد أخبر
عن الأخير منها فقط «والسنون» و «بابه» معطوفان على قوله «عشرون».

(٣) «ومثل» الواو عاطفة أو للاستئناف، مثل: نصب على الحال من الفاعل المستتر فى
قوله «يرد» الآتى، ومثل مضاف، و «حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد»
فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم
الإشارة «وهو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد الآتى، وعند مضاف و «قوم»
مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير =

أشار المصنف ـ رحمه الله ـ بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم ... م للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم؛ فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مذنب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأفضل والضراب ... هما، فتقول: الأفضلون والضرابون، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ... بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعا، وبالياء جرا ونصبا.

... جمع المذكر السالم هو: ما سلم فيه بناء الواحد، ووجد فيه الشروط التي ... ذكرها؛ فما لا واحد له من لفظه، أو له واحد غير مستكمل للشروط؛ فليس ... جمع مذكر سالم، بل هو ملحق به؛ فعشرون وبابه ـ وهو ثلاثون إلى تسعين ـ ... بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: عشر، ... «أهلون» ملحق به؛ لأن مفرده ـ وهو أهل ـ ليس فيه الشروط المذكورة[1]؛ ... اسم جنس جامد كرجل، وكذلك «أولو»؛ لأنه لا واحد له من لفظه، ... «عالمون» جمع عالم، وعالم كرجل اسم جنس جامد، وعليون: اسم لأعلى ... وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل، وأرضون: جمع أرض، ... أرض[2]: اسم جنس جامد مؤنث؛ والسنون: جمع سنة، والسنة: اسم جنس ... فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

... البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معربا بحركات ظاهرة على النون ... مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين»: بالضمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرا. ... والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ... ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

(1) ... قد جمع لفظ «أهل» جمع مذكر سالما شذوذا، وذلك كقول الشنفرى:

ولي دونكم أهلون: سيد عملس ... وأرقط زهلول، وعرفاء جيأل

(2) ... جمع لفظ «أرض» جمع مذكر سالما ... الذي يقول:

... لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني ... سدوس خطيب فوق أعواد منبر

وأشار بقوله «وبابه» إلى باب سنة، وهو: كل اسم ثلاثى، حُذِفَتْ لامه وعُوِّضَ عنها هاء التأنيث، ولم يكسَّرْ: كمائة ومِئِين، وثُبَة وثُبِين. وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه؛ فإن كُسِّرَ: كشَفَة وشِفَاه لم يُستعمل كذلك إلا شذوذًا، كظُبَة؛ فإنهم كسَّروه على ظُبَاة وجمعوه أيضًا بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، فقالوا: ظُبُونَ، وظُبِينَ.

وأشار بقوله: «ومِثْلَ حين قد يرد ذا الباب» إلى أنَّ سِنين(١) ونحوه

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا هى لغة الحجاز وعلياء قيس. وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء فى جميع الأحوال، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله «ومثل حين». وقد تكلم النبى ﷺ بهذه اللغة، وذلك فى قوله يدعو على المشركين من أهل مكة: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف» وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب: «اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف» فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعًا مرة بهذه ومرة بتلك، لأن الدعاء مقام تكرار للمدعو به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين، ورواه الرواة بهما جميعًا، كل منهم رواه بلغة قبيلته؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذى رواه الشارح، كما جاء قول جرير:

أرى مَرَّ السِّنِينِ أخَذْنَ مِنِّى كما أخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهلالِ

وقول الشاعر:

ألَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ - سَلِى مَعَدًّا - سِنِينًا مـا تُعَدُّ لنا حسَابًا

وقول الآخر:

سِنِينِى كُلُّهَا لاقَيْتُ حَرْبًا أعُدُّ مَعَ الصَّلادِمَةِ الذُّكُور

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو، ويفتح النون فى كل أحواله، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كإعراب زيتون ونحوه، ومنهم من يجرى

لزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون؛ فتقول: هذه سنينٌ، ورأيت سنينًا، ومررت بسنينٍ، وإن شئت حذفت التنوين، وهو أقلُّ من إثباته، واختُلف في المراد هذا، والصحيحُ أنه لا يَطَّرد، وأنه مقصورٌ على السماع، ومنه قولُه ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسفَ» في إحدى الروايتين، ومثله قول الشاعر:

٧ ـ دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ؛ فإنَّ سنينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

= الإعراب الذي ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به، إجراء له مجرى المفرد، ويتخرج على هذه اللغة قول ذي الإصبع العدواني:

إنِّي أبيٌّ أبيٌّ ذو مُحَافَظَةٍ وابنُ أبيٍّ أبيٍّ من أبِيِّينِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش٩) الآتي قريبًا، فتلخص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابه أربع لغات، وأن ما ذكرناه في الجمع عامة لغتان.

٧ـ البيت للصمة بن عبد الله، أحد شعراء عصر الدولة الأموية، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا، فخطبها، فرضي عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل، فذكر ذلك لأبيه، فساق عنه تسعة وأربعين، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها، ولج العناد بينهما، فلم ير الصمة بدًا من فراقهما جميعًا، فرحل إلى الشام؛ فكان وهو بالشام يحنُّ إلى نجد أحيانًا ويذمه أحيانًا أخرى، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك.

اللغة: «دعاني» أي اتركاني، ويروى في مكانه «ذراني» وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام، و «الشيب» ـ بكسر الشين ـ جمع أشيب، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه، و «المُرْد» ـ بضم فسكون ـ جمع أمرد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعاني «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «سنينه» سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ـ وهو محل الشاهد ـ وسنين مضاف =

[الشاهد فيه إجراء السنين مجرى الحين، في الإعراب بالحركات على النون مع الإضافة].

* * *

ونونَ مجموعٍ وما به التحقْ … فافتحْ، وقلَّ مَن بكسرِه نطقْ (١)

= والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة «لعبن» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعبن «شيبننا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا، وجملة «شيبننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن «مردا» حال من المفعول به في قوله «شيبننا».

الشاهد فيه: قوله «فإن سنيه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكينٌ، ورأيت رجلاً مسكينًا، ووقعت عيني على رجل مسكينٍ، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قول رسول الله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف» والأبيات التي أنشدناها (في ص ٦٤) وتقدم لنا ذكر ذلك.

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح، ونون مضاف و «مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على مجموع، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فافتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وافتح: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل بقل «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وَنُونُ مَـا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَـقِ بِهْ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ[1]

حَقُّ نونِ الجمعِ وَما أُلحق به الفتحُ، وقد تُكْسَر شُذوذًا، ومنه قوله:

٨ ـ عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبَنِي أَبِيهِ   وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

= افتح نون الاسم المجموع والذى التحق به، وقلَّ من العرب من نطق بهذه النون مكسورة: أى، فى حالتى النصب والجر، أما فى حالة الرفع فلم يُسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

(١) «ونون» الواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ثنى» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «والملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف، وذا من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «نون» فى أول البيت «فانتبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة.

٨ ـ هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفى، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى، وقبله قوله:

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ، لَيْسَ مِنَّا،   بَرِئْتُ إلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

المفردات: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبنى أبيه» إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زعنفة ـ بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع، وفى القاموس «الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهى أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحدا» اهـ. والزعانف أيضًا: أهداب الثوب التى تنوس منه، أى تتحرك، ويقال للئام الناس ورذالهم: الزعانف.

الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفرًا» مفعوله «وبنى» معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من «أبيه» مضاف إليه، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «زعانف» مفعول =

وقوله :

٩ - أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي ؟!
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ؟

وليس كسرُها لغةً، خلافًا لمن زعم ذلك.

= به «آخرين» صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وجملة انكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله «آخرين» بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ؟ كَذَبْتَ، لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

٩ - هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحي ابن عمه، وقبلهما:

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ ابْنَيْ لَبُونِ؟

وبعدهما قوله:

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

المفردات: «يبتغي» معناه يطلب، ويروى في مكانه «يدّري» بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع أدراه، إذا ختله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغتُ سنّ التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف و «الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح «يبقي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الدهر «علي» جار ومجرور متعلق بيبقي «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «يقيني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع =

وحقُّ نون المثنى وَالْمُلْحَق به الكَسْرُ، وَفَتْحُهَا لغة، ومنه قوله:

١٠ ـ عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

= خبر «تبتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بتبتغى، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغى، وهو محذوف: أى تبتغيه «وقد» الواو حالية، قد: حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقًا المفتوح ما بعدها تقديرًا، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل معاملة «حين» فى جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت فى أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عُومل معاملة المفرد من نحو «حين ومسكين وغسلين ويقطين»، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولزمه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذى الإصبع العدوانى الذى رويناه لك (ص٦٥) وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلاَ مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إلا الخلائفُ مِنْ بعدِ النَّبِيِّينِ

١٠ ـ البيت لحميد بن ثور الهلالى الصحابى، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر فى وصف القطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التى يصف فيها القطاة قوله:

كمـا انْقَبَضَتْ كَـدْرَاءُ تَسْقِي فِرَاخَهَا بِشَمْظَةَ رِفْهًا وَالمِيَـاهُ شُعُوبُ

غَدَتْ لم تُصَعِّدْ فى السماء، وَتحتها إِذَا نَظَرتْ أَهْـوِيَةٌ وَلُهُـوبُ

فجَاءَتْ وَمَا جَاءَ الْقَطَا، ثمَّ قَلَّصَتْ بِمَفْحَصِهـا ، وَالواردَاتُ تَنُوبُ

اللغة: «الأحوذيان» مثنى أحوذى، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و «استقلت» ارتفعت وطارت فى الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و «هى» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب. =

وظاهرُ كلام المصنف ـ رحمهُ الله تعالى! ـ أن فتح النون فى التثنية ككسر نون الجمع فى القِلَّة، وليس كذلك، بل كَسْرُها فى الجمع شاذٌّ وفتحُهَا فى التثنية لغة، كما قَدَّمْنَاه، وهل يختص الفَتْحُ بالياء أو يكون فيها وفى الألف؟ قولان؛ وظاهر كلام المصنف الثانى[1].

= **المعنى**: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.

الإعراب: «على أحوذيين» جار ومجرور متعلق باستقلت «استقلت» استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود على القطاة التى تقدم ذكرها «عشية» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت «فما» الفاء عاطفة، ما: نافية «هى» مبتدأ بتقدير مضافين. والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «لمحة» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود على القطاة والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله «أحوذيين» وهى لغة، وليست بضرورة؛ لأن كسرها يأتى معه الوزن ولا يفوت به غرض.

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه؛ واختلف النحاة فى تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه: **الأول** ـ وعليه ابن مالك ـ: أنها زيدت دفعًا لتوهم الإضافة فى «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت «رأيت بنى كرماء» لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت «بنى كرماء» فقد أردت وصف الآباء بالكرم، وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه، وإن قلت «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم، وأن كرماء نعت لبنين، وبعدًا عن توهم الإفراد فى «هذين» ونحو «الخوزلان» و «المهتدين»؛ إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع، **الثانى**: أنها زيدت عوضًا عن الحركة فى الاسم المفرد، وعليه الزجاج، والثالث: أن زيادتها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد، وعليه ابن كيسان، وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين، والرابع: أنها عوض عن الحركة والتنوين معًا، =

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

١١ ـ أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

= وعليه ابن ولاد والجزولى، والخامس: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة فى مفرده كمحمد وعلى، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين فى مفرده كزينب، وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة فى مفرده كالقاضى والفتى، وليست عوضًا عن شىء منهما فيما لا حركة ولا تنوين فى مفرده كالحبلى، وعليه ابن جنى، والسادس: أنها زيدت فرقًا بين نصب المفرد ورفع المثنى، إذ لو حذفت النون من قولك «عليان» لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع، وعلى هذا الفراء، والسابع: أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة فى المثنى مفتوحة فى الجمع، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر، وأما فتحها فى الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف، فقصدت المعادلة بينهما، لئلا يجتمع ثقيلان فى كلمة، وورد العكس فى الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، ضرورة لا لغة، ثم قيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما. وقيل: لا، بل مع الألف والواو أيضًا.

وذكر الشيبانى وابن جنى أن من العرب من يضم النون فى المثنى، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر:

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِى الْقِذَّانُ فَالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يجىء مع الألف، لا مع الياء، والقذان: البراغيث، واحدها قذذ بوزن صرد. وسُمع تشديد نون المثنى فى تثنية اسم الإشارة والموصول فقط، وقد قرئ بالتشديد فى قوله تعالى: ﴿فذَانِّكَ برهانان﴾، وقوله: ﴿واللَّذانِّ يأتيانها﴾، وقوله: ﴿إحدَى ابنَتَىَّ هاتين﴾، وقوله سبحانه: ﴿ربنا أرنا اللذين﴾.

١١ ـ البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل، وزعم العينى أنه لا يعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، والصحيح الأول، وهو من رجز أوله:

إنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا يُخْزِى فُلانًا وَابْنَهُ فُلانَا

كانَتْ عَجُوزًا عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهْىَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا =

وقد قيل: إنه مصنوع(١)، فلا يُحتَجُّ به.

* * *

= **اللغة**: «الجيد» العنق «منخرين» مثنى منخر، بزنة مسجد، وأصله مكان النخير، وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويُستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محله، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها «ظبيان» اسم رجل، وقيل: مثنى ظبي، وليس بشيء، قال أبو زيد: «ظبيان: اسم رجل، أراد أشبها منخرى ظبيان»، فحذف، كما قال الله عز وجل: ﴿واسأل القرية﴾ يريد أهل القرية اهـ. وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذى ذكرناه آنفًا.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف «والعينانا» معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ومنخرين» معطوف على الجيد أيضًا، ومنصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «أشبها» أشبه: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل «ظبيانا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله «والعينانا» السابق، وذلك على لغة من يُلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهروى: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله «ظبيانا»، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحة، وأن فيها شاهدًا أيضًا، فهو نظير قول حميد بن ثور: «على أحوذيين» الذى تقدم (ش رقم ١٠).

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله «والعينانا» وفي قوله «ظبيانا» عند الهروى وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي، ويرد هذا الكلام شيئان: أولهما: أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات، ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثَبْتٌ حتى =

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِى الْجَرِّ وَفِى النَّصْبِ مَعَا[1]

لما فَرَغَ من الكلام على الذى تَنُوب فيه الحروفُ عن الحركات شَرَعَ فى ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان: أحدهما: جمعُ المؤنثِ السالمُ، نحو: مُسْلِمَاتٍ، وقيدنا بـ «السالم» احترازًا عن جمع التكسير، وهو: ما لم يَسْلم فيه بِنَاءُ واحدِه، نحو: هُنُود، وأشار إليه المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ بقوله: «ومَا بِتَا وألفٍ قَدْ جُمِعَا» أى جُمع بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو: قُضَاة؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدَة، بل هى منقلبة عن أصلٍ

= إن سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه فى كتابه بقوله «حدثنى الثقة» أو «أخبرنى الثقة» ونحو ذلك، وثانيهما: أن الرواية عند أبى زيد فى نوادره:

* ومَنْخِرَانِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف فى «منخرين» أيضًا؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره.

(١) «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتى «وألف» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع: فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الجر» جار ومجرور متعلق بيكسر «وفى النصب» الواو حرف عطف، فى النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معًا» ظرف متعلق بمحذوف حال.

(٢) مثل قضاة فى ذلك: بناة، وهداة، ورماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل، لكن الأصل فى غزاة ودعاة وكساة واو، لا ياء كما هو أصل ألف بناة وهداة ورماة.

وهو الياء؛ لأن أصله قُضَيَةٌ، ونحو أبيات[1] فإنَّ تاءهُ أصلية، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سببًا فى دَلالَته على الجمع، نحو: «هِنْدَات»؛ فاحترز بذلك عن نحو: «قُضَاة، وأبيَات»؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصِّيغَة؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل: «قُضَاة، وأبيَات»، وعُلم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاء مزيدتين؛ فالباء فى قوله: «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة، ويُنصب ويُجر بالكسرة نحو: «جاءَنِى هِنْدَاتٌ، ورأَيْتُ هِنْدَاتٍ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ» فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة، وزعم بعضُهم أنه مبنىٌّ فى حالة النصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه[2].

* * *

---

(١) ومثل أبيات فى ذلك: أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام.

(٢) اختلف النحويون فى جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه؛ فقيل: هو مبنى على الكسر فى محل نصب مثل: هؤلاء وحذام ونحوهما، وقيل: هو معرب، ثم قيل: يُنصب بالفتحة الظاهرة مطلقًا: أى سواء أكان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات فى جمع زينب وطلحة، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات فى جمع لغة وثبة، وقيل: بل يُنصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلاً، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحًا. وقيل: يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقًا، حملاً لنصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره، فجُعلا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا.

ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء ينقاس فى خمسة أشياء: أولها: ما كان مقترنًا بالتاء سواء أكان [illegible] مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة. وثانيها: ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى. وثالثها: ما كان علمًا لمؤنث كزينب ودعد. ورابعها: مصغر ما لا يعقل كدريهم. وخامسها: وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال راسيات.

كَذَا أُولاتُ، والَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلْ ـ كأذْرِعَاتٍ ـ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ(١)

أشار بقوله: «كذا أولات» إلى أن «أولات» تجرى مَجْرى جمع المؤنث السالم فى أنها تُنصب بالكَسْرَة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هى مُلحَقة به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله: «والذى اسمًا قد جُعل» إلى أن ما سُمِّىَ به من هذا الجمع والملحقِ به، نحو: «أذْرِعَاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يُحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتٍ»، هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران؛ أحدهما: أنه يُرفع بالضمة، ويُنصب ويُجر بالكسرة، ويُزَال منه التنوينُ، نحو: «هذه أذرعاتُ، ورأيت أذْرِعَاتِ، ومررْتُ بأذرعاتِ»

(١) «كذا» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدم «أولات» مبتدأ مؤخر «والذى» الواو للاستئناف، الذى: اسم موصول مبتدأ أول «اسمًا» مفعول ثان لجعل الآتى «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذى، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كأذرعات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعات «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتى «ذا» مبتدأ ثان «أيضًا» مفعول مطلق حُذف عامله «قبل» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذا، والجملة خبر المبتدأ الثانى، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو «الذى»، أى: وقد قبل هذا الإعراب فى الجمع الذى جعل اسمًا كأذرعات، والتقدير الإعرابى للبيت: وأولات كذلك: أى كالجمع بالألف والتاء، والجمع الذى جُعل اسمًا ـ أى سُمِّى به بحيث صار علمًا، ومثاله أذرعات ـ هذا الإعراب قد قُبل فيه أيضًا، وأذرعات فى الأصل: جمع أذرعة الذى هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجمالات، وقد سُمِّى بأذرعات بلد فى الشام كما ستسمع فى الشاهد رقم ١٢.

والثانى: أنه يُرفع بالضمة، ويُنصب ويُجر بالفتحة، ويُحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتَ»، ويُروى قولُه:

١٢ ـ تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِى

---

١٢ ـ البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى، من قصيدة مطلعها:

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعيد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعيد، سواء أراد قصدها أم لم يرد، و «أذرعات» بلد فى أطراف الشام، و «يثرب» اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد.

الإعراب: «تنورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من» حرف جر «أذرعات» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، إذا قرأته بالجر منونًا أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف، والضمير مضاف إليه، «بيثرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «أدنى» مبتدأ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله «أذرعات» فإن أصله جمع، كما بينا فى تقدير بيت الناظم، ثم نقل فصار اسم بلد؛ فهو فى اللفظ جمع، وفى المعنى مفرد. ويروى فى هذا البيت بالأوجه الثلاثة التى ذكرها الشارح: فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين فى جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة؛ إذ هو فى مقابلة النون التى فى جمع المذكر السالم. وعلى هذا لا يُحذف التنوين ولو وُجد فى الكلمة ما يقتضى منع صرفها؛ لأن التنوين الذى يُحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم المبرد والزجاج ـ فقد لاحظوا فيه أمرين: أولهما أنه جمع بحسب أصله، وثانيهما: أنه علم على مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبهًا؛ فمن =

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ(١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركةٌ عن حركة، وهو الاسم الذى لا ينصرف، وحكمه أنه يُرفع بالضمة، نحو: «جَاءَ أَحْمَدُ» ويُنصب بالفتحة، نحو: «رأيت أَحْمَدَ» ويُجر بالفتحة أيضًا، نحو: «مررت بأَحْمَدَ»، فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام؛ فإن أُضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررت بأَحْمَدِكُمْ» وكذا

= جهة كونه جمعًا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيبويه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط، وهى أنه علم على مؤنث، فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث، وكل اسم تجتمع فيه العلمية مع التأنيث يكون ممنوعًا من الصرف فيُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(١) «وجر» الواو للاستئناف، جر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر، مبنى على السكون فى محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكِّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يضف، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك، وبعد مضاف و «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، =

إذا دخله الألفُ واللامُ، نحو: «مررت بالأحْمَدِ»[١]؛ فإنه يُجَرُّ بالكسرة[٢].

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلاَنِ» النُّونَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينَ ، وَتَسْأَلُونَا[٣]

= وسكّن للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما: أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

(١) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أُضيف العلم لذلك السبب أيضًا.

فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية:

أَوَاصِلٌ أَنْتَ أُمَّ الْعَمْرِو أَمْ تَدَعُ أَمْ تَقْطَعُ الْحَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قطعُوا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

(٢) سواء أكانت «أل» معرفة، نحو: «الصلاة فى المساجد أفضل منها فى المنازل» أو موصولة كالأعمى والأصم، واليقظان، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

فإن الاسم مع كل واحدة منها يُجَرُّ بالكسرة.

(٣) «واجعل» الواو للاستئناف، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل، ونحو مضاف، و «يفعلان» قصد لفظه مضاف إليه «النونا» مفعول به لاجعل «رفعًا» مفعول لأجله، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفة، وتدعين معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضًا «وتسألونا» الواو عاطفة، تسألون: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضًا، وأراد من «نحو يفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، ومن «نحو تدعين» كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، ومن نحو «تسألون» كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ   كَلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَهْ(١)

لما فَرَغَ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ فى ذكر ما يُعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ؛ فأشار بقوله: «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين: سواء كان فى أوله الياء، نحو: «يَضْرِبَانِ» أو التاء، نحو: «تَضْرِبَانِ»، وأشار بقوله: «وَتَدْعِينَ» إلى كل فعل اتصل به ياءُ مخاطبةٍ، نحو: «أَنْتِ تَضْرِبِينَ»، وأشار بقوله: «وَتَسْأَلُونَ» إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع، نحو: «أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ» سواء كان فى أوله التاءُ كما مَثَّل، أو الياء، نحو: «الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ».

فهذه الأمثلة الخمسة ـ وهى: يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ ـ تُرْفَعُ بثبوت النون، وتُنصب وتُجزم بحذفها؛ فنابت النونُ فيه عن الحركة التى هى الضمة، نحو: «الزَّيْدَانِ يَفْعَلانِ» فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثُبُوتُ النونِ، وتُنصب وتُجزم بحذفها، نحو: «الزَّيْدَانِ

(١) «وحذفها» الواو للاستئناف، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمة الآتى «والنصب» معطوف على الجزم «سمه» خبر المبتدأ، والسمة ـ بكسر السين المهملة ـ العلامة، وفعلها وَسَم يَسِمُ سِمةً على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمق مقة «كلم» الكاف حرف جر، والمجرور بها محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، ولم: حرف نفى وجزم وقلب «تكونى» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون، مبنى على السكون فى محل رفع «لتروموى» اللام لام الجحود، وترومى فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل «مظلمه» مفعول به لترومى؛ والمظلمة ـ بفتح اللام ـ الظلم، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مفول القول الذى قدرناه.

لَنْ يَقُومَا، ولَمْ يَخْرُجَا» فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من «يقوما، ويخرجا»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾.

الأسماء المعتلة

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِي مَكَارِمَا[(١)]

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا[(٢)]

(١) «وسم» الواو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «معتلاً» مفعول ثان لسمِّ مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسمِّ، مبنى على السكون فى محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقى» معطوف على المصطفى «مكارما» مفعول به المرتقى، والمعنى: سم ما كان آخره ألفًا كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى - حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال - معتلاً.

(٢) «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بـ «قُدِّر» الآتى «قدرا» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الإعراب، والألف للإطلاق «جميعه» جميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثانى، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر، وعلى ذلك لا يكون فى «قدر» ضمير مستتر، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيدًا للإعراب ويكون فى «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضًا «هو الذى» مبتدأ وخبر «قد» حرف تحقيق «قصرا» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الذى، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها صلة الذى. والمعنى: فالأول - وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى - الإعراب جميعه: أى الرفع والنصب والجر، قدر على آخره الذى هو الألف، وهذا النوع هو الذى قد قصرا: أى سُمِّى مقصورًا، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سُمِّى بذلك لأنه قد حُبِس ومُنِع من جنس الحركة.

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا أَيضًا يُجَرْ(١)

شَرَعَ في ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال، فذكَرَ أن ما كان مثل: «المُصْطَفَى، والمُرْتَقِي» يسمى معتلاً، وأشار «بالمُصْطَفَى» إلى ما في آخره ألفٌ لازمة قبلها فتحة، مثل «عَصًا، ورَحًى»، وأشار «بالمُرْتَقِي» إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو: «القَاضِي، والدَّاعِي».

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ: الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، وأنه يسمى المقصور؛ فالمقصور هو: الاسم المعرب الذى فى آخره ألفٌ لازمةٌ؛ فاحترز بـ «الاسم» من الفعل، نحو: يَرْضَى، وبـ «المُعْرَبِ» من المبنى، نحو: إِذَا، وبـ «الألف» من المنقوص، نحو: القَاضِي كما سيأتى، وبـ «لازمة» من المُثَنَّى فى حالة الرفع، نحو: الزَّيْدَانِ؛ فإن ألفه لا تلزمه؛ إذ تُقْلب ياءً فى الجر والنصب، نحو: [رأيتُ] الزَّيْدَيْنِ.

وأشار بقوله: «والثانِ منقوص» إلى المُرْتَقِي؛ فالمنقوصُ هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: المُرْتَقِي؛ فاحترز بـ «الاسم» عن الفعل نحو: يرمِى، وبـ «المعرب» عن المبنى، نحو: الَّذِى، وبقولنا «قبلها

(١) «والثانى منقوص» مبتدأ وخبر «ونصبه» الواو عاطفة، نصب: مبتدأ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثانى مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على نصب، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نصب «ورفعه» الواو عاطفة، ورفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «ينوى» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على رفع، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رفع «كذا» جار ومجرور متعلق بـ «يجر»، «أيضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجر» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المنقوص.

كسرة» عن التى قبلها سكون، نحو: ظَبْيٌ وَرَمْيٌ؛ فهذا معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيح: فى رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب[1]، نحو: «رَأَيْتُ الْقَاضِيَ»، وقال الله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ﴾، ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والْجَرُّ لثقلهما على الياء[2] نحو: «جَاءَ الْقَاضِي، ومَرَرْتُ بِالْقَاضِي»؛ فعلامة

---

(١) من العرب من يعامل المنقوص فى حالة النصب معاملته إياه فى حالتى الرفع والجر؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضاً، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... ودَارِى بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبى خازم، وهو عربى جاهلى:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي ... ولَيْسَ لِنأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِي

فأنت ترى المجنون قال «أن واش» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب، لكونه اسم أن، وترى بشراً قال «كافى» مع أنه حال من النأى أو مفعول مطلق.

وقد اختلف النحاة فى ذلك، فقال المبرد: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازه فى سعة الكلام؛ فقد قرئ (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء.

(٢) من العرب من يعامل المنقوص فى حالتى الرفع والجر كما يعامله فى حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها، وقد ورد من ذلك قول جرير بن عطية:

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ ... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى مَتَى أَنْتَ جَائِيٌ ... ولكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

وقول الشماخ بن ضرار الغطفانى:

كأَنَّهَا وقَدْ بَدَا عُوَارِضُ ... وفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ

وقول جرير أيضاً:

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِئُ الأزْنُدِ

الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء، وعلامة الجر كسرة مقدرةٌ على الياء.

وعُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة، نعم إن كان مبنيًّا وُجِد ذلك فيه، نحو: هُوَ، ولم يُوجد ذلك فى المعرب إلاَّ فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو: «جاءَ أَبُوهُ»، وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين؛ أحدهما: ما سُمِّيَ به من الفعل، نحو: يَدْعُو، ويَغْزُو، والثانى: ما كان أعجميًّا، نحو: سَمَنْدُو، وقَمَنْدُو.

* * *

وأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ   أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ[1]

= ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أن هذا ضرورة لا تجوز فى حالة السعة، والفرق بين هذا والذى قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين؛ ففيه حمل النصب على حالتى الرفع والجر؛ فأعطينا الأقل ـ وهو النصب ـ حكم الأكثر، ولهذا جوَّزه بعض العلماء فى سعة الكلام، وورد فى قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه: (من أوسط ما تطعمون أهاليكم)، أما هذا ففيه حمل حالتين ـ وهما حالة الرفع وحالة الجر ـ على حالة واحدة وهى حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يُحمل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يُغتفر منها ما وقع فعلاً فى الشعر، ولا ينقاس عليها.

(١) «أى» اسم شرط مبتدأ، وأى مضاف، و «فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر، وهو الذى سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذى هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفًا بعد أى الشرطية: أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هى فعل الشرط وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون ـ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ـ على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله «أو واو أو ياء» مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جملة على جملة، لكن ذلك تكلف «أو واو أو ياء» معطوفان على ألف «فمعتلاً» الفاء واقعة فى جواب الشرط، و «معتلاً» حال من الضمير المستتر فى عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماض مبنى =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة، نحو: يَغزُو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يَرْمِى، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يَخشَى.

* * *

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى[1]

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لازِمَا[2]

ذكرَ فى هذين البيتين كيفيةَ الإعراب فى الفعل المعتل؛ فذكر أن الألف يُقَدَّر فيها غيرُ الجزم ـ وهو الرفع والنصب ـ نحو: «زَيْدٌ يَخْشَى» فيخشى:

= للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، وخبر «أى» هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أى فعل مضارع كان هو ـ أى الحال والشأن ـ آخره ألف أو واو أو ياء فقد عُرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة: ألف أو واو أو ياء.

(١) «فالألف» مفعول لفعل يفسره ما بعده، وهو على حذف «فى» توسعًا، والتقدير: ففى الألف انو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو، وغير مضاف و «الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف، أبد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما «يرمى» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يُقدَّر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب.

(٢) «والرفع» الواو حرف عطف، الرفع: مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتى «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «واحذف» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «جازمًا» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» ثلاث: مفعول به لاحذف بتقدير مضاف، ومعمول جازمًا محذوف، والتقدير: واحذف أواخر ثلاثهن حال =

... ع وعلامة رَفعِه ضمةٌ مُقَدَّرة على الألف، و «لَنْ يَخْشَى» فيخشى:
... منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف، وأما الجزمُ فيظهر؛ لأنه
يُحذف له الحرفُ الآخِرُ، نحو: «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي» إلى أن النصب يظهر فيما
آخره واو أو ياء، نحو: «لَنْ يَدْعُوَ، ولَنْ يَرْمِيَ».

وأشار بقوله: «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ» إلى أن الرفع يُقَدَّر فى الواو والياء،
نحو: «يَدْعُو، ويَرْمِي» فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء.

وأشار بقوله: «وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلاثَهُنَّ» إلى أن الثلاث - وهى الألف،
والواو، والياء - تُحذَف فى الجزم، نحو: «لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَرْمِ»
فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحَاصِلُ ما ذكره: أن الرفع يُقَدَّر فى الألف والواو والياء، وأن الجزم يظهر
فى الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر فى الياء والواو، ويُقَدَّر فى الألف[1].

* * *

= كونك جازمًا الأفعال؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولاً لجازمًا، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير: واحذف أحرف العلة حال كونك جازمًا ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو احذف، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حكمًا» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدى «لازمًا» نعت لحكمًا.

(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة مقدرة، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل:

فمَا سَوَّدَتْنِى عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

ومن ذلك قول حندج بن حندج:

ما أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

كما ورد عنهم جزم الفعل المعتل بالسكون وبقاء حرف العلة، كقول عبد يغوث:

وتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيرًا يمَانِيَا

النَّكِرَةُ وَالمَعْرِفَةُ (١)

نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ، مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا(٢)

النكرة: ما يقبل «أل» وتؤثِّر فيه التعريفَ، أو يقع مَوْقعَ ما يقبل «أل»(٣) فمثالُ ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريفَ: «رَجُلٌ» فتقول: الرجل، واحترز بقوله: «وتؤثر فيه التعريفَ» مما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريفَ، كَعَبَّاس علمًا؛ فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فتُدْخِلُ عليه «أل» لكنها لم تؤثر فيه التعريفَ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه]. ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل «أل»: ذُو، التى بمعنى صاحب، نحو: «جَاءَنِي ذُو مَالٍ» أى: صاحِبُ مال، فَذُو: نكرةٌ، وهى لا تقبل «أل» لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل «أل» نحو: الصاحب.

(١) أصل النكرة مصدر «نكرت الرجل» - بكسر الكاف - وفى القرآن الكريم ﴿فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة﴾ وأصل المعرفة مصدر «عرفت الرجل» من باب ضرب - أو يكون أصل النكرة اسم مصدر «نكرت» بتشديد الكاف، والمعرفة اسم مصدر «عرفت» بتشديد الراء - ثم نقل كل منهما: الأول اسمًا للاسم المنكر، والثانى اسمًا للاسم المعرف، وهما حينئذ اسما جنس، وليس علمين، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى كحمزة وطلحة.

(٢) «نكرة» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أى: اسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكرًا «قابل» خبر المبتدأ، ويجوز العكس لكن الأول أولى، لكون النكرة هى المحدث عنها وقابل مضاف و «أل» مضاف إليه، مقصود لفظه «مؤثرا» حال من ال «أو» عاطفة «واقع» معطوف على قابل، و «موقع» مفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف و «ما» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قابل أل، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل، وذلك أربعة أشياء: الحال فى نحو «جاء زيد راكبًا» =

وغَيْرُهُ مَعْرِفَـةٌ: كَهُمْ، وذِي، وهِنْدَ، وابْنِي، والْغُلَامِ، والذِي[1]

اى: غيرُ النَّكِرَةِ المعرفَةُ، وهى ستة أقسام: المضمر كَهُمْ، واسم الاشارة كَذِي، والعَلَمُ كَهِنْدَ، والمُحلَّى بالألف واللام كَالغُلَامِ، والموصولُ كالَّذِي، ومَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كابْنِي، وستتكلم على هذه الأقسام.

* * *

= والتمييز فى نحو: «اشتريت رطلاً عسلاً» واسم لا النافية للجنس فى نحو: «لا رجل عندنا» ومجرور رُبَّ فى نحو: «رب رجل كريم لقيته».

والجواب: أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها، لا من حيث كونها حالاً أو تمييزاً او اسم لا أو مجرور رُبَّ.

واعتُرِض عليه أيضاً بأنه غير مانع، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو: يهود ومجوس، فإنك تقول: اليهود، والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل، مثل: ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلاً فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع بموقع رجل السابق وهو يقبل أل.

والجواب: أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى؛ فهما نكرتان، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعًا موقع «الرجل» لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، كما قال تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً * فعصى فرعون الرسول﴾ وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل؛ فلا يصدق التعريف عليه.

(١) «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه «معرفة» خبر المبتدأ «كهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كهم «وذى، وهند، وابنى، والغلام، والذى» كلهن معطوفات على هم، وفى عبارة المصنف قلب، وكان حقه أن يقول: والمعرفة غير ذلك؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها.

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة، وذلك هو الراجح عند =

فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ ـ كَأَنْتَ، وَهْوَ ـ سَمِّ بِالضَّمِيرِ[١]

يُشيرُ إلى أن الضمير: مَا دَلَّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ، أو حُضُورٍ، وهو قسمان: أَحدُهُما ضميرُ المخاطَب، نحو أنتَ، والثانى ضميرُ المتكلم، نحو أنَا.

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ: مَا لاَ يُبْتَدا وَلاَ يَلِى إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا[٢]

= علماء النحو، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام: الاول: النكرة، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم، والثانى: المعرفة، وهو ما وُضع ليُستعمل فى شىء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما، وهذا الرأى ليس بسديد.

(١) «فما» اسم موصول مفعول به أول لسمِّ، مبنى على السكون فى محل نصب «لذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذى مضاف و «غيبة» مضاف إليه «أو» عاطفة «حضور» معطوف على غيبة «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سمِّ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثانى لسم.

(٢) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذى اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبنى على السكون فى محل رفع «لا» نافية «يبتدأ» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أى: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعًا إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعًا إلى شىء آخر غير مذكور فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن فى قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد؛ وأن أصل الكلام: ما لا يبتدأ به؛ فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يلى» فعل مضارع، وفاعله ضمير =

كَاليَـاءِ وَالْكَافِ مِنِ «ابْنِى أَكْرَمَكْ»
وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ «سَلِيه مَا مَلَكْ»[1]

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل؛ فالمتصل هو: الذى لا ... به كالكاف من «أكْرَمَكَ» ونحوه، ولا يقع بعد «إلاَّ» فى الاختيار[2]؛ ... يقال: مَا أَكْرَمْتُ إلاّكَ، وقد جاء شذوذًا فى الشعر، كقوله:

١٣ ـ أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ
عَلَىَّ؛ فَمَا لِى عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

... مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه: مفعول به لـ «يلى»، «اختيارًا» منصوب على نزع الخافض، أى: فى الاختيار «أبدًا» ظرف زمان متعلق بـ «يلى».

(١) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف «ابنى» مبتدأ ومضاف إليه «أكرمك» أكرم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ابنى، والكاف مفعول به، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ابنى، «والياء والها»: معطوفان على الياء السابقة «من» حرفٌ جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك ـ إلخ «سليه» سلى: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلى «ملك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد إلى الموصول محذوف، أى: سليه الذى ملكه.

(٢) أجاز جماعة ـ منهم ابن الأنبارى ـ وقوعه بعد «إلا» اختيارًا؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما.

١٣ ـ هذا البيت من الشواهد التى لا يُعرف لها قائل.

اللغة: «أعوذ» ألتجئ وأتحصن، و «الفئة» الجماعة، و «البغى» العدوان والظلم، و«عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدًا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد.

=

وقوله:

١٤ ـ وما علينا ـ إذا ما كنت جارتنا ـ

أن لا يجاورنا إلاك ديار

* * *

= المعنى: إنى ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلمونى وتجاوزوا معى حدود النصفة؛ فليس لى معين و لا وزر سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، ورب مضاف و «العرش» مضاف إليه «من فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة فى محل جر صفة لفئة «على» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر الآتى «إلاه» إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز فى سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل فى الضمير أن يكون متصلاً، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به، وشىء آخر يسهل هذا الشذوذ، وهو أن إلا بمعنى غير، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول «غيره»، فتأتى بالضمير المتصل، فقد حمل الشاعر «إلا» على «غير» لكونهما بمعنى واحد.

١٤ ـ وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لا يعرف قائلها.

اللغة: «وما علينا» يروى فى مكانه «وما نبالى» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفى كما رأيت فى بيت الشاهد، وقد تستعمل فى الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى:

لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالى

و «ديار» معناه أحد، ولا يستعمل إلا فى النفى العام، تقول: ما فى الدار من =

. . . .

ديار، وما في الدار ديور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾ يريد لا تذر منهم أحداً، بل استأصلهم وأفنهم جميعًا.

المعنى: إذا كنت جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويُسَرُّ له.

الإعراب: «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان الناقصة واسمها «جارتنا» جارة: خبر كان؛ وجارة مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور «إلاك» إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتي «ديار» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، أي: وما نبالي عدم مجاورة أحد سواك، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافية أيضًا، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرًا، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا، ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا: متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضًا، والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله: «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» شذوذًا.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

* ألاَّ يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ *

وقال صاحب اللب: رواية البصريين:

* ألاَّ يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطن لذلك.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ[1]

المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ؛ لشبهها بالحروف في الجمود[2]، ولذلك لا تُصَغَّرُ

---

(١) «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف و «مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البنا» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ، ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلاً بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) قد عرفت - فيما مضى أول باب المعرب والمبني - أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهاً وضعياً؛ بسبب كون أكثرها قد وُضع على حرف واحد أو حرفين، وحُمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر.

وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشبه الجمودي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء؛ فلا تثنى ولا تصغر ولا تجمع، وأما نحو: «هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن»، فهذه صيغ وُضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها ألبتة إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر.

وأشبهته في وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تُعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تُستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى، ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبين موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر: ص٢٨ - ٣٢).

... تثنى ولا تُجْمع، وإذا ثبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ،

وهو كل ضمير نَصْب أو جر متَّصل؛ نحو: أكرمتُكَ، ومررتُ بكَ، وإنَّهُ

وله؛ فالكافُ في «أكرمتك» في موضع نصب، وفي «بك» في موضع جر،

والهاء في «إنه» في موضع نصب، وفي «له» في موضع جر.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو «نا»، وأشار إليه بقوله:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ[1]

أي: صَلَحَ لفظُ «نَا» للرفع، نحو: نِلْنَا، وللنصب، نحو: فإِنَّنا، وللجر،

نحو: بِنَا.

ومما يُستعمل للرفع والنصب والجر: الياءُ؛ فمثالُ الرفع نحو: «اضْرِبِي»

ومثالُ النصب نحو: «أكْرَمَنِي»، ومثالُ الجر نحو: «مَرَّ بِي».

ويُستعمل في الثلاثة أيضًا «هُمْ»؛ فمثالُ الرفع: «هُمْ قائمون»، ومثالُ

النصب: «أكْرَمْتُهُمْ»، ومثالُ الجر: «لَهُمْ».

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشْبِهَان «نا» من كل وجه؛ لأن

«نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ، وهي ضمير متَّصلٌ في

(١) «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و«نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كقولك - إلخ، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليلية، وإن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكّن لأجل الوقف.

الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء؛ فإنها - وإن استُعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعني واحد في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حال الرفع للمخاطَب[1]، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم، وكذلك «هم»؛ لأنها - وإن كانت بمعني واحد في الأحوال الثلاثة - فليست مثلَ «نا»؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النصب والجر ضميرٌ متصلٌ.

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَا[2]

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب؛ فمثالُ الغائب: «الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، والهِنْدَاتُ قُمْنَ» ومثال المخاطب: «اعْلَمَا، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ»، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطبُ والمتكلمُ، وليس هذا بجيد؛ لأن هذه الثلاثةَ لا تكون للمتكلم أصلاً، بل إنما تكون للغائب أو المخاطَب كما مثّلنا.

* * *

(١) كان على الشارح أن يقول «للمخاطبة» لأن الياء في نحو «اضربى» ضمير المؤنثة المخاطبة، ويُعتذر عنه بأنه أراد الجنس.

(٢) «ألف» مبتدأ - وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جار لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

ومنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ[1]

...م الضمير إلى مستتر وبارز[2]، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه،

---

[1] «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و «الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون فى محل رفع «يستتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف. والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وافعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وُضع للزمن الماضى؛ ويستعمل مجازاً فى المستقبل، وهو متعلق بقوله: «نغتبط» مبنى على السكون فى محل نصب «تشكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها.

[2] المقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ما له صورة فى اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء فى أكرمته، والياء فى ابنى، أو حكماً كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً فى نحو قولك: جاء الذى ضربت؛ فإن التقدير: جاء الذى ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ، وهى منوية؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول. ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين: الأول: المذكور، والثانى: المحذوف.

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين، الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل ـ حين يقولون: مستتر جوازاً تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت ـ وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق، والوجه الثانى: أن الاستتار يختص بالفاعل الذى هو عمدة فى الكلام، وأما الحذف فكثيراً ما يقع فى الفضلات، كما فى المفعول به فى المثال السابق، وقد يقع فى العمد فى غير الفاعل كما فى المبتدأ، وذلك كثير فى العربية، ومنه قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى، فى وصف امرئ يضمر بغضه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ، لَوْ يَفْقِدُنِى لَبَدَا مِنْهُ ذُبَابٌ فَنَبَعْ =

والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحل محله الظاهر، والمراد بجائز الاستتار: ما يحل محله الظاهر.

وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كـ«افعل» والتقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحل محله الظاهر؛ فلا تقول: «افعل زيد»، فأما «افعل أنت» فأنت تأكيد للضمير المستتر في «افعل» وليس بفاعل لافعل لصحة الاستغناء عنه؛ فتقول: افعل؛ فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير، نحو: اضربي، واضربا، واضربوا، واضربن.

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة، نحو: «أوافق» والتقدير أنا فإن قلت: «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيداً للضمير المستتر.

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون، نحو: «نغتبط» أي نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد، نحو: «تشكر» أي أنت؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير، نحو: أنت تفعلين، وأنتما تفعلان، وأنتم تفعلون، وأنتن تفعلن. [illegible] هذا[1] ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

= يريد هو، فيشير إلى الغض، فحذف الضمير؛ لأنه مجرور بشاق إلى اليمن، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب.

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير: الأول: اسم فعل الأمر، نحو: صه، ونزال، ذكره في التسهيل، والثاني: اسم فعل المضارع، نحو: أف وأوه، ذكره أبو حيان، والثالث: فعل التعجب، نحو: ما أحسن محمداً، والرابع: أفعل التفضيل، نحو: محمد أفضل من علي، والخامس: أفعال الاستثناء، نحو: قاموا ما خلا عليًا، أو ما عدا بكراً، أو لا يكون محمداً، زادها ابن [illegible] في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وهو موضع السادس: [illegible] النائب عن فعل الأمر، نحو قول الله تعالى: ﴿فضرب الرقاب﴾ [illegible] مرفوع [illegible]

ومثال جائز الاستتار: زَيْدٌ يَقُومُ، أى هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ؛ فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كلُّ فعل أُسند إلى غائب أو غائبة، نحو: هِنْدٌ تَقُومُ، وما كان بمعناه، نحو: زيدٌ قَائِمٌ، اى هو.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: أَنَا، هُو، وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهْ[1]

تقدَّمَ أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام فى المستتر، والبارز ينقسم إلى: متَّصل، ومنفصل؛ فالمتَّصل يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، وسبق الكلام فى ذلك، والمنفصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا، ولا يكون مجرورًا.

وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوعَ المنفصل، وهو اثنا عشر: «أَنَا» للمتكلم وَحْدَه، و «نَحْنُ» للمتكلم المُشَارِكِ او المُعَظِّم نَفْسَه، و «أَنْتَ» للمُخَاطَبِ، و «أَنْتِ» للمخاطبة، و «أَنْتُمَا» للمخاطبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، و «أَنْتُمْ» للمخاطَبِينَ، و «أَنْتُنَّ» للمخاطَبَات، و «هُوَ» للغائب، و «هِيَ»

= على من هى له فجائز الاستتار قطعًا، وذلك نحو: «زيد قائم» الا ترى أنك تقول فى تركيب آخر: «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح فى جائز الاستتار، وهو صحيح، وكذلك مرفوع نعم وبئس، نحو: «نعم رجلاً أبو بكر، وبئست امرأة هند»؛ وذلك لأنك تقول فى تركيب آخر: «نعم الرجل زيد، وبئست المرأة هند».

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافية «تشتبه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «الفروع».

للغائبة، و «هُمَا» للغائبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ، و «هُمْ» للغائبِينَ، و «هُنَّ» للغائبات.

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ: إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ(١)

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: «إيَّايَ» للمتكلِّم وَحْدَه، و «إيانا» للمتكلم المشارِك أو المعظِّم نفسَه، و «إياكَ» للمخاطَبِ، و «إيَّاكِ» للمخاطبة، و «إياكما» للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، و «إياكم» للمخاطَبِينَ، و «إيَّاكُنَّ» للمخاطَبَات، و «إيَّاهُ» للغائب، و «إيَّاهَا» للغائبة، و «إياهما» للغائبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ، و «إيَّاهُمْ» للغائبِينَ، و «إيَّاهُنَّ» للغائبات(٢).

* * *

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «انتصاب» مضاف إليه «في انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «جعل» الآتي «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو «إياى» مفعول ثان لجعل، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التفريع «مشكلاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله «التفريع»

(٢) اختُلف في هذه اللواحق التي بعد «إيا» فقيل: هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من «إيا» متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، ومثلها ما الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو: تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبويه والفارسي والأخفش، قال [illegible] الذي صححه أصحابنا وشيوخنا

وَفِى اخْتِيَارٍ لاَ يَجِىءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِىءَ الْمُتَّصِلْ[1]

كلُّ موضع أَمْكَنَ أن يُؤتى فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنفُ؛ فلا تقول فى أكرمتك: «أكرمْتُ إيَّاكَ» لأنه يمكن الإتيانُ بالمتصل؛ فتقول: أكرمتُكَ.

= وذهب الخليل والمازنى، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أضيفت إليها «إيا» زاعمين أن «إيا» أضيفت إلى غير هذه اللواحق فى نحو: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فيكون فى ذلك دليل على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين: الأول: أن هذا الذى استشهدوا به شاذ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثانى: أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمة للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة؛ فكان يلزم أن تكون «إيا» ونحوها معربة، ألست ترى أنهم أعربوا «أى» الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميرًا، وإنما هى حرف عماد جىء به توصلاً للضمير، والضمير هو اللواحق، وجىء بهذا العماد ليكون دعامة يعتمد عليها؛ ولتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة.

وزعم الزجاج أن الضمائر هى اللواحق موافقًا فى ذلك للفراء، ثم خالفه فى «إيا» فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إن هذا اسم ليس ظاهرًا ولا مضمرًا، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيا» ولواحقها ضمير واحد.

(١) «وفى اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجىء الآتى «لا» نافية «يجىء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجىء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتى» فعل ماض «أن» حرف مصدرى ونصب «يجىء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجىء، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل تأتى، والتقدير: إذا تأتى مجىء المتصل، والجملة من تأتى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتّى مجىء المتصل فلا يجىء المنفصل.

فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ، نحو إيَّاكَ أكرَمْتُ(١)؛

---

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، فى عشرة مواضع:

الأول: أن يكون الضمير محصورًا، كقوله تعالى: ﴿وقَضَى ربُّكَ ألا تَعبُدوا إلا إيَّاهُ﴾ وكقول الفرزدق:

أنَا الذَّائدُ الْحَامِي الذِّمَارَ، وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِم أنَا أوْ مِثْلِى

إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى.

ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدى:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمى وَجَارَاتُهَا ... مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاَّ أنَا

الثانى: أن يكون الضمير مرفوعًا بمصدر مضاف إلى المنصوب به، نحو: «عجبت من ضربك هو»، وكقول الشاعر:

بِنَصْرِكُم نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ، وَقَدْ ... أغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلاَمُكُمْ فَشَلاَ

الثالث: أن يكون عامل الضمير مضمرًا، نحو قول السموأل:

وَإِنْ هُوَ لم يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيْسَ إلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وكقول لبيد بن ربيعة:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأوَائِلُ

الرابع: أن يكون عامل الضمير متأخرًا عنه، كقوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ وهذا هو الموضع الذى أشار إليه الشارح.

الخامس: أن يكون عامل الضمير معنويًا، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ، نحو: «اللهم أنا عبد أثيم، وأنت مولى كريم» ومنه «أنا الذائد» فى بيت الفرزدق السابق.

السادس: أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفى، كقوله تعالى: ﴿وما أنتم بمعجزين﴾ ﴿ما هن أمهاتهم﴾، ﴿وما أنا بطارد المؤمنين﴾، ﴿إن أنا إلا نذير مبين﴾ وكقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ ... إلاَّ عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ

السابع: أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر، كقوله تعالى: ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾، وكقول الشاعر:

وقد جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله:

١٥ ـ بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

* * *

= مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمُ فَاللهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامن: أن يقع الضمير بعد واو المعية، كقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي

التاسع: أن يقع الضمير بعد «أما» نحو: «أما أنا فشاعر، وأما أنت فكاتب، وأما هو فنحوي».

العاشر: أن يقع بعد اللام الفارقة، نحو قول الشاعر:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإِيَّا كَ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا

وسيأتي موضعٌ ذكر تفصيله المصنف والشارح.

١٥ ـ البيت من قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ
إِنِّي حَلَفْتُ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» ـ بكسر الميم مخففة ـ بمعنى تضمنت، أي اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمع لا واحد له من لفظه.

الإعراب: «بالباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «حلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت، والأموات: يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ =

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى[1]

= وقولهم «قطع الله يد ورجل من قالها»، والوجه الثانى: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثانى وحُذف ضميره من الأول لكونه فضلة «ضمنت» ضمن: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به تقدم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف و «الدهارير» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله؛ وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز فى سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال «قد ضمنتهم الأرض».

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوى التميمى من قصيدة له يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكان أهله بنجد فى وادى أشى - بزنة المصغر (وانظر ١/ ٦٥ من كتابنا: هداية السالك إلى أوضح المسالك - ١/ ٩٠ من كتابنا: عدة السالك):

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلاً - وهو قوله «هم» فى آخر البيت - وكان من حقه أن يجىء به متصلاً بالعامل - وهو قوله «يزيد» - ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال: «إلا يزيدونهم حبًّا إلىَّ».

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكرى:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ، بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

وكان من حقه أن يقول: «بل قطعوا الوصال» لكنه اضطر ففصل

(٢) «وصل» الواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «أو» حرف عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة افصل معطوفة على جملة صل «هاء» مفعول به تنازعه الفعلان، فأعمل فيه الثانى، وهاء مضاف و «سلنيه» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سلنيه «أشبهه» أشبه: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول =

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالاً أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ[1]

أشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يُؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يُؤتى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنِيه» إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبرًا فى الأصل، وهما ضميران، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنِيه» فيجوز لك فى هاء «سلنيه» الاتصالُ نحو: سَلْنِيه، والانفصالُ نحو: سَلْنِى إِيَّاه، وكذلك كل فعل أشبهه، نحو: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «فى كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميرًا، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه، واختُلِفَ فى المختار

= به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «فى كنته» جار ومجرور متعلق بانتمى الآتى «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافًا فى هذه المسألة، وأن هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

(١) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خلتنيه» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «واتصالاً» الواو عاطفة، اتصالاً: مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «غيرى» غير: مبتدأ، وغير مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه «اختار» فعل ماضى، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود لغيرى، والجملة من اختار وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لاختار، والألف للإطلاق.

منهما؛ فاختار المصنف الاتصالَ، نحو: كُنْتُهُ، واختارسيبويه الانفصالَ، نحو: كنت إياه[1]، [تقول؛ الصَّديق كُنْتُهُ، وكُنْتُ إِيَّاهُ].

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ في نحو: «خِلْتَنِيهِ»[2] وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهَبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضًا الانفصالُ، نحو: خِلْتَنِي إِيَّاهُ، ومذهَبُ سيبَويه أَرْجَحُ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهم، قال الشاعر:

---

(١) قد ورد الأمران كثيرًا في كلام العرب؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقول الآخر:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا كِ، ولاَ نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلامًا له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله:

فإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد: «إن يكنه فلن تُسلَّط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله» ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص١٠٩.

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضًا، فمن الاتصال قوله تعالى: ﴿إذ يُرِيكَهُمُ الله في منامك قليلاً ولو أَرَاكَهُمْ كثيرًا﴾.

وقول الشاعر:

بَلَّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لاِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

ومن الانفصال قول الشاعر:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ

١٦ - إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا   فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

* * *

١٦ - هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يُضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفى هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذى يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لأنه هو الذى شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشى أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة، وهى امرأة من بنات لقمان ابن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهى التى يشير إليها النابغة الذبيانى فى قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَىِّ إِذْ نَظَرَتْ   إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَـذَا الْحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال، مبنى على الكسر فى محل رفع «فصدقوها» الفاء واقعة فى جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبنى على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به «فإن» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبنى على السكون فى محل رفع «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت، والجملة من الفعل الذى هو قال والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أى: ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبًا إلى عالم جليل كسيبويه، وهى فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح فى هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك، والرمانى، وابن الطرواة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها ، وذلك من قبل أن الاتصال فى البابين أكثر ورودًا عن =

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِى اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ[1]

ضميرُ المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطَب، وضميرُ المخاطَب أخصُّ من ضمير الغائب؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصُّ من الآخر، فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما؛ فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتَنيه، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطَب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتِّصَال؛ فلا تقول: أعطيتُهُوك، ولا أعطيتَهُونى، وأجازه قوم، ومنه ما رواهُ ابن الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه: «أُرَاهُمُنِى البَاطِلُ شَيْطَانًا»؛ فإن فُصِلَ أحَدُهُمَا كنتَ بالخيار؛ فإن شئت قَدَّمْتَ الأخَصَّ، فقلت: الدرهم أعْطَيْتُكَ إياه، وأعْطَيْتَنى إياه، وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ، فقلتَ: أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ، وأعْطَيْتَهُ إيَّاىَ، وإليه

= العرب؛ وقد ورد الاتصال فى خبر «كان» فى الحديث الذى رويناه لك، وورد الاتصال فى المفعول الثانى من باب ظن فى القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد فى القرآن الانفصال فى أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذى استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) «وقدم» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم «فى اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقدمن» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد، مبنى على السكون فى محل نصب «شئت» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذى شئته «فى انفصال» جار ومجرور متعلق بقدِّمن.

أشار بقوله: «وقَدِّمَنْ ما شئتَ فى انفصال» وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخَصِّ فى الانفصال عند أمْنِ اللَّبس، وإن خيف لَبْسٌ لم يجز؛ فإن قلت: زيد أعطيتُكَ إيَّاه⁽¹⁾، لم يجز تقديمُ الغائبِ، فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخذٌ.

* * *

وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَـدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فيه وَصْلاَ⁽²⁾

إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبَيْنِ، واتَّحَدَا فى الرُّتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين، أو مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفَصْلُ فى أحدهما، فتقول: أعْطَيْتَنِى إيَّاىَ، وأعْطَيْتُكَ إيَّاكَ، وأعْطَيْتُهُ إيَّاهُ، ولا يجوز اتصالُ الضميرين، فلا تقول: أعطَيْتَنِينِى، ولا أعطَيْتُكَكَ، ولاَ أعْطَيْتُهُوهُ؛ نعم إن كانا غائبين واختَلَفَ لفظُهُمَا فقد يتصلان، نحو: الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُهُمَاهُ، وإليه أشار بقوله فى الكافية:

---

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً كما ترى فى مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدًا يصلح كل منهما أن يكون آخذًا ويصلح أن يكون مأخوذًا، أما نحو «الدرهم أعطيته إياك» أو «الدرهم أعطيتك إياه» فلا لبس؛ لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.

(٢) «وفى اتحاد» الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى، واتحاد مضاف و «الرتبة» مضاف إليه «الزم» فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «فصلاً» مفعول به لالزم «وقد» الواو عاطفة قد: حرف دال على التقليل «يبيح» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الغيب» فاعل يبيح «فيه» جار ومجرور متعلق بيبيح «وصلاً» مفعول به ليبيح.

مَعَ اخْتِلاَفٍ مَا، وَنَحْوَ «ضمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ» الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية؛ وليس منها، وأشار بقوله: «ونحو: ضمنت - إلى آخرِ البيت» إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلاً في موضع يجب فيه اتِّصَالُهُ ضرورةٌ، كقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[1] [١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك.

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ «لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ[2]

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزومًا نُونٌ تسمى نونَ الوقاية، وسُمِّيت بذلك لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر، وذلك نحو: «أكرَمَنِي، ويكرِمُنِي، وأكرِمْنِي» وقد جاء حَذْفُهَا مع «ليس» شذوذًا، كما قال الشاعر:

---

(١) مضى شرح هذا البيت قريبًا (ص١٠١) فارجع إليه هناك، وهو الشاهد رقم ١٥.

(٢) «وقبل» الواو حرف عطف، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي، وقبل مضاف و«يا» مضاف إليه، ويا مضاف و «النفس» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس، ومع مضاف و «الفعل» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكّن لأجل الوقف و «نون» نائب فاعل لالتزم مرفوع بالضمة الظاهرة، ونون مضاف و «وقاية» مضاف إليه «وليسي» الواو عاطفة، ليسي: قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق «نظم» فعل ماض مبنى للمجهول، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكنه لأجل الوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ليسي، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

١٧ ـ عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ   إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

١٧ ـ هذا البيت نسبه جماعة من العلماء ـ ومنهم ابن منظور فى لسان العرب (ط ى س) ـ لرؤبة بن العجاج، وليس موجودًا فى ديوان رجزه، ولكنه موجود فى زيادات الديوان.

اللغة: «كعديد» العديد كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أى عددهم مثل عدده، و«الطيس» ـ بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المثناة من تحت، وفى آخره سين مهملة ـ الرمل الكثير، وقال ابن منظور: «واختلفوا فى تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام، وقيل: يعنى الكثير من الرمل» اهـ. «ليسى» أراد غيرى، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويُروى صدر الشاهد:

* عَهْدِى بِقَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهى الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياى، فإننى بقيت بعدهم خلفًا عنهم.

الإعراب: «عددت» فعل وفاعل «قومى» قوم: مفعول به، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددتهم عدًا مثل عديد، وعديد مضاف و «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دال على الزمان الماضى، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة للقوم، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها «ليسى» ليس: فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب.

الشاهد فيه: فى هذا البيت شاهدان، وكلاهما فى لفظ «ليسى» أما الأول: فإنه أتى بخبره ضميرًا متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً، فكان يجب عليه ـ على مذهبهم هذا ـ أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياى. والثانى: =

واختُلِفَ فى أَفْعَلَ فى التعجب: هل تلزمه نُونُ الوقاية أم لا؟ فتقول ما أَفْقَرَنِى إلى عفو الله، وما أَفْقَرِى إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم[1].

* * *

وَ«لَيْتَنِى» فَشَا، وَ«لَيْتِى» نَدَرَا ... وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا[2]

فى الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا ... مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا[3]

= وهو الذى جاء الشارح بالبيت من أجله هنا ـ حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل، وانظر ما ذكرناه فى ص١٠٤.

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين فى اقتران نون الوقاية بأفعل فى التعجب مبنى على اختلافهم فى أنه هو اسم أو فعل، فقال الكوفيون: هو اسم، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها فى شىء، وقال البصريون: هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

(٢) «ولیتنی» الواو عاطفة، ليتنى قصد لفظه: مبتدأ «فشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتنى، والجملة من فشا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وليتى» الواو عاطفة، ليتى قصد لفظه: مبتدأ «ندرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة فى محل رفع خبر «ومع» الواو عاطفة، مع: ظرف متعلق باعكس الآتى، ومع مضاف و «لعل» قصد لفظه: مضاف إليه «اعكس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل «وكن» الواو عاطفة، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «مخيراً» خبره.

(٣) «فى الباقيات» جار ومجرور متعلق بمخيَّر فى البيت السابق «واضطراراً» الواو عاطفة، اضطراراً: مفعول لأجله «خففا» فعل ماض، والألف للإطلاق «منى» قصد لفظه: مفعول به لخفف «وعنى» قصد لفظه أيضًا: معطوف على منى «بعض» =

ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر «...» و..
ن الوقاية لا تُحْذَفُ منها، إلا ندورًا، كقوله:

١٨ ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِى أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مالى

= فاعل خفف، وبعض مضاف، و «من» اسم موصول: مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفا» سلف: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من.

١٨ ـ هذا البيت لزيد الخير الطائى، وهو الذى سماه النبى ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه فى الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل؛ لأنه كان فارسًا.

اللغة: «المنية» بضم فسكون: اسم للشىء الذى تتمناه، وهى أيضًا اسم للتمنى، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها فى بيت قبل بيت الشاهد، وذلك فى قوله:

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْـدًا فَلَاقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِى
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ، إِذْ قَالَ: لَيْتِى أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِى
تَلَاقَيْنَا ، فَمَـا كُنَّا سَـوَاءً وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَـالٍ لِحَـالِ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ: يَا زَيْدُ قَدْنِى؛ لَقَـدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالْمَآلِى
شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا الْتَقَيْنَا بِمُطَّرِدِ الْمَهَزَّةِ كَالْخِـلَالِ

«مزيد» بفتح الميم وسكون الزاى: رجل من بنى أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هاربًا «أخا ثقة» أى صاحب وثوق فى نفسه واصطبار على منازلة الأقران فى الحرب «العوالى» جمع عالية، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها فى جهة العدو وعودتها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان، كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى «وأفقد».

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى مزيد تمنيًا مشابهًا لمنية جابر، ومنية مضاف و «جابر» مضاف إليه «إذ» ظرف للماضى من الزمان «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو =

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتُها، وبه وَرَدَ القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾.

وأما «لعلَّ» فذكر أنها بعكس ليت؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى، حكاية عن فرعون: ﴿لعَلِّي أَبْلُغُ الأسْبَابَ﴾، ويقلُّ ثبوتُ النونِ، كقول الشاعر:

= يعود إلى جابر، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها «ليتي» ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب «أصادفه» أصادف: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو حالية، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جل» مفعول به لأفقد، وجل مضاف ومال من «مالي» مضاف إليه، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ليتي» حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة، حيث قال: «وقد قالت الشعراء «ليتي» إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي» اهـ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي.

ومثل هذا الشاهد ـ في حذف نون الوقاية مع ليت ـ قول ورقة بن نوفل الأسدي:

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله:

أَلاَ يَا لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَيَّ اليَوْمَ لَيْتِي؟

١٩ ـ فَقُلتُ: أعِيرَاني القَدُومَ، لعلَّني أخُطُّ بِهَا قَبرًا لأبيَضَ مَاجِدِ

---

١٩ ـ هذا البيت من الشواهد التى لا يُعرف قائلها.

اللغة: «أعيرانى» ويُروى «أعيرونى» وكلاهما أمر من العارية، وهى أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك «القدوم» ـ بفتح القاف وضم الدال المخففة ـ الآلة التى يُنجَرُ بها الخشب «أخط بها» أى أنحت بها، وأصل الخط من قولهم: خط بأصبعه فى الرمل «قبرًا» المراد به الجفن، أى القراب، وهو الجراب الذى يُغمد فيه السيف «الأبيض ماجد» لسيف صقيل.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أعيرانى» أعيرا: فعل أمر مبنى على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأعيرا «القدوم» مفعول ثان لأعيرا «لعلنى» لعل، هنا: حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسم لعل «أخط» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر لعل «بها» جار ومجرور متعلق بأخط «قبرًا» مفعول به لأخط «الأبيض» اللام حرف جر، وأبيض مجرور بها، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لعلنى» حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وهو قليل.

ونظيره قول حاتم الطائى يخاطب امرأته، وكانت قد لامته على البذل والجود:

أرِينِى جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِى أرَى مَا تَرَيْنَ، أوْ بَخِيلًا مُخَلَّدَا

والكثير فى الاستعمال حذف النون مع «لعل» وهو الذى استعمل القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾، ومنه قول الفرزدق:

وإنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى ـ وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أزُورُهَا

وقول الآخر:

ولِى نَفْسٌ تُنَازِعُنِى إذا مَا أقُولُ لَهَا: لَعَلِّى أوْ عَسَانِى

ثم ذكر أنك بالخيار فى الباقيات، أى: فى باقى أخَوَات لَيتَ ولعَلَّ - وهى: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ - فتقول: إنِّى وإنَّنِى، وأنِّى وأنَّنِى، وكأنِّى وكأنَّنِى، ولكنِّى ولكنَّنِى.

ثم ذكر أن «مِنْ، وعَنْ» تلزمهما نونُ الوقاية؛ فتقول: منِّى وعنِّى - بالتشديد - ومنهم من يحذف النون؛ فيقول: مِنِى وعَنِى - بالتخفيف - وهو شاذ، قال الشاعر:

٢٠ - أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِى

* * *

---

٢٠ - وهذا البيت أيضًا من الشواهد المجهول قائلها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام عنه: «وفى النفس من هذا البيت شىء» ووجه تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان «من» و «عن» وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه.

اللغة: «قيس» هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس - بهمزة وصل ونون - ابن مضر بن نزار، وهو أخو إلياس - بياء مثناة تحتية - وقيس هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى؛ لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول قيس بن عيلان.

الإعراب: «أيها» أى: منادى حُذف منه حرف النداء، مبنى على الضم فى محل نصب، وها للتنبيه «السائل» صفة لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بالسائل «وعنى» معطوف على عنهم «لست» ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها «من قيس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «قيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «عنى» و «منى» حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذًا للضرورة.

وفى لَدُنِّى لَدُنى قَلَّ ، وفى قَدْنى وقَطْنى الحذفُ أيضًا قد يفى[1]

أشار بهذا إلى أن الفصيح فى «لَدُنِّى» إثباتُ النون، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا﴾ ويقلُّ حذفُها، كقراءة مَنْ قرأ (مِنْ لَدُنِى) بالتخفيف.

والكثيرُ فى «قَدْ، وقَطْ» ثبوتُ النون، نحو: قَدْنِى وقَطْنِى، ويقلُّ الحذفُ نحو: قَدِى وقَطِى، أى حَسْبِى، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ فى قوله:

٢١ ـ قَدْنِىَ مِنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى لَيْسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

* * *

(١) «فى لدنى» جار ومجرور متعلق بقل «لدنى» قصد لفظه: مبتدأ «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على لدنى المخففة، والجملة من قل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفى قدنى» جار ومجرور متعلق بيفى الآتى «وقطنى» معطوف على قدنى «الحذف» مبتدأ «أيضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف تقليل «يفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الحذف، والجملة من يفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «الحذف» والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

٢١ ـ هذا البيت لأبى نخيلة حميد بن مالك الأرقط، أحد شعراء عصر بنى أمية، من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفى، ويعرِّض بعبد الله بن الزبير.

اللغة: أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير ـ وكنيته أبو خبيب ـ ومصعبًا أخاه، وغلبه لشهرته، ويروى «الخبيبين» ـ بصيغة الجمع ـ يريد أبا خبيب وشيعته، ومعنى «قدنى» حسبى وكفانى «ليس الإمام ـ إلخ» أراد بهذه التعريض بعبد الله بن الزبير؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد، وكان ـ مع ذلك ـ مبخلاً لا تبض يده بعطاء.

الإعراب: «قدنى» قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ، مبنى على السكون فى محل رفع، والنون للوقاية، وقد مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه، مبنى على السكون =

. . . .

= في محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف و «الخبيبين» مضاف إليه «قدى» يجوز هنا أن يكون «قد» هذا اسم فعل، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفنى، وهذا الأخير رأى ضعيف جدًا، وياء المتكلم على كل هذه الآراء مفعول به، ويجوز أن يكون «قد» اسمًا بمعنى حسب مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسمها «بالشحيح» الباء حرف جر زائد، الشحيح: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح.

الشاهد فيه: قوله «قدنى» و «قدى» حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك؛ فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعهم المصنف والشارح.

وقال سيبويه: «وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد» اهـ.

وقال الأعلم: «وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل؛ لأنهما فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء؛ لئلا يغير آخرهما عن السكون» اهـ.

وقال الجوهري: «وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم، وتقول: قدى، وقدنى أيضًا بالنون على غير قياس؛ لأن هذه النون إنما تُزاد فى الأفعال وقاية لها، مثل ضربنى وشتمنى».

وقال ابن برى يرد على الجوهري: «وهم الجوهري في قوله: إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس، وجعل النون مخصوصًا بالفعل لا غير، وليس كذلك، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون فى فعل أو حرف، كقولك فى من وعن إذا أضفتهما لنفسك: منى وعنى؛ فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك فى قد وقط، وتقول: قدنى وقطنى؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على =

. . . .

= سكونها، وكذلك زادوها فى ليت، فقالوا: ليتنى، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا فى ضرب: ضربنى، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا فى اضرب: اضربنى، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها» اهـ.

ولابن هشام هنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى مغنى اللبيب، وقد عنينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضة على شرح الأشمونى فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة، وهو رابع تلك الأبيات).

* * *

هذا، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم. واعلم أن الأصل فى الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربى ومكرمى وقد أُلحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقونى»، وفى قول الشاعر:

وَلَيْسَ المُوَافِينِى لِيُرْفَدَ خَائِبًا فإنَّ لهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أمَّلاَ

وفى قول الآخر:

ألا فَتًى مِنْ بَنِى ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِى وَلَيْسَ حَامِلُنِى إلاَّ ابْنُ حَمَّالِ

وفى قول الآخر:

وَلَيْسَ بِمُعْيِينِى وفى النَّاس مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إذَا أعْيَا عَلَىَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله ﷺ: «غير الدجال أخوفنى عليكم» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب.

الْعَلَمُ [١]

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ: كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا [٢]
وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلَاحِقِ، وَشَذْقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ [٣]

العَلَم هو: الاسم الذى يُعَيِّن مسماه مطلقًا، أى بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَة؛ فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، و «يعين مسماه»: فَصْلٌ أخْرَجَ النكرة، و «بلا قيد» أخْرَجَ بقية المعارف، كالمضمر؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ «أنا» أو الخطاب كـ «أنتَ» أو الغيبة كـ «هو»، ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسِيِّ وغيرهم، تنبيهًا على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاءُ وغيرُهم من المألوفات؛ فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِقُ: اسم امرأة من شعراء العرب [٤]

(١) لفظ «العلم» في اللغة مشترك لفظى بين عدة معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وله الجَوَارُ المنشآتُ فى البحر كالأعلام﴾ أى كالجبال، وقالت الخنساء ترثى أخاها صخرًا:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِى رَأْسِهِ نَارُ

ومنها الراية التى تُجعل شعارًا للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ، ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

(٢) «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم «مطلقًا» حال من الضمير المستتر فى يعين «علمه» علم: خبر المبتدأ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس؛ فيكون «اسم يعين المسمى» خبرًا مقدمًا، و «علمه» مبتدأ مؤخرًا «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر - إلخ.

(٣) «وخرنقا، وقرن، وعدن، ولاحق، وشذقم، وهيلة، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

(٤) لعل الأولى - بل الأصوب - أن يقول: «من شواعر العرب».

وهى أخت طَرَفَةَ بن الْعَبْدِ لأمِّهِ، وقَرَنُ: اسم قبيلة، وعَدَن: اسم مكان، ولاحِق: اسمُ فرسٍ، وشَذْقَم: اسم جَمَل، وهَيْلَة: اسم شاة، وواشِق: اسم كلب.

* * *

وَاسْمًا أتى، وكُنْيَةً، ولَقَبَا   وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَب، كزيد وعمرو، وبالكُنْية: ما كان فى اوله ابٌ أو أمٌّ، كأبى عبد الله وأمِّ الخير، وباللقب: ما أشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين، أو ذَمٍّ كأنْفِ النَّاقَةِ.

وأشار بقوله: «وأخِّرَنْ ذا ـ إلخ» إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه، كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمُه على الاسم؛ فلا تقول: أنف الناقة زيد، إلا قليلاً؛ ومنه قولُه:

---

(١) «واسمًا» حال من الضمير المستتر فى أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العلم «وكنية، ولقبًا» معطوفان على قوله اسمًا «وأخرن» الواو حرف عطف، اخر: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر، وهو اسم إشارة مبنى على السكون فى محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحبا» صحب: فعل ماض فعل الشرط، مبنى على الفتح فى محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سواه فأخِّره.

٢٢ ـ بأنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا
ببَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ

---

٢٢ ـ البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:

كلُّ امْرِئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

اللغة: «محال الدهر» بكسر الميم، بزنة كتاب ـ كيده أو مكره، وقيل: قوته وشدته «شريان» ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تُعمل منه القسى «يعوى حوله الذيب» كناية عن موته، والباء من قولها «بأن» متعلقة بأبلغ فى بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّى حَدِيثًا، وَبَعْضُ القَوْلِ تكذيبُ

الإعراب: «بأن» الباء حرف جر، وأن: حرف توكيد ونصب «ذا» ـ بمعنى صاحب ـ اسم أن، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«الكلب» مضاف إليه «عمرًا» بدل من ذا «خيرهم» خير: صفة لعمرًا، وخير مضاف والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف و «شريان» مضاف إليه «يعوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «حوله» حول: ظرف متعلق بيعوى، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوى، والجملة من يعوى وفاعله فى محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها «ببطن» جارًا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوى إلخ» فى محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ فى البيت الذى أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها «ذا الكلب عمرًا» حيث قدمت اللقب ـ وهو قولها «ذا الكلب» ـ على الاسم ـ وهو قولها «عمرًا» ـ والقياس أن يكون الاسم مقدمًا على اللقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت: «بأن عمرًا ذا الكلب».

وإنما وجب فى القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صَحِبَ سواهُ، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار[1] بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب؛ فتقول: أبو عبد الله

= باللقب أولاً لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة.

ومثل هذا البيت فى تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وَجَدِّى ... أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السمـاءِ

والشاهد فى قوله «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و «عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل؛ لأن عامرًا اسم، وماء السماء لقب، وقد قدم الاسم وأخر اللقب.

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره ـ كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى ـ ذكروا أن قول ابن مالك:

* وأخرن ذا إن سواه صحبا *

موهم لخلاف المراد، معتمدين فى ذلك على مذهب جمهرة النحاة، لكن قال السيوطى فى همعه: إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه، سواء أكان ما عداه اسمًا أم كنية، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحًا لبيت المصنف هذا نصه: «وأخرن هذا إن اسمًا صحبا» ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشىء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور، قال ابن هشام: «وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة، وليس كذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة.

زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية؛ فتقول: زَيْنُ العابدين أبو عبدالله؛ ويُوجد فى بعض النسخ بدل قوله: * «وأخِّرَنْ ذا إنْ سواه صحبا» *: * «وذا اجْعَلْ آخراً إذا اسمًا صَحِبَا» * وهو أحْسَنُ منه؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا، فإنه نصٌّ فى أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الاسْمَ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولو قال: «وأخرن ذا إن سِوَاهَا صَحِبَا» لَمَا وَرَدَ عليه شىء، إذ يصير التقدير: وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

* * *

وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإلاَّ أتْبِعِ الَّذِىْ رَدِفْ[1]

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ: فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسمُ مركبًا واللقب مفردًا، أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا.

(١) «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبنى على السكون فى محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «فأضف» الفاء واقعة فى جواب الشرط، وأضف: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «حتمًا» مفعول مطلق عامله محذوف «وإلا» الواو عاطفة، إلا: هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فأدغمت النون فى اللام؛ وإن حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق: أى وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبنى على السكون، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة فى محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع «الذى» اسم موصول مفعول به لأتبع مبنى على السكون فى محل نصب «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذى، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذى».

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضَافَةُ(١)، نحو: هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ؛ وأجاز الكوفيون الإتْبَاعَ؛ فتقول: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيدًا كرزًا، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، ووافقهم المصنف على ذلك فى غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركبين، نحو عبد الله أنْفُ الناقة، أو مركبًا ومفردًا، نحو عبد الله كرز، وسعيد أنف الناقة ـ وجب الإتباعُ؛ فَتُتْبِعُ الثانىَ الأولَ فى إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو: مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة، وأنْفَ الناقة؛ فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنْفُ الناقة، والنصب على إضمار فعلٍ، والتقدير: أعنى أنْفَ الناقة؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو: هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقة، ورأيت زيدًا أنْفُ الناقة، ومررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة، وأنْفُ الناقة.

* * *

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترنًا بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءنى الحارث كرز، بإتباع الثانى للأول بدلاً أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثانى للزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بأل والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقى أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يُضَاف اسم إلى ما اتحد به فى المعنى كما سيأتى فى باب الإضافة؟

ويمكن أن يُجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به فى المعنى إنما هو فى الإضافة الحقيقية التى يُعرف فيها المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشرى.

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ : كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأُدَدْ[١]

وَجُمْلَةٌ ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ، ذَا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا[٢]

وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإضَافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ[٣]

---

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ موخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله منقول وذو مضاف و «ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول» فى البيت السابق، «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبنى على السكون فى محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى «ركبا» ركب: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبنى على السكون فى محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله «تم» الآتى، وغير مضاف و «ويه» قصد لفظه: مضاف إليه «تم» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: هذا أعرب، إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

(٣) «وشاع» فعل ماض «فى الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «ذو» فاعل شاع، وذو مضاف، و «الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف و «شمس» مضاف إليه «وأبى» الواو عاطفة، وأبى: معطوف على عبد، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبى مضاف و «قحافة» مضاف إليه.

ينقسم العَلَم إلى: مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول؛ فالمرتَجَلُ هو: ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمية في غيرها، كَسُعَاد، وأُدَد، والمنقول: ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمية، والنقل إما من صفة كَحَارِثٍ، أو من مَصْدَر كفَضْلٍ، أو من اسم جنس كأَسَد، وهذه تكون معربة، أو من جملة: كقَامَ زَيْدٌ، وزَيْدٌ قَائِمٌ[1]، وحُكْمُهَا أنها تُحْكَى؛ فتقول: جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ، وَرَأَيتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضًا: ما رُكِّب تركيبَ مَزْجٍ، كبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِي كرب، وسِيبَوَيْهِ. وذكَرَ المصنفُ أن المركب تركيبَ مَزْجٍ: إن خُتِمَ بغير «وَيْه» أُعرب، ومفهومُه أنه إن ختم بـ «وَيْه» لا يُعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره؛ فتقول: جَاءَنِي بَعْلَبَكُّ، ورأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ؛ فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضًا البناء على الفتح؛ فتقول: جَاءَنِي بَعْلَبَكَّ، ورأيتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ، ويجوز [أيضًا] أن يُعرب أيضًا إعرَابَ المتضايفين؛ فتقول: جَاءَنِي حَضْرُمَوْتٍ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ، ومَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتٍ.

وتقول [فيما خُتِم بِوَيْهِ]: جاءني سيبويهِ، ورأيتُ سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ؛ فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضُهم إعْرَابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف، نحو: جاءني سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ.

---

(١) الذى سُمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سموا «تأبط شرًا» وسموا «شاب قرناها»، ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

وسموا «ذرى حبا» ويشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية.

ومنها: ما رُكِّب تركيبَ إضافة: كَعبْدِ شَمْسٍ، وأبى قُحَافَة، وهو معرب؛ فتقول: جَاءَنى عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحَافَةَ، ورأيتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبَا قُحَافَةَ، ومَرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبى قُحَافَةَ.

ونَبَّهَ بالمثالين على أن الجزء الأول يكون معربًا بالحركات، كـ «عَبْد»، وبالحروف، كـ «أبى»، وأن الجزء الثانى يكون مُنصَرِفًا، كـ «شَمْس»، وغيرَ منصرف، كـ «قُحَافَة».

* * *

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّ[1]

مِنْ ذَاكَ: أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ، ... وَهكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ[2]

(١) «ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماض، والواو ضمير الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و «الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و «الأشخاص» مضاف إليه «لفظًا» تميز لمعنى الكاف، أى: مثله من جهة اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضيًا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

(٢) «من» حرف جر «ذاك» ذا: اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بمن، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر، وأم مضاف و «عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر، والتقدير: أم عريط كائن من ذاك حال كونه علمًا للعقرب «وهكذا» الواو عاطفة، وها: حرف تنبيه، والكاف حرف جر،

وَمِثْـلُهُ بَرَّةُ لِلمَبَـرَّهْ، كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ[١]

العلم على قسمين: علم شخصٍ، وعَلَم جِنْسٍ.

فعَلَم الشخص له حكمان: معنويٌّ، وهو: أن يُرَاد به واحدٌ بعينه: كزيد، وأحْمَدَ، ولفظيٌّ، وهو صحة مجيء الحال متأخرةً عنه، نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا» ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ مع سَبَبٍ آخَرَ غير العلمية، نحو: «هذا أحْمَدُ» ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه، فلا تقول: «جَاءَ الْعَمْرُو»[٢].

= وذا: اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثعالة» مبتدأ مؤخر «للثعلب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

(١) «ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبنى على الضم فى محل جر «برة» مبتدأ مؤخر «للمبرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر؛ لأنه فى تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله «للفجرة» جارًّا ومجرورًا فى محل النعت لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضًا، فتأمل.

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وال والإضافة وسيلتان للتعريف؛ ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقى فى الاسم العلم؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلاً، وفى هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس؛ فتصل به أل، وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلام، وقد جاء ذلك عنهم؛ فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبى النجم العجلى:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وعَلَم الجنس كعلم الشخص فى حكمه [اللَّفْظِى]، فتقول: «هذا أُسَامَةُ مُقْبِلاً» فتمنعه من الصرف، وتأتى بالحال بعده، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام، فلا تقول: «هذا الأسامة»[1].

= وقول الأخطل التغلبى:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وفى هذا البيت اقتران العلم بأل، وإضافته.

ومن مجىء العلم مضافًا قولهم: ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء؛ وقال رجل من طيئ:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقال ربيعة الرقى:

لَشَتَّان مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَى ... يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ

وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّهْ ... اكْسُ بُنَيَّاتِى وَأُمَّهُنَّهْ

* أَقْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهْ *

والشواهد على ذلك كثيرة، وانظر ص٨٧ السابقة.

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان، وترك ثلاثة أخرى:

(الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ، تقول: أسامة مقبل، وثعالة هارب، كما تقول: على حاضر، وخالد مسافر.

(الثانى) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه؛ فلا يجوز أن تقول: أسامتنا، كما يمتنع أن تقول: محمدنا، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقى صحت إضافته على ما علمت فى علم الشخص.

(الثالث) أنه لا يُنعت بالنكرة؛ لأنه معرفة، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت فى تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم.

وحكم عَلَمِ الجنسِ في المعنى كحكم النكرة: مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحدًا بعينه، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أُسَامَةُ، وكل عَقْرَب يصدق عليها أُمُّ عِرِيْطٍ، وكل ثَعْلَبٍ يصدق عليه ثُعَالَةُ[1].

وعَلَم الجنس: يكون للشخص، كما تقدم، ويكون للمعنى كما مَثَّل بقوله: «بَرَّةُ للمَبَرَّة، وفَجَارِ للفَجْرَة».

---

(١) ههنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بيانًا قريب الفهم، وأفرق لك بين كل منها والآخرين، وهي: علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة.

أما علم الشخص فهو اللفظ الذى وُضع للذات مع جميع مشخصاتها التى تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات، نحو محمد وعلى وأبى بكر وأم كلثوم، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه للذات ولده مع كل الصفات التى تتميز بها هذه الذات: من طول أو قصر، وبياض أو سمرة، وعبالة أو نحافة، وسلامة أو غيرها، وإذا أطلق فُهم منه هذه الذات الموجودة فى الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره، وهو يشبه الاسم المقترن بأل التى للعهد فى الدلالة على فرد معين، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب أل العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة ال، أما دلالة علم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ، وهذا يُفهم من قول الناظم:

* اسم يعين المسمى مطلقًا *

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإن لكل واحد منها حقيقة ـ وهى فى أسامة مثلاً وفى أسد أيضًا: الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها ـ ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وُضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة فى الذهن فى حين الوضع، فلفظ «أسامة» موضوع للحقيقة ـ وهى الحيوان المفترس المتصف بما عُرف عنه من الصفات ـ بشرط حضور هذه الحقيقة فى ذهن الواضع، ويقدر اسم الجنس موضوعًا لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها فى ذهن الواضع، ولما كانت الحقيقة متحققة فى كل فرد صلح للواحد وللكثير، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلاً، وإنما وُضعت للفرد الواحد من الأفراد التى تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة.

اسْمُ الإشَارَةِ

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ[١]

يُشَارُ إلى المفرد المذكَّر بـ «ذَا»، ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة[٢].

(١) «بذا» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشر كذلك «مذكر» نعت لمفرد «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بذى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى «وذه» الواو عاطفة، وذه: معطوف على ذى «تى تا» معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضًا «اقتصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة «اقتصر» معطوفة على جملة «أشر» بإسقاط العاطف.

(٢) ههنا ثلاثة أمور: أولها: أن الشارح لم يذكر ـ تبعًا للمصنف ـ فى هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى «ذا» وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى: الأول «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف، والثانى «ذائه» بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، والثالث «ذاؤه» بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة، الرابع «آلك» بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف، وممن ذكر «آلك» الناظم فى كتابه التسهيل.
الأمر الثانى: أن «ذا» إشارة للمفرد، وهذا المفرد إما أن يكون مفردًا حقيقة أو حكمًا؛ فالمفرد الحقيقى نحو: هذا زيد، وهذا خالد، وهذا الكتاب، والمفرد حكمًا نحو: هذا الرهط، وهذا الفريق، ومنه قول الله تعالى: ﴿عَوَانٌ بين ذلك﴾ أى بين المذكور من الفارض والبكر، وربما استعمل «ذا» فى الإشارة إلى الجمع، كما فى قول لبيد بن ربيعة العامرى:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟

الأمر الثالث: أن الأصل فى «ذا» أن يُشار به إلى المذكر حقيقة، كما فى الأمثلة التى ذكرناها، وقد يُشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر، كما فى قول الله تعالى:

ويُشَارُ إلى المؤنثة بـ «ذى»، و «ذهْ» بسكون الهاء، و «تى»، و «تَا»، و«ذهِ» بكسر الهاء: باختلاسٍ، وبإشباعٍ، و «تهْ» بسكون الهاء، وبكسرها، باختلاسٍ، وإشباعٍ، و «ذَاتُ».

* * *

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِى سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ(١)

يُشَارُ إلى المثنى المذكر فى حالة الرفع بـ «ذَان»، وفى حالة النصب والجر بـ «ذَيْنِ»، وإلى المؤنثين بـ «تَانِ» فى الرفع، و «تَيْنِ» فى النصب والجر.

* * *

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا، ... وَالْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا(٢)

= ﴿فلما رأى الشمس بَازِغَةً قال هذا ربِّى﴾ أشار إلى الشمس - وهى مؤنثة بدليل قوله (بازغة) - بقوله: (هذا ربى) لأنه نزلها منزلة المذكر، ويقال: بل لأنه أخبر عنها بمذكر، ويقال: بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام! - الذى ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

(١) «وذان» الواو عاطفة، ذان: مبتدأ «تان» معطوف عليه بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «المرتفع» نعت للمثنى، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها «وفى سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اذكر» الآتى، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه، وقد أعمل الحرف فى «سوى» لأنها عنده متصرفة وليست ظرفًا ليس غير «ذين» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «اذكر» الآتى «تين» معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة «اذكر» معطوفة بالواو على ما قبلها.

(٢) «وبأولى» الواو عاطفة، والباء حرف جر، و «أولى» مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» السابق «مطلقًا» حال من قوله «جمع» «والمد» مبتدأ «أولى» خبره «ولدى» الواو عاطفة، لدى: ظرف =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لاَمٍ ، أو مَعَهْ ،
وَاللاَّمُ ـ إن قَدَّمْتَ هَا ـ مُمْتَنِعَهْ[1]

يُشَار إلى الجمع ـ مذكرًا كان أو مؤنثًا ـ بـ «أولى» ولهذا قال المصنف: «أشِرْ لجمع مطلقًا»، ومقتضى هذا أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالُهَا في العاقل، ومِنْ وُرُودها في غير العَاقِلِ قولُه:

٢٣ ـ ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ

= بمعنى عند متعلق بقوله انطق الثاني، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف، وهذا أوْلى وأقرب.

(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفًا» حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع: ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالاً وهو دون، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم على أنه فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت «ها» فاللام ممتنعة، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.

٢٣ ـ البيت لجرير بن عطية بن الخطفى، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبله ـ وهو المطلع ـ قوله:

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة: «ذم» فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ فهو مبني على السكون وحُرِّكَ بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف؛ لأن

وفيها لُغتان: المدُّ، وهى لُغة أهل الحجاز، وهى الواردة فى القرآن العزيز، والقَصْرُ، وهى لُغة بنى تميم.

وأشار بقوله: «ولَدَى البعد انطقا بالكاف - إلى آخر البيت» إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبتان: القربُ، والبعدُ؛ فجميعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى

= الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بنى أسد، والضم؛ لإتباع حركة الدال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة «المنازل» جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى؛ لأنه يقول فيما بعد «منزلة اللوى» واللوى - بكسر اللام مقصوراً - موضع بعينه «العيش» أراد به الحياة.

المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناءة وغبطة.

الإعراب: «ذم» فعل أمر، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «المنازل» مفعول به لذم «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل وبعد مضاف و «منزلة» مضاف إليه، ومنزلة مضاف، و «اللوى» مضاف إليه «والعيش» الواو عاطفة، والعيش: معطوف على المنازل «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف وأولاء من «أولئك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهى «الأيام» ومثله فى ذلك قول الله تعالى: ﴿إن السَّمْعَ والبصرَ والفُؤَادَ كل أولئك كان عنه مسئُولاً﴾، وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد:

* والعيش بعد أولئك الأقوام *

وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد؛ لأن الأقوام عقلاء، والخطب فى ذلك سهل؛ لأن الآية الكريمة التى تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

القريب، فإذا أُريد الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكاف وَحْدَهَا؛ فتقول: «ذاكَ»، أو الكافِ واللامِ نحو: «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ؛ فلا مَوْضعَ لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه.

فإن تقدَّمَ حرفُ التنبيه الذى هو «ها» على اسم الإشارة أَتَيْتَ بالكاف وَحْدَهَا؛ فتقول: «هذَاكَ»[1]، وعليه قولُه:

٢٤ ـ رَأَيْتُ بَنِى غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِى،
وَلاَ أَهْلُ هذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

---

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يُؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع، ومما ورد منه قول العرجى، وقيل: قائله كامل الثقفى:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

الشاهد فيه هنا: قوله «هؤلياتكن» فإنه تصغير «أولاء» الذى هو اسم إشارة إلى الجمع، وقد اتصلت به «هاء» التنبيه فى أوله، وكاف الخطاب فى آخره.

٢٤ ـ هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى، من معلقته المشهورة التى مطلعها:

لِخَوْلَةَ أَطْلاَلٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقِى الوَشْمِ فِى ظَاهِرِ اليَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

وَمَا زَالَ تَشْرَابِى الْخُمُورَ وَلَذَّتِى ... وَبَيْعِى وَإِنْفَاقِى طَرِيفِى وَمُتْلَدِى

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِى الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا ... وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللغة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص [illegible] وارتفع من آثار الديار كالأثافى «برقة» بضم فسكون: [illegible] فيها رمل [illegible] طين أو حصى [illegible]

ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللام؛ فلا تقول: «هذَالكَ».

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُرْبى، وبُعْدَى، كما قَرَّرْنَاهُ، والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبَى، ووُسْطَى، وبُعْدَى؛ فَيُشَارُ إلى مَنْ فى القُرْبَى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ: كذَا،

= القاموس، وألف فيها غير واحد من علماء اللغة، ومنها برقة ثهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبرة فى الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب «بنى غبراء» الغبراء هى الأرض، سُميت بهذا لغبرتها، وأراد ببنى الغبراء الفقراء الذى لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب : البيت من الجلد، وأهل الطراف الممدد: الأغنياء.

المعنى: يريد أن جميع الناس ـ من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم ـ يعرفونه، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «بنى» مفعول به، وبنى مضاف، و «غبراء» مضاف إليه، ثم إذا كانت «رأى» بصرية فجملة «لا ينكروننى» من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من بنى غبراء، وإذا كانت «رأى» علمية ـ وهو أولى ـ فالجملة فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعة فى قوله «لا ينكروننى» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله «هذاك» حيث جاء بـ «ها» التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجئ باللام، ولم يقع لى ـ مع طويل البحث، وكثرة الممارسة ـ نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل العلماء الذى قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يُوثَق بعربيته استعمال مثل ذلك فى أحاديثهم فى غير شذوذ ولا ضرورة تُحوج إليه؛ فلهذا جعلوه قاعدة.

وذى، وإلى مَنْ فى الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو: «ذاكَ»، وإلى مَنْ فى البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحو: «ذَلِكَ».

* * *

وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إلَى دَانِى المَكَانِ، وَبِهِ الكَافَ صِلاَ[1]

فى البُعْدِ، أَوْ بِثَمَّ فُهْ، أَوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ، أَوْ هِنَّا[2]

يُشَار إلى المكانِ القريبِ بـ «هُنَا» وَيَتَقَدَّمُها هَاءُ التنبيه؛ فيقال «ههُنَا»؛ ويُشَار إلى البعيد على رأى المصنف بـ «هُنَاكَ، وهُنَالِكَ، وهَنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، وبـ «ثَمَّ» و «هِنَّتْ»، وعلى مذهب غيره «هُنَاك» للمتوسط، وما بعده للبعيد.

* * *

(١) «وبهنا» الواو عاطفة، بهنا: جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى، «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على هنا «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشر «دانى» مجرور بإلى، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل، ودانى مضاف و «المكان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفة، به: جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» الآتى «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله صلا الآتى «صلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

(٢) «فى البعد» جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» فى البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتى «فه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله «انطق» الآتى «انطقن» انطق: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «هنالك».

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِى، الأُنْثَى الَّتِى، وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ[1]
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ، وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ[2]

(١) «موصول» مبتدأ أول، وموصول مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «الذى» مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثانى محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى» مبتدأ «التى» خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة ـ وهى جملة المبتدأ الثانى وخبره ـ بحرف عطف مقدر، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الأسماء أنثاه التى، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله «التى» بدلاً من الأنثى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتى «إذا» ظرف ضُمِّن معنى الشرط «ما» زائدة «ثنيا» ثنى: فعل ماض مبنى للمجهول، والف الاثنين نائب فاعل، والجملة فى محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهى جملة الشرط «لا» ناهية «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر لأجل الروىّ والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا ثنيتهما ـ أى الذى والتى ـ فلا تثبتها.

(٢) «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول ما ـ إلخ، فهو مبنى على السكون فى محل نصب «تليه» تلى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقدير هى يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير الذى للغائب مفعول أول «العلامه» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على المبتدأ الذى هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا» محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ.

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا[1]

ينقسم الموصول إلى اسمى، وحرفى.

ولم يذكر المصنفُ الموصولات الحرفية، وهى خمسة أحرف:

أحدها: «أنْ» المصدرية، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف: ماضيًا، مثل: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ»، ومضارعًا، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، وأمرًا، نحو: «أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»[2]، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف - نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ - فهى مُخففة من الثقيلة.

ومنها: «أنَّ» وتُوصَلُ باسمها وخبرها، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾، وأن المخففة كالمُثَقَّلة، وتُوصَلُ باسمها وخبرها، لكن اسْمُهَا يكون محذوفًا، واسم المُثَقَّلة مذكورًا.

ومنها: «كَيْ» وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط، مثل: «جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا».

---

(١) «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر فى «شددا» الآتى «وتين» معطوف على «ذين»، «شددا» شدد: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى النون، والألف للإطلاق، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «أيضًا» معمول مطلق حذف فعله العامل فيه «وتعويض» مبتدأ «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله «قصد» الآتى «قصدا» قصد: فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من مسند ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «تعويض».

(٢) اختلف العلماء فى «أن» الداخلة على فعل الأمر فى نحو هذا المثال، فقال قوم منهم سيبويه: هى مصدرية مؤولة لما بعدها باسم يكون مجرورًا بالباء المذكورة؛ لأن حرف الجر يتطلب الاسم، فإن لم توجد الباء فى اللفظ فهى مقدرة. وقال قوم منهم الزمخشرى: إن لم تذكر الباء فهى مفسرة نظيرها فى قوله تعالى: ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا﴾، فإن تقدم عليها حرف الجر فهى مصدرية. وقال قوم: هى زائدة [illegible] فإن تقدم [illegible] لفظ [illegible]

ومنها: «ما» وتكون مصدريةً ظرفيةً، نحو: «لاَ أصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا» [أى: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا]، وغيرَ ظرفيةٍ، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا»، وتُوصَلُ بالماضى، كما مثَّل، وبالمضارع، نحو: «لاَ أصْحَبُكَ ما يَقُومُ زَيْدٌ، وعَجِبْتُ مما تَضْرِبُ زَيْدًا»، ومنه[1]: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾، وبالجملة الاسمية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ، ولا أصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وهو قليل[2]، وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم، نحو: «لا أصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا»، وَيقِلُّ وَصْلُها ـ أعنى المصدرية ـ بالفعل المضارع الذى ليس منفيًا بلم، نحو: «لا أصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ»، ومنه قولُه:

٢٥ ـ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى ... إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

---

(١) أى من وصلها بالفعل، بقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعًا.

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدرى نحو قولهم: لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجمًا، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه؛ فقال جمهور البصريين: «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا: لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء، وما ثبت كون حراء مكانه، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والحمل على الأكثر أولى، وذهب الكوفيون إلى ان «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضًا، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت، وما كون نجم فى السماء موجود، فهو من باب وصل «ما» بالجملة الاسمية؛ لأن ذلك أقل تقديرًا.

٢٥ ـ اشتهر أن هذا البيت للحطيئة ـ واسمه جرول ـ يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق، وقد نسبه ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص٧٣ ط بيروت) ـ وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه ـ إلى أبى غريب النصرى.

اللغة: «أطوف» أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى «أطوف» ـ بالدال =

ومنها: «لَوْ» وتُوصَلُ بالماضى، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» والمضارع، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ».

فقولُ المصنفِ «موصولُ الأسماء» احترازٌ من الموصول الحرفى ـ وهو «أنْ

= المهملة مكان الفاء ـ والمعنى واحد «آوى» مضارع أوى ـ من باب ضرب ـ إلى منزله، إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيلة البيت: هى المرأة، وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهية فى الخبث.

المعنى: أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامة النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت، ثم أعود إلى بيتى لأقيم فيه، فلا تقع عينى فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية فى الدناءة واللؤم.

الإعراب: «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا و «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا و «ما» مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «آوى» «قعيدته» قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لقوله «بيت»، وهذا إعراب على حسب الظاهر، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفًا، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء فى محل نصب مفعول به للخبر، وتقدير الكلام على هذا الوجه: قعيدته مقول لها: يا لكاع.

الشاهد فيه: فى هذا البيت شاهدان للنحاة، أولهما فى قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفى بلم، وهو الذى عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا، والشاهد الثانى يذكر فى أواخر باب النداء فى ذكر أسماء ملازمة للنداء، وهو فى قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرًا للمبتدأ فجاء به فى غير النداء ضرورة، والشائع الكثير فى كلام العرب أن ما كان على زنة فعال ـ بفتح الفاء والعين ـ مما كان سبًّا للإناث لا يُستعمل إلا منادى، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء، تقول: يا لكاع ويا دفار، ولا يجوز أن تقول: هذه لكاع، ولا أن تقول: رأيت دفار، ولا أن تقول: مررت بدفار، ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا فى إعراب البيت.

وأنْ وكَيْ ومَا ولَوْ» ـ وعلامتُهُ صحةُ وقوعِ المصدر مَوْقعَهُ، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ نَقُومُ» أى قِيَامكَ، و «عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لِكَيْ اقْرأ، وَيُعجِبُنِى أنَّكَ قَائِمٌ، وأرِيدُ أنْ تَقُومَ» وقد سبق ذكره.

وأما الموصولُ الاسمىُّ فـ «الذى» للمفرد المذكر[1] و«التى» للمفردة المؤنثة.

فإن ثَنَّيْتَ أسقَطْتَ الياء وأتيت مكانها: بالألف فى حالة الرفع، نحو. «اللَّذَانِ، واللَّتَانِ»، وبالياء فى حَالَتَيِ الجر والنصب؛ فتقول: «اللَّذَيْنِ، واللَّتَيْنِ». وإن شئت شَدَّدت النون ـ عوضًا عن الياء المحذوفة ـ فقلت: «اللذانِّ واللتانِّ» وقد قُرِئَ: (واللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ) ويجوز التشديد أيضًا مع الياء ـ وهو مذهب الكوفيين ـ فتقول: «اللذَيْنِّ، واللَّتَيْنِّ» وقد قُرِئَ: (رَبَّنَا أَرِنَا اللذَيْنِّ) بتشديد النون. وهذا التشديدُ يجوز أيضًا فى تثنية «ذا، وتا» اسمى الإشارة؛ فتقول: «ذانِّ، وتانِّ»، وكذلك مع الياء؛ فتقول: «ذَيْنِّ وتَيْنِّ» وهو مذهب الكوفيين، والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضًا عن الألف المحذوفة كما تقدم فى «الذى، والتى».

* * *

جَمْعُ الَّذِى الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا[2]

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفردًا حقيقة، كما تقول: زيد الذى يزورنا رجل كريم، وأن يكون مفردًا حكمًا كما تقول: الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع، كما انه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثَّلنا، وأن يكون غير عاقل كما تقول: اليوم الذى سافرت فيه كان يومًا عطرًا.

(٢) «جمع» مبتدأ، وجمع مضاف و «الذى» مضاف إليه «الألى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقًا» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه =

بالّلات والّلاء ـ الّتي قَدْ جُمِعَا والّلاء كالّذِينَ نَزْرًا وَقَعا[1]

يُقَالُ فى جمع المذكر: «الأُلى» مطلقًا، عاقلاً كان أو غيرَهُ، نحو: «جاءنى الألى فعلُوا»، وقد يستعمل فى جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران فى قوله:

٢٦ ـ وتُبْلِى الألى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الألى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَأ القُبْلِ

= «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله «نطق» الآتى «رفعًا» يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون منصوبًا بنزع الخافض، وأن يكون مفعولاً لأجله «نطقا» نطق: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للإطلاق، والجملة من نطق وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «بعضهم».

(١) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله «جمع» الآتى «واللاء» معطوف على اللات «التى» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على التى، والألف للإطلاق، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف، اللاء: مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر فى «وقع» الآتى «نزرًا» حال ثانية من الضمير المستتر فى وقع «وقعا» وقع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للإطلاق، والجملة من وقع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «اللاء».

٢٦ ـ هذا البيت من كلام أبى ذؤيب ـ خويلد بن خالد ـ الهذلى، وقبله:

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا، فَتُبْلِينَا المَنُونُ، وَمَا نُبْلِى

اللغة: «خطوب» جمع خطب، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلئمون» يلبسون اللأمة، وهى الدرع، و«يوم الروع» يوم الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة، وهو طائر معروف، ووزنه عنبة وعنب، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء، وهى التى فى عينها القبل ـ بفتح القاف والباء جميعًا ـ وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديمًا، فتبلينا المنون ولا نبليها

. . . .

= وتبلى من بيننا الداعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الروع كالحدا في سرعتها وخفتها.

الإعراب: «وتبلى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذى ذكرناه في أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلى «يستلئمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، «على» حرف جر «الألى» اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولاً به لتبلى «تراهن» ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى، ويوم مضاف و «الروع» مضاف إليه «كالحدأ» جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثانى «القبل» صفة للحدأ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «الألى يستلئمون»، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الألى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل؛ لأن المراد بـ «الألى تراهن ـ إلخ» الخيل كما بيّنا في لغة البيت؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلئمون» وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في «تراهن» وهو «هن».

ومن استعمال «الألى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وحَلَّتْ مَكَانًا لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وقول الآخر:

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةَ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَفْصَمَا

وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح، ولا يقع في أكثرها، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله في جمع الذكور العقلاء قول الشاعر:

فإنَّ الأُلَى بالطَّفِّ مِنْ آلِ هاشمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَ

ومن استعماله في الذكور غير العقلاء ـ وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعاد على جمع المؤنثات ـ قول الآخر:

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

فقال: «يَسْتَلْئِمُونَ» ثم قال: «تَرَاهُنَّ».

ويقال للمذكر العاقل فى الجمع «الذينَ» مطلقًا - أى: رفعًا، ونصبًا، وجرًا - فتقول: «جاءَنِى الذينَ أكْرَمُوا زيدًا، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكْرَمُوه».

وبعضُ العرب يقولُ: «الَّذُونَ» فى الرفع، و «الَّذِينَ» فى النصب والجر؛ وهم بنو هُذَيْلٍ، ومنه قولُه:

٢٧ - نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

---

٢٧ - اختُلف فى نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافًا كثيرًا، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج، وهو غير موجود فى ديوانه، وبعد الشاهد فى رواية أبى زيد:

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحَا

إلاَّ دِيَارًا أوْ دَمًا مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا

* لا كَذِبَ اليَوْمَ وَلاَ مُزَاحَا *

اللغة: «نحن الذون» هكذا وقع فى رواية النحويين لهذا البيت، والذى رواه الثقة أبو زيد فى نوادره «نحن الذين» على الوجه المشهور فى لغة عامة العرب، وقوله «صبحوا» معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى: ﴿فأخذتهم الصيحة مُصْبِحِين﴾، «النخيل» - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه «غارة» اسم من الإغارة على العدو «ملحاحًا» هو مأخوذ من قولهم «ألح المطر» إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً «مفاحًا» بضم الميم - مُرَاقًا حتى يسيل «صراحًا» يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لا شبهة فيه ولا ظنة، وهو بزنة غراب، وجعله العينى - وتبعه البغدادى: بكسر الصاد جمع صريح مثل: كريم وكرام.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصول خبر المبتدأ «صبحوا» فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «الصباحا» «يوم» ظرف ان =

ويُقالُ في جمع المؤنث: «اللاتِ، واللاءِ» بحذف الياء؛ فتقول «جاءني اللاتِ فعلْنَ، واللاءِ فعلْنَ» ويجوز إثبات الياء، فتقول «اللاتي، واللائي».

وقد وَرَدَ «اللاء» بمعنى الذين، قال الشاعر:

٢٨ ـ فَمَا آباؤُنا بأَمَنَّ منهُ   عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[كما قد تجيء «الأُلى» بمعنى «اللاءِ» كقوله:

فأمَّا الأُلى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامَةٍ   فَكُلُّ فَتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا]

* * *

= يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق ـ أي مغيرين ـ وقوله «ملحاحًا» نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله «اللذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سالمًا، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «اللذون» في حالة الرفع ومجيء «الذين» في حالتي النصب والجر؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو إن كان بالواو وعلى الياء إن كان بالياء.

٢٨ ـ البيت لرجل من بني سليم، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء.

اللغة: «أمن» أفعل تفضيل من قولهم: منَّ عليه، إذا انعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك: مهدت الفراش مهدًا، إذا بسطته ووطأته وهيّأته، ومن هنا سمي الفراش مهادًا لوثارته، وقال الله تعالى: ﴿فلأنفسهم يَمْهَدُونَ﴾ أي: يوطئون، ومن ذلك تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر ـ بفتح الحاء أو كسرها أوضمها ـ وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان ـ بكسر الحاء أو فتحها ـ يريدون في حفظه وستره ورعايته.

المعنى: ليس آباؤنا ـ وهم الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح.

الإعراب: «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة، وأمن: خبر ما «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور =

وَمَنْ، وَمَا، وَألْ ـ تُسَاوِى مَا ذُكِرْ وَهكَـذَا «ذُو» عِنْـدَ طَيِّئٍ شُهِرْ[١]

وَكَالَّتِى ـ أيْضاً ـ لَدَيْهِمْ ذَاتُ، وَمَـوضِـعَ اللاَّتِى أتَى ذَوَاتُ[٢]

= متعلق بقوله أمن، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدوا» مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد، والألف للإطلاق، وجملة الفعل الماضى ـ الذى هو مهد ـ وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور، فجاء به وصفاً لآباء.
وقد استعملوا «الألاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة، وأطلقوه على جمع الذكور كما فى قول خلف بن حازم:

إلى النَّفَرِ البِيضِ الأُلاءِ كأنَّهمْ صَفَائحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كثيِّر بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة:

أبى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاء كأنَّهُمْ سُيُوفٌ أجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل، والجملة من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى» وقوله «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها: حرف تنبيه، كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله «شهر» الآتى «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتى، وعند مضاف و «طيئ» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة من شهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «ذو».

(٢) «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى: ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله «أتى» الآتى، وموضع مضاف و «اللاتى» مضاف إليه «أتى ذوات» فعل ماض وفاعله.

أشار بقوله: «تُسَاوِى ما ذكر» إلى أنَّ «مَنْ، وَمَا» والألف واللام، تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث ـ [المفرد] والمثنى، والمجموع ـ فتقول: جاءني مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قاما، ومَنْ قامتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ؛ وأعْجَبَني ما رُكِبَ، وما رُكِبَتْ، وما رُكِبَا، وما رُكِبَتَا، وما رُكِبُوا، وما رُكِبْنَ؛ وجاءَني القائم، والقَائمةُ، والقَائمَان، والقَائمتَان، والقَائمُونَ، والقَائمَاتُ.

وأكثر ما تُستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تُستعمل في العاقل[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا ما طَابَ لكُم منَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾. وقولهم: «سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا»، و «سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بحَمْدِه».

و «مَنْ» بالعكس؛ فأكثر ما تُستعمل في العاقل، وقد تُستعمل في غيره[2]،

---

(١) تستعمل «ما» في العاقل في ثلاثة مواضع: الأول: أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿يسبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾ فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد، بدليل قوله: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾، والموضع الثاني: أن يكون أمره مبهمًا على المتكلم، كقولك ـ وقد رأيت شبحًا من بعيد ـ: انظر ما ظهر لي، وليس منه قوله تعالى: ﴿إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محررًا﴾ لأن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل، بل استعمال «ما» هنا في ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد، والموضع الثالث: أن يكون المراد صفات من يعقل، كقوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم﴾ وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.

(٢) تُستعمل «من» في غير العاقل في ثلاثة مواضع: الأول: أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع﴾ ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع، والموضع الثاني: أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿من لا يستجيب له﴾ وقول الشاعر: * أسِرْبَ القَطا هل من يعير جناحه *

وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي، وسنذكر معه نظائره؛ واستعمال «مَنْ» =

كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللهُ مَا يشَاءُ﴾، ومنه قولُ الشاعر:

٢٩ ـ بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي . فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاء جَدِيرُ
اسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلى مَنْ قَد هَوِيتُ أَطِيرُ؟

= فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة، والموضع الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى: ﴿ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض﴾ واستعمال من فيما لا يعقل ـ في هذا الموضع ـ من باب التغليب، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل، وقد يُغلَّب ما لا يعقل على من يعقل؛ لنكتة، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

٢٩ ـ هذان البيتان للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لا استشهاداً، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً؛ يمثل بشعر المتنبى والبحترى وأبى تمام، وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يُستشهد بشعره، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتًا في كل ديوان من الديوانين: ديوان المجنون، وديوان العباس، وذلك من خلط الرواة.

اللغة: «السرب» جماعة الظباء والقطا ونحوهما، و «القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هَوِيتُ» بكسر الواو ـ أى أحببت.

الإعراب: «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت، مبنى على السكون في محل نصب «مررن» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، أى بكيت وقت مرورهن بى «بى» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال. مثل: مبتدأ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله «جدير» الآتى «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف، و «القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من يعير وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ. هكذا قالوا، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من، وأما خبر المبتدأ فمحذوف، وتقدير الكلام: هل =

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل، ولغيره، نحو: «جَاءَنى القَائِمُ، وَالمَرْكُوبُ» وَاخْتُلِفَ فيها؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل: إنها حرفٌ موصول، وقيل: إنها حرفُ تعريفٍ، وليست من الموصولية فى شىء.

وأما «مَنْ» و «ما» غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتفاقًا، وأما «ما» المصدرية فالصحيح أنها حَرْف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغةُ طيئ استعمالُ «ذو» موصولةً، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشْهَرُ لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفردًا، ومثنى، ومجموعًا[1]؛

= الذى يعير جناحه موجود «جناحه» جناح: مفعول به ليعير، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه «لعلى» لعل: حرف ترج ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتى «قد» حرف تحقيق «هَوِيتُ» فعل ماض وفاعله. والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: إلى الذى قد هويته «أطير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أطير وفاعله فى محل رفع خبر «لعل».

الشاهد فيه: قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذى تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يُستعمل بحسب وضعه إلا فى العقلاء، وقد تمادى فى معاملته معاملة ذوى العقل، فاستفهم منه طالبًا أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يُتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندى:

ألا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِى وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى العُصُرِ الخَالى

(١) لا فرق بين أن يكون ما استُعمل فيه «ذو» الموصولة عاقلاً أو غير عاقل؛ فمن =

فتقول: «جاءنى ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذو قُمْنَ»، ومنهم من يقول فى المفردِ المؤنث «جاءنى ذَاتُ قَامَتْ»، وفى جمع المؤنث: «جاءنى ذَوَاتُ قُمْنَ» وهو المُشَار إليه بقوله: «وكالتى أيضًا - البيت» ومنهم من يُثَنِّيهَا ويجمعها فيقول: «ذَوَا، وذَوُو» فى الرفع و «ذَوَىْ، وذَوِى» فى النصب والجر، و «ذَوَاتَا» فى الرفع، و «ذَوَاتَىْ» فى الجر والنصب، و«ذَوَاتُ» فى الجمع، وهى مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاءُ الدين بن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر فى «ذو» هذه - أعنى الموصولة - أن تكون مبنية، ومنهم من يُعْرِبها: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا؛ فيقول «جاءنى ذُو قَامَ، ورأيت ذَا قَامَ، ومررت بِذِى قَامَ» فتكون مثل «ذى» بمعنى صاحب، وقد رُوِى قولُه:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِىَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤][1]

= استعمالها فى المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذى سيستشهد الشارح به، وقول قوال الطائى:

فَقُولاَ لِهذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا ... هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِىَّ الفَرَائِضُ

يريد: فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعيًا.

ومن استعمالها فى المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائى:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى ... وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

يريد: وبئرى التى حفرتها والتى طويتها؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث.

ومن استعمالها فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائى أيضًا:

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبًا ... سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت فى باب «المعرب والمبنى» (ش رقم ٤) شرحًا وافيًا لا

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

وأما «ذَاتُ» فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعًا ونصبًا وجرًا، مثل «ذَوَاتُ»، ومنهم من يُعْرِبها إعرابَ مسلمات: فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة[1].

* * *

وَمِثْلُ مَا «ذَا» بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ[2]

= نحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول، وأنه سيذكر فيه روايتين، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما، ووجه الاستدلال بهما.

(١) قال ابن منظور: «قال شمر: قال الفراء: سمعت أعرابيًا يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بها، فيجعلون مكان الذي ذو، ومكان التي ذات، ويرفعون التاء على كل حال، ويخلطون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو تعرف، وفي التثنية: هذان ذوا تعرف، وهاتان ذوا تعرف، وأنشد الفراء:

* وبئرى ذو حفرت وذو طويت *

ومنهم من يثنى، ويجمع، ويؤنث؛ فيقول: هذان ذوا قالا، وهؤلاء ذوو قالوا، وهذه ذات قالت، وأنشد:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

اهـ كلام ابن منظور، وهو في الأصل كلام الفراء.

(٢) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و «ما» مضاف إليه «ذا» مبتدأ مؤخر «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا، وبعد مضاف و «ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف و «استفهام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «من» معطوف على ما «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ذا، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، وتقديره: ذا مثل ما حال كونها [illegible] من الاستفهاميتين، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك، وقوله [illegible] متعلق بقوله [illegible]

يعنى أن «ذا» اختَصَّت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تُستعمل موصولَةً، وتكون مثل «ما» فى أنها تستعمل بلفظ [واحد]: للمذكر، والمؤنث - مفردًا كان، أو مثنى، أو مجموعًا - فتقول: «مَنْ ذَا عِنْدَكَ» و «مَاذَا عِنْدَكَ» سواء كان ما عنده مفردًا مذكرًا أو غيره.

وشَرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ «مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، نحو: «مَنْ ذَا جاءك، ومَاذَا فَعَلْتَ» فمن: اسمُ استفهام، وهو مبتدأ، و «ذا» موصولَةٌ بمعنى الذى، وهو خَبَرُ مَنْ، و «جاءك» صلة الموصول، والتقدير: «من الذى جاءك»؟ وكذلك «ما» مبتدأ، و «ذا» موصولٌ [بمعنى الذى]، وهو خبر ما، و«فَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، وتقديره «ماذا فعلته»؟ أى: ما الذى فعلته.

واحترز بقوله: «إذا لم تُلْغَ فى الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «مَنْ» مع «ذا» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو: «مَاذَا عِنْدَكَ؟» أى: أىّ شيء عندك؟ وكذلك «مَنْ ذَا عندك؟» فماذا: مبتدأ، و «عندك» خبره [وكذلك: «مَنْ ذا» مبتدأ، و«عندك» خبره] فذا فى هذين الموضعين مُلْغَاة؛ لأنها جزء كلمة؛ لأن المجموع استفهام[1].

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ[2]

---

(١) إذا جعلت «ماذا» و «من ذا» كلمتين فهما مبتدأ وخبر، والجملة التى بعدهما لا محل لها صلة، وإذا جعلتهما كلمة واحدة - بأن تجعل ذا زائدة أو تجعلها مركبة مع ما أو مع من - فإذا قلت «ماذا فعلت» فماذا: اسم استفهام مفعول مقدم، وإذا قلت «ماذا عندك» فماذا: اسم استفهام مبتدأ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر.

(٢) «وكلها» الواو للاستئناف، كل: مبتدأ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها، وخلافًا لتعميم الشارح؛ لأن الناظم نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى؛ ولأن الناظم لم يتعرض للموصول الحرفى هنا أصلاً، بل خص كلامه بالاسمى، الا ترى أنه بدأ =

الموصولاتُ كُلُّهَا ـ حرفيةً كانت أو اسميةً ـ يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.

ويُشترط في صلة الموصول الاسْمِيِّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول: إن كانَ مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو: «جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ»، وكذلك المثنى والمجموع، نحو: «جاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا، والَّذِينَ ضَرَبْتُهم» وكذلك المؤنث، تقول: «جاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُهَا، واللَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا، واللاتِي ضَرَبْتُهُنَّ».

وقد يكون الموصول لفظُه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعًا أو غيرهما، وذلك نحو: «مَنْ، ومَا» إذا قَصَدْتَ بهما غير المفرد المذكر؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى؛ فتقول: «أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قَامَا، ومَنْ قَامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعْنَى بهما.

* * *

وَجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ(١)

= الباب بقوله «موصول الأسماء»؟ و «يلزم» فعل مضارع «بعد» بعد: ظرف متعلق بقوله يلزم، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتملة» الآتي «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة.

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو: حرف عطف، شبه: معطوف على جملة، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه: والذي وُصِل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة، وقيل. قوله «جملة» مبتدأ، وقوله «الذي» خبره، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله: «به» =

صِلَةُ الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ، ونعنى بشِبه الجملة الظرفَ والجارَّ والمجرور، وهذا فى غير صلة الألف واللام، وسيأتى حكمها.

ويُشْتَرطُ فى الجملةِ الموصول بها ثلاثةُ شروط: أحدها: أن تكون خبريةً[1] الثانى: كونها خاليةً من معنى التعجب[2]، الثالث: كونها غير مفتقرة إلى

= وليس هذا الإعراب بجيد لتمحضه الكاف جارة لمحذوف تقديره. كقولك، ومن. اسم موصول مبتدأ «عندى» عند: ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «الذى» خبر المبتدأ «ابنه» ابن: مبتدأ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «ابنه»، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى.

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل على ذلك بالسماع، فمن ذلك قول الفرزدق:

وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا

وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة:

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

وزعم الكسائى أن جملة «لعلى أزورها» من لعل واسمها وخبرها صلة التى، كما زعم أن «ما» فى قول جميل «وماذا» اسم استفهام مبتدأ، و «ذا» اسم موصول خبره، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة.

والجواب أن صلة «التى» فى البيت الأول محذوفة، والتقدير: قبل التى أقول فيها لعلى ـ إلخ، أو الصلة هى جملة أزورها، وخبر لعل محذوف. «وماذا» كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً.

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب: أخبرية هى أم إنشائية؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعًا قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها؛ فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز؛ لأن التعجب إنما يتكلم =

كلام قبلها، واحتُرز بـ «الخبرية» من غيرها، وهى الطَّلَبية والإنشائية؛ فلا يجوز: «جاءَنِي الَّذِي اضْرِبْهُ» خلافًا للكسائى، ولا: «جاءنِى الَّذى لَيْتَهُ قائمٌ» خلافًا لهشام، واحتُرز بـ «خالية من معنى التعجب» من جملة التعجب؛ فلا يجوز: «جاءَنِي الَّذى مَا أَحْسَنَهُ» وإن قلنا إنها خبرية، واحتُرز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءنى الَّذى لَكِنَّهُ قائم» فإن هذه الجملة تستدعى سَبْقَ جملة أخرى، نحو: «مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قائم».

ويُشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ، والمعنىُ بالتام: أن يكون فى الوَصْلِ به فائدة، نحو: «جاء الَّذِي عِنْدَكَ وَالَّذِي فِي الدَّارِ» والعاملُ فيهما فعلٌ محذوفٌ وجوبًا، والتقدير: «جَاء الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أو «الَّذِي اسْتَقَرَّ فى الدَّارِ»، فإن لم يكونا تامَّيْنِ لم يجز الوَصْلُ بهما؛ فلا تقول: «جَاء الَّذِي بِكَ» ولا «جَاء الَّذِي الْيَوْمَ».

***

وَصِفَــةٌ صَرِيحَــةٌ صِلَةُ أَلْ ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ[1]

* به عند خفاء سبب ما يُتعجب منه؛ فإن ظهر السبب بطل العجب، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر فى نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد: «فلا يجوز: جاءنى الذى ما أحسنه، وإن قلنا إنها خبرية» فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون فى هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

(١) «وصفة» الواو للاستئناف، صفة: خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة «صلة» مبتدأ مؤخر، وصلة مضاف و «أل» مضاف إليه «وكونها» كون: مبتدأ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر، ومن جهة كونه مصدرًا لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فالضمير المتصل به اسمه، و «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان، ومعرب مضاف، و «الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف فى بعض كتبه: وأعنى بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو: «الضارب»، واسمَ المفعولِ نحو: «المضروب»، والصفةَ المشبهة نحو: «الْحَسَنِ الْوَجْهِ» فخرج نحو: «القُرَشِيّ، والأفْضَلِ»[1] وفى كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسألة؛ فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك[2].

وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: «وكونها بمعرب الأفعال قَلّ»، ومنه قوله:

(١) أما خروج نحو «القرشى» فلأنه ليس وصفًا، وإنما هو مؤول بالوصف فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصححوا وقوعه نعتًا، وأما خروج نحو «الأفضل» فلعدم مشابهته للفعل، وسنوضحه، وخرج أيضًا ما سُمِّى به من الصفات كالصاحب والأبطح والأجرع.

(٢) للعلماء خلاف طويل فى جواز وصل أل بالصفة المشبهة؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لأل؛ فأل الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسر فى ذلك أن الأصل فى الصلات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث والصفة المشبهة لا تدل عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا فى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التى تقع صلة لأل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث، ولو دل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لأل، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق. وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لأل؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل ـ وإن خالفته فى المعنى ـ أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر، والضمير البارز، والاسم الظاهر، كما يرفعها الفعل جميعًا؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز، ويرفع الاسم الظاهر، أما أفعل التفضيل فلا يرفع الظاهر إلا الضمير المستتر، ويرفع الاسم الظاهر فى مسألة واحدة هى المعروفة بمسألة الكحل.

٣٠ ــ ما أَنتَ بِالحكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلاَ الأصيلِ ولاَ ذِى الرَّأْى والجدَلِ

٣٠ ــ هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بنى عذرة، وكان هذا الرجل العذرى قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك، فما لبث العذرى أن قال:

فَحَيَّا الإلهُ أبَا حَزْرَةٍ   وأرْغَمَ أنفَكَ يا أخطَلْ
وَجَدُّ الفَرَزْدَقِ أتعِسْ بِهِ   وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الجَنْدَلْ

و «أبو حزرة»: كنية جرير، و «أرغم أنفك»: يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام ـ وهو التراب ـ و «الجد» الحظ والبخت، وفى قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنبارى، وسنذكر فى ذلك بحثًا فى باب المبتدأ والخبر، فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذى قبله قوله:

يا أرْغَمَ اللهُ أنْفًا أنتَ حَامِلُهُ   يا ذا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة: «الخنى» ـ بزنة الفتى ـ هو الفحش، و «الخطل» ـ بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة ـ هو المنطق الفاسد المضطرب والتفحش فيه «الحكم» ـ بالتحريك ـ الذى يحكمه الخصمان كى يقضى بينهما، ويفصل فى خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب، و «الجدل» شدة الخصومة.

المعنى: يقول: لست أيها الرجل بالذى يرضاه الناس للفصل فى أقضيتهم، ولا أنت بذى حسب رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف نرضاك حكمًا؟

الإعراب: «ما» نافية، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم: خبر ما النافية «الترضى» أل: موصول اسمى نعت للحكم، مبنى على السكون فى محل جر «ترضى» فعل مضارع مبنى للمجهول «حكومته» حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفى «الأصيل» معطوف =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر، وزعم المصنف - فى غير هذا الكتاب - أنه لا يختص به، بل يجوز فى الاختيار، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذًا؛ فمن الأول قولُه:

٣١ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنهُمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ

= على الحكم «ولا» مثل السابق «ذى» معطوف على الحكم أيضًا، «ذى» مضاف و«الرأى» مضاف إليه، «والجدل» معطوف على الرأى.

الشاهد فيه: قوله «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة «أل» جملة فعلية فعلها مضارع، ومثله قول ذى الخرق الطهوى:

يَقُولُ الْخَنَى، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا   إلى ربِّنا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ   وَمِنْ جُحْرِهِ بالشيخةِ الْيُتَقَصَّعُ

٣١ - هذا البيت من الشواهد التى لا يُعرف قائلها، قال العينى: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزه إلى قائله» اهـ، وروى البغدادى بيتًا يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزه أيضًا إلى قائل، وهو:

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ   هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَىٍّ

اللغة: «دانت» ذلت، وخضعت، وانقادت «معد» هو ابن عدنان، وبنو قصى هم قريش، وبنو هاشم قوم النبى ﷺ منهم.

الإعراب: «من القوم الرسول الله»: الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم إلخ، والألف واللام فى كلمة «الرسول» موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون فى محل جر، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله «دانت» الآتى «دانت» دان: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «رقاب» فاعل دان، ورقاب مضاف و «بنى» مضاف إليه، و بنى مضاف و«معد» مضاف إليه.

-

. . . .

= الشاهد فيه: قوله «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهى جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هى هنا بعض كلمة، وأصلها «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام، قال هؤلاء: ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجيب فى العربية، وهذا لبيد بن ربيعة العامرى يقول:

* دَرَسَ المَنَا بِمتَالِعٍ فأبَانِ *

أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤبة يقول:

* أوَالِفًا مكة مِنْ وُرْقِ الْحَمِى *

أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء، وقد قال الشاعر، وهو أقرب شىء إلى ما نحن بصدده:

وَإنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ الْقَومُ كلُّ الْقَوْمِ يا أمَّ خَالِدِ

أراد «وإن الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور فى قوله «دماؤهم» وقوله فيما بعد «هم القوم» وعليه خرجوا قول الله تعالى: ﴿وخُضْتُم كالذى خَاضُوا﴾ أى كالذين خاضوا - وفى الآية تخريجان آخران، أحدهما: أن الذى موصول حرفى كما، أى وخضتم كخوضهم، وثانيهما: أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف، والعائد إليه من الصلة محذوف أى: وخضتم كالخوض الذى خاضوه - قالوا: وربما حذف الشاعر الكلمة كلها، فلم يبق منها إلا حرفًا واحدًا، ومن ذلك قول الشاعر:

نَادَوْهُمُ: أنْ ألْجِمُوا، ألاتَا، قَالُوا جميعًا كُلُّهُمْ: ألافَا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول «ألا تركبون» فحذف ولم يبق إلا التاء، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف، وأصله «ألا فاركبوا». وبعض العلماء يجعل الحروف التى تُفتتح بها بعض سور القرآن - نحو الم، حم، ص - من هذا القبيل؛ فيقولون: الم أصله: أنا الله أعلم، أو ما أشبه ذلك، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترخيم.

قلت: وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا تمامًا من ورطة للوقوع فى ورطة أخرى أشد=

ومن الثاني قوله:

٣٢ - مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ
فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

* * *

= منها وأنكى؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلوناها أولاً على هذا الوجه، كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذي» موصول حرفي.

٣٢ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «المعه» يريد الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق «سعة» - بفتح السين، وقد تكسر - اتساع ورفاهية ورغد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾.

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكراً» خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عبارة عن «أل» الموصولة بمعنى الذي، وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائدة، و «هو» ضمير منفصل مبتدأ، و «حر» خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بقوله «حر» الواقع خبراً لـ «هو»، «ذات» صفة لعيشة، وذات مضاف و«سعة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً، وهو شاذ على خلاف القياس.

ومثل هذا البيت - في وصل أل بالظرف شذوذاً - قول الآخر: =

أيٌّ كما، وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ(١)

يعني أن «أيًّا» مثلُ «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث ـ مفردًا كان، أو مثنى، أو مجموعًا ـ نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

ثم إن «أيًّا» لها أربعةُ أحوال: أحدها: أن تُضاف ويُذْكر صَدْرُ صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهم هو قائمٌ»، الثاني: أن لا تُضاف ولا يُذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ»، الثالث: أن لا تُضاف ويُذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أيٌّ هو قائم»، وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: «يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم»، وكذلك: «أيٌّ قائم، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم»، وكذا: «أيٌّ هو قائم،

= وَغَيَّرَنِي ما غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا ... وَعَمْرًا وَحُجْرًا بالْمُشَقَّرِ الْمعَا

يريد: الذي معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين؛ وهو أمر لا شيء فيه؛ وأتى بصلتها ظرفًا، وهو شاذ، فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء؛ وقال الكسائي في هذا البيت: إن الشاعر يريد «معًا» فزاد أل.

(١) «أي» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «أي» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «تضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «أي» «وصدر» الواو واو الحال، صدر: مبتدأ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضف العائد على أي «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير، أي مثل ما ـ في كونها موصولاً صالحًا لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكرًا كان أو مؤنثًا ـ وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر صلتها ضميرًا محذوفًا.

وأيًّا هو قائم، وأيٌّ هو قائم»، الرابع: أن تُضاف ويُحذف صدر الصلة، نحو: «يعجبني أيُّهم قائمٌ» ففي هذه الحالة تُبنَى على الضم؛ فتقول: «يُعْجِبني أيُّهُمْ قائمٌ، ورأيتُ أيُّهم قائمٌ، ومررت بأيُّهُمْ قائم»، وعليه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، وقولُ الشاعر:

٣٣ــ إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

٣٣ــ هذا البيت يُنسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيبانى فى كتاب الحروف، وابن الأنبارى فى كتاب الإنصاف، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان ــ وهو أحد من تُوخذ عنهم اللغة من العرب ــ أنه أنشد» وذكر البيت.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «لقيت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهى جملة الشرط «بنى» مفعول به للقى، وبنى مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة فى جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يُروى بضم «أى» وبجره، وهو اسم موصول على الحالين؛ فعلى الضم هو مبنى، وهو الأكثر فى مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو أى.

الشاهد فيه: قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأى مبنيًا على الضم ــ على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة ــ لكونه مضافًا، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين فى هذه الكلمة: يذهبون إلى أنها تأتى موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران؛ أحدهما: أن تكون مضافة لفظًا، والثانى: أن يكون صدر صلتها محذوفًا، فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذُكر صدر صلتها؛ فإنها تكون معربة، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ــ وهما شيخان من شيوخ سيبويه ــ إلى أن أيًّا لا تجىء موصولة، بل هى إما شرطية وإما [illegible]

وهذا مستفاد من قوله: «وأعرِبت ما لم تضف ـ إلى آخر البيت» أى: وأعربت أىٌّ إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صَدْرِ الصلة؛ فدَخَل فى هذه الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ، وهى ما إذا أُضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ ولم يُذكر صَدْرُ الصلة، أو لم تُضف وذُكر صدر الصلة، وخرج الحالةُ الرابعة، وهى: ما إذا أُضيفت وحُذف صدر الصلة، فإنها لا تُعرب حينئذٍ.

* * *

وبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقًا، وفى ذا الحَذْفِ أيًّا غَيْرُ أىٍّ يَقْتَفى[1]

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ، وأبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ[2]

= استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة، ولكنها معربة فى الأحوال كلها؛ أضيفت أو لم تضف، حذف صدر صلتها أو ذُكر.

(١) «وبعضهم» الواو للاستئناف، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى بعض، والجملة من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم «مطلقًا» حال من مفعول به لأعرب محذوف، والتقدير: وبعضهم أعرب أيًّا مطلقًا «وفى ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتفى» الآتى «الحذف» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أيًّا» مفعول به لقوله «يقتفى» الآتى «غير» مبتدأ، وغير مضاف و «أى» مضاف إليه «يقتفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على المبتدأ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى الكلام: وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال، وغير أى يقتفى ويتبع أيًّا فى جواز حذف صدر الصلة، إذا كانت الصلة طويلة.

(٢) «إن» شرطية «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: إن يستطل وصل =

إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي[1]

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ، أوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ[2]

يعني أن بعض العرب أعْرَبَ «أيًّا» مطلقًا، أى: وإن أضيفت وحُذِف صَدْرُ

= فغير أىّ يقتفى أبًا «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعة فى جواب الشرط والحذف: مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط «وأبوا» فعل وفاعل «أن» مصدرية «يختزل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

(١) «إن» شرطية «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن صلح الباقى بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف «الباقى» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ «عندهم» عند: ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلى» خبر ثان، أو نعت للخبر.

(٢) «فى عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل فى البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطية «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يرجع إلى عائد «بفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف على فعل «كمن» الكاف جارة، ومجرورها محذوف، ومن: اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، ومفعوله محذوف، وهو العائد، والتقدير: كمن نرجوه، والجملة لا محل لها صلة «يهب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «من» والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

صلتها؛ فيقول: «يُعجبنى أيُّهُمْ قائم، ورأيت أيُّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيهم قائم»

وقد قُرئ (ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهُمْ أشدُّ) بالنصب، وروى « فسلِّمْ على أيِّهِمْ أفضَلُ » [٣٣] بالجر.

وأشار بقوله: «وفى ذا الحذف ـ إلى آخره» إلى المواضع التى يُحْذف فيها العائدُ على الموصول، وهو: إما أن يكون مرفوعًا، أو غيره؛ فإن كان مرفوعًا لم يُحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو: «وهُوَ الَّذى فى السَّماءِ إلهٌ» وأيُّهُمْ أشدُّ]؛ فلا تقول: «جاءنى اللَّذَانِ قَامَ» ولا «اللذان ضُرِبَ»؛ لرفع الأول بالفاعليَّة والثانى بالنيابة، بل يقال: «قَامَا، وضُرِبَا» وأما المبتدأ فيُحذف مع «أى» وإن لم تَطُلِ الصلة، كما تقدم من قولك: «يُعْجِبُنى أيُّهُمْ قَائم» ونحوه، ولا يُحذَفُ صدرُ الصلة مع غير «أى» إلا إذا طالت الصلة، نحو: «جاء الذى هُوَ ضاربٌ زيدًا» فيجوز حذف «هو» فتقول: «جاء الذى ضارب زيدًا»، ومنه قولهم: «ما أنا بالذى قائلٌ لك سُوءًا» التقديرُ: «بالذى هو قائل لك سُوءًا» فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياسًا، نحو: «جاءَ الذِى قائمٌ»، التقدير: «جاء الذى هو قائمٌ» ومنه قولُه تعالى: (تمامًا على الذِى أحْسَنُ) فى قراءة الرفع، والتقدير «هو أحْسَنُ»(١).

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا، أى سواء أكان الموصول أيًّا أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيًّا مطلقًا، فإن كان الموصول غير أى لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر: (تمامًا على الذى أحسن) قالوا: التقدير على الذى هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك: (إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها) قالوا: التقدير: مثلاً الذى هو بعوضة فما فوقها، ومن ذلك قول الشاعر:

وقد جوزوا في «لا سيَّمَا زَيْدٌ» إذا رُفع زيد: أن تكون «ما» موصولةً، وزيد: خبَراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: «لاسِيَّ الذى هُوَ زَيْدٌ» فحذف العائد الذى هو المبتدأ - وهو قولك هو - وجوبًا؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير «أى» وجوبًا ولم تَطُلِ الصِّلَةُ، وهو مَقِيس وليس بشاذ[1].

= لا تَنْوِ إلا الذِى خَيْرٌ؛ فَمَا شَقِيَتْ   إلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا: التقدير: لا تنو إلا الذى هو خير، ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ   وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا: تقدير هذا البيت: من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى:

لم أرَ مِثْلَ الفِتْيَانِ فى غَبَنِ الـ   أيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: ما موصولة، والتقدير: يدرون الذى هو عواقبها.

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهًا من الإعراب غير الذى ذكروه، فمن ذلك أن «ما» فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف، ومن ذلك أن «ما» فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر؛ والجملة فى محل نصب مفعول به ليدرون، وقد علق عنها لأنها مصدره بالاستفهام، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد، فلنجتزئ لك هنا بالإشارة.

(١) الاسم الواقع بعد «لا سيما» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما فى قول امرئ القيس:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا   وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع، وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة.

فأما الجر فتخريجه على وجهين: أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس، و «سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و «ما» زائدة، وسى مضاف، و «يوم» مضاف =

. . . .

= إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا، و «سي» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «ما» نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر، و «يوم» بدل من ما.

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضًا: أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا و «سي» اسمها، و «ما» نكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سي» إليها، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا، و «سي» اسمها، و «ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سي» إليه، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول؛ وخبر «لا» محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح.

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضًا: أحدهما: أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سي» إليها، و «يومًا» مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء أعنى يومًا بدارة جلجل، وثانيهما: أن تكون «ما» أيضًا نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة، و «يومًا» تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا فى جواز النصب؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازه كما أجاز فى النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب فى المعرفة؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزًا، ومن جعل نصبه على التمييز وجوّز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوّز نصب المعرفة بعد «سيما».

والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لا سيما» لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزًا، والتزام كون التمييز نكرة

وأشار بقوله: «وأبَوْا أن يختزَل * إن صلَحَ الباقى لوَصْلٍ مكْمِلٍ» إلى أنَّ شرط حذف صدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحًا لأن يكون صلةً، كما إذا وقع بعده جملة، نحو: «جاءَ الذى هُوَ أبوهُ مُنْطَلِقٌ» أو «هُوَ ينطلق» أو ظرف، أو جار ومجرور، تامَّان، نحو: «جاءَ الَّذى هُوَ عِنْدَكَ» أو «هُوَ فِى الدَّارِ»؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حَذْفُ صدْرِ الصِّلَة؛ فلا تقول: «جاءَ الَّذى أبُوهُ مُنْطَلِقٌ» تعنى: «الذى هو أبوه منطلق»؛ لأن الكلام يتمُّ دونه، فلا يُدرَى احُذِفَ منه شىء أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة، ولا فَرْقَ فى ذلك بين «أى» وغيرها؛ فلا تقول فى: «يُعجبنى أيُّهُمْ هو يقوم»: «يعجبنى أيُّهُمْ يقوم» لأنه لا يُعلم الحذف، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ لم يجز حذفُ العائد، وذلك كما إذا كان فى الصلة ضميرٌ ـ غيرَ ذلك الضمير المحذوف ـ صالحٌ لعَوْدِهِ على الموصول، نحو: «جاء الذى ضَرَبْتُ فى دَارِهِ»؛ فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضربتُهُ؛ فلا تقول: «جاء الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ» لأنه لا يُعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإبهام؛ فإنه لم يبيِّنْ أنه متى صَلَحَ ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يُحذف،سواء أكان الضمير مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وسواء أكان الموصول أيًّا أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهرُ كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير أى من الموصولات؛ لأن كلامه فى ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحْذَف مع «أى» ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم، نحو: «جاء الذى هو أبوه منطلق، ويعجبنى أيُّهُمْ هو أبوه منطلق»، وكذلك المنصوب والمجرور، نحو: «جاءنى الذى ضربْتُهُ فى دَارِهِ، ومررتُ بالذى مررتُ به فى داره»، و«يُعجبنى أيُّهُمْ ضربته فى داره، ومررت بأيِّهِمْ مررت به فى داره».

وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلى - إلى آخره» إلى الهاء المنصوب.

وَشَرْطُ جواز حذفه أن يكون: متصلاً، منصوبًا، بفعل تام أو بوصف، نحو: «جاءَ الَّذِى ضَرَبْتُهُ، وَالَّذِى أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ».

فيجوز حَذْفُ الهاء من «ضربته» فتقول: «جاء الذى ضَرَبْتُ» ومنه قَوْلُه تعالى: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ وقولُه تعالى: ﴿أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ التقدير: «خَلَقْتُهُ، وبَعَثَه»(١).

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من «مُعْطِيكَهُ»؛ فتقُول: «الذى أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ» ومنه قولُه:

٣٤ - مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

تقديره: الذى اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ، فحُذفت الهاء.

---

(١) لم يذكر الشارح شيئًا من الشواهد من الشعر العربى على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين؛ لأن مجيئه فى القرآن دليل على كثرة استعماله فى الفصيح، ومن ذلك قول عروة بن حزام:

وَمَا هُوَ إِلاَّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِى الَّذِى كُنْتُ أَرْتَئِى ... وَأَنْسَى الَّذِى أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول: أصرف عن وجهى الذى كنت أرتئيه، وأنسى الذى أعددته، فحذف العائد المنصوب بأرتئى وبأعددت، وكل منهما فعل تام متصرف.

٣٤ - هذا البيت من الشواهد التى ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «موليك» اسم فاعل من أولاه النعمة، إذا أعطاها إياه «فضل» إحسان.

المعنى: الذى يمنحك الله من النعم فضل [illegible]، ومنة جاءتك من عنده من =

....

= غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئًا من ذلك، فاحمد ربك عليه، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك، وأن غيره لا يملك لك شيئًا من نفع أو ضر.

الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولى: خبر عن لفظ الجلالة وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة، وهو المفعول الأول للمولى، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول، والتقدير: موليكه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خير» خبر عن «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفة، احمد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون نون التوكيد، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء للتعليل، وما: نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه، ولدى مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخر «ولا» الواو عاطفة ولا: نافية «ضرر» معطوف على نفع، ويجوز أن تكون «ما» نافية مهملة، و «لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «نفع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه، أى: الشيء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

واعلم أنه يُشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لأل فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذًا، كما فى قول الشاعر:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الهَوَى محمودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

كان ينبغى أن يقول: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، فحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لأل، ومثله قول الآخر:

فى الْمُعْقِبِ البَغْيِ أَهْلَ البَغْيِ مَا ... يَنْهَى امْرَأً حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول: فى المعقبه البغى، فلم يتسع له الكلام.

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائدًا على أل نفسها؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية أل، فإذا حُذف زال الدليل على ذلك.

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير، وليس كذلك؛ بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ.

فإن كان الضمير منفصلاً[1] لم يجز الحذف، نحو: «جاء الذى إيَّاهُ ضَرَبْتَ» فلا يجوز حذفُ «إياه»، وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوبًا بغير فعلٍ أو وصفٍ ـ وهو الحرف ـ نحو: «جاء الذى إنَّهُ مُنْطَلِقٌ»

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدمًا على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح، أو كان مقصورًا عليه كقولك «جاء [الذى] ما ضربت إلا إياه»، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت: «جاء الذى إياه ضربت» كان المعنى: جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه، فإذا قلت: «جاء الذى ضربت» صار غير دال على أنك لم تضرب سواه، وكذلك الحال فى قولك: «جاء الذى ما ضربت إلا إياه» فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجانى ولم تضرب غيره، فإذا قلت: «جاء الذى ما ضربت» دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجانى فحسب، فانعكس المعنى بالنسبة للجانى، ولم يدل شىء بالنظر لغير الجانى.

فأما المنفصل جوازًا فيجوز حذفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

* مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ *

فإن التقدير يجوز أن يكون: «ما الله موليكه» ويجوز أن يكون: «ما الله موليك إياه» وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى: ﴿فاكهين بما آتاهم ربهم﴾ فإنه يجوز أن يكون التقدير: «بالذى آتاهموه ربهم» وأن يكون التقدير: «بالذى آتاهم إياه ربهم» والثانى أولى؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة، وكذلك قول الله تعالى: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ فإنه يجوز أن يكون التقدير: «ومن الذى رزقناهموه» كما يجوز أن يكون التقدير: «ومن الذى رزقناهم إياه».

فلا يجوز حذف الهاء(١)، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوبًا [متصلاً] بفعل ناقص، نحو: «جاء الذى كَانَهُ زَيْدٌ».

***

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى(٢)

كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَـ «مُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ»(٣)

(١) إنما قال الشارح: «فلا يجوز حذف الهاء» إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعًا فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أين شركائى الذين كنتم تزعمون﴾، هذا إذا قدرت أصل الكلام: أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنهم شركائى، على حد قول كثير:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل: «الذين كنتم تزعمونهم شركائى» لم يكن من هذا النوع.

(٢) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتى «خفضا» خفض: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف: أى كقولك، أنت: مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجرورًا بالكاف، وبعد مضاف و «أمر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أى: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشير إلى قوله تعالى: ﴿فاقْضِ ما أنت قَاضٍ﴾ كما قال الشارح.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «الذى» والجملة لا محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذَف، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «جاء الذى أنا ضَارِبُهُ: الآنَ، أو غداً»؛ فتقول: جاء الذى أنَا ضَارِبٌ، بحَذْف الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَف، نحو: «جاء الذى أنَا غُلاَمُهُ، أو أنا مَضْرُوبُهُ، أو أنَا ضَارِبُهُ أمسِ»، وأشار بقوله: «كأنْتَ قَاضٍ» إلى قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أنتَ قَاضٍ﴾ التقدير: «ما أنت قَاضِيه» فحُذفت الهاء، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يُحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه: لَفظًا ومعنىً، واتفق العاملُ فيهما مادةً، نحو: «مررتُ بالذى مررت به، أو أنتَ مارٌّ به» فيجوز حذف الهاء؛ فتقول: «مَرَرْتُ بالذى مَرَرْتَ» قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أى: منه، وتقول: «مررت بالذى أنْتَ مارٌّ» أى به، ومنه قولُه:

= الذى قبله «الموصول» مفعول مقدم لجر الآتى «جر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها صلة «كمر» الكاف جارة لقول محذوف، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كائن كقولك، مر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بالذى» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل ماض وفاعل، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله: «فهو بر» الفاء واقعة فى جواب شرط محذوف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، بر: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

٣٥ ـ وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً
فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أى: أنت بائحٌ به.

٣٥ ـ هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من كلمة مطلعها:

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَانِحُ ... غَدَاةَ غَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ
تَغَالَتْ بِيَ الأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا ... بِزَنْدَيْنِ فِى جَوْفِى مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تعتريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همك، وبعثت شوقك «الظباء» جمع ظبى «السوانح» جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من ظبى أو طير أو غيرهما، ويقال له: سنيح «بارح» هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح» اسم فاعل من قدح الزند قدحًا، إذا ضربه لتخرج منه النار «حقبة» ـ بكسر فسكون ـ فى الأصل تطلق على ثمانين عامًا، وقد أراد بها المدة الطويلة «فبح» أمر من «باح بالأمر يبوح به»: أى أعلنه وأظهره «لان» أى الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التى بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، وقيل: بل هى لغة فى الآن، ومثله قول جرير بن عطية:

الآنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ ... فَهذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابَا

وقول الآخر:

الا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ ... ارَثٌّ لاَنَ وَصْلُكِ امْ جَدِيدُ؟

وقول أشجع السلمى:

الآنَ اسْتَرَحْنَا وَاسْتَرَاحَتْ رِكَابُنَا ... وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِى وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِى

وروى الأعلم بيت الشاهد هكذا:

تَعَزَّيْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً ... فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالذى أنتَ بَائِحٌ

وأنشده الأخفش كما فى الشرح، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنترة

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه

فإنِ اختلَفَ الحرفان لم يجز الحذف، نحو: «مررت بالذي غضبت عَلَيْهِ» فلا يجوز حذف «عليه» وكذلك «مَرَرْتُ بالذِي مررتَ بِهِ علَى زَيدٍ» فلا يجوز حَذْفُ «به» منه؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف، أيضًا، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذِي فَرِحْتُ بِهِ» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله: «كذا الذى جُرَّ بما الموصولَ جَرّ» أى كذلك يُحذف الضميرُ الذى جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به[1]، نحو:

= مبنى على الفتح فى محل رفع «تخفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة من تخفى وفاعله خبر «كان» فى محل نصب «حب» مفعول به لتخفى، وحب مضاف و «اسمراء» مضاف إليه «حقبة» ظرف زمان متعلق بتخفى «فبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الآن» ظرف زمان متعلق ببح «بالذى» جار ومجرور متعلق ببح أيضًا «أنت بائح» مبتدأ وخبر، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء، والعائد محذوف؛ وتقدير الكلام: فبح الآن بالذى أنت بائح به.

الشاهد فيه: قوله «بالذى أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذف العائد على الموصول من جملة الصلة، لكونه مجرورًا بمثل الحرف الذى جر الموصول - وهو الباء - والعامل فى الموصول متحد مع العامل فى العائد مادة: الأول «بح» والثانى «بائح»، ومعنى: لأنهما جميعًا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفًا لاسم، وقد جُرَّ هذا الموصوف بحرف، مثل الذى جر العائد، ومنه قول كعب بن زهير:

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بالأمرِ الَّذِى عُنِيَتْ ... نُفوسُ قومٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

لاَ تَرْكَنَنَّ إلَى الأمرِ الَّذِى رَكَنَتْ ... أبناءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ =

«مررتُ بالذي مررتَ فهوَ برٌ» أي: «الذى مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها[1].

* * *

= ففى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه.

أما البيت الأول، فإن الشاهد فيه قوله «بالأمر الذي عنيت» فإن التقدير فيه: بالأمر الذي عنيت به، فحذف المجرور ثم الجار؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذى جر ذلك العائد.

وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله «إلى الأمر الذى ركنت» فإن تقدير الكلام: إلى الأمر الذى ركنت إليه، فحذف المجرور، ثم حذف الجار؛ لكون للموصوف - وهو الأمر - مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذى جر به ذلك العائد.

(1) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول، وأن تتصل به.

أما تأخرها عنه فلأنها كالجزء المتمم له، ومن شأن الجزء المتمم أن يقع بعد ما له التمام، وعلى ذلك يجب ألا تتقدم على الموصول، لا هي، ولا شيء من متعلقاتها، ولهذا قدر النحاة فى قوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ أن «فيه» متعلق بمحذوف تدل عليه صلة أل، وتقدير الكلام: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، لئلا يتقدم معمول صلة أل عليها.

وأما اتصالها به فقد تخالفوا عنها فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته: جملة القسم، وجملة النداء، والجملة الاعتراضية، فمثال الأولى قول الشاعر:

ذَاكَ الَّذِى - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مالكًا ... وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

ومثال الثانية قول الفرزدق:

تَعَشَّ، فإِنْ عَاهَدْتَنِى لاَ تَخونُنِى ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذِئْبُ - يَصْطَحِبَانِ

ومثال الثالثة قول الشاعر:

وَإِنِّى لَرَاجٍ نَ[illegible]ةً قَبْلَ الَّتِى ... لَعلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

[illegible] جعلت جملة «أزورها» صلة التى، وجملة «لعل» ومعموليها [illegible] محل لها معترضة [illegible] الموصول والصلة.

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ،
فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطْ»[1]

اختلف النحويون فى حرف التعريف فى «الرجل» ونحوه، فقال الخليل: المُعَرِّفُ هو «أل»، وقال سيبويه: هو اللام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزةُ قَطْعٍ، وعند سيبويه همزةُ وَصْلٍ اجتُلِبَتْ للنطق بالساكن[2].

---

(١) «أل» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف و «تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفة «اللام» مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: أو اللام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ، وقط: اسم بمعنى حسب ـ أى كاف ـ حال من «اللام» وتقدير الكلام: أو اللام حال كونه كافيك، أو الفاء داخلة فى جواب شرط محذوف و «قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته، وتقدير الكلام «إذا عرفت ذلك فانته» وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك، وقوله «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل، لأنه مقصود لفظه، وقيل: إن «عرفت» فعل شرط حُذفت أداته، وجملة «قل» جواب الشرط حُذفت منه الفاء، والتقدير: نمط إن عرفته فقل فيه النمط، أى إن أردت تعريفه، وجملة الشرط وجوابه ـ على هذا ـ خبر المبتدأ، وهو تكلف لا داعى له.

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هى «أل» برمتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع؛ بدليل أنها مفتوحة؛ إذ لو كانت همزة وصل لكُسرت؛ لأن الأصل فى همزة الوصل الكسر، ولا تُفتح أو تُضم إلا لعارض، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها؛ ويبقى عليه أن [illegible] إلى جعلها فى الاستعمال همزة =

والألف واللام المُعَرِّفة تكون للعهد، كقولك: «لَقِيتُ رَجُلاً فأكرَمْتُ الرَّجُلَ» وقوله تعالى: ﴿كمَا أرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ ولاستِغْرَاقِ الجِنْس، نحو: ﴿إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ وعلامتها أن يصلح موضعهَا «كُلٌّ» ولتعريفِ الحقيقة، نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأةِ» أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و«النمط» ضرب من البُسُط، والجمع أنْمَاطٌ ـ مثل سَبَب وأسباب ـ والنَّمط ـ أيضًا ـ الجماعة من الناس الذين أمْرُهم واحِدٌ، كذا قاله الجوهري.

* * *

وَقَــدْ تُزَادُ لاَزِمًا * كَاللاتِ، وَالآنَ ، وَالَّذِيـنَ ، ثُـمَّ اللاتِ[1]

وَلاضْطِـرَارٍ : كَبَنَـاتِ الأوْبَرِ ، كَذَا «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ» السَّرِي[2]

= وصل، والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال؛ لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ. وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وأن الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل أتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن، فإن قيل: فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حُرِّكت لكانت إما أن تُحرَّك بالكسر فتلتبس بلام الجر، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية؛ فلأجل ذلك عُدِل عن تحريك اللام، وأُبقيت على أصل وضعها، وجيء بهمزة الوصل قبلها.

(١) «قد» حرف تقليل «تزاد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى «أل» «لازمًا» حال من مصدر الفعل السابق، وتقديره: تزاد حال كون الزيد لازمًا، وقيل: هو مفعول مطلق، وهو وصف لمصدر محذوف: أي زيدًا لازمًا، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كاللات» جار وجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كاللات «والآن، والذين، ثم اللات» معطوفات على اللات.

(٢) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جارة لقول محذوف، ... =

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي - في زيادتها - على قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ثم مَثَّلَ الزائدة اللازمة بـ «اللات»[1] ، وهو اسم صَنَم كان بمكة ، وبـ «الآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح[2]، واختُلف في الألف

= وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر، أي: وذلك كائن كقولك إلخ، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضًا «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبني على الضم في محل نصب «السري» نعت له، وتقدير الكلام: وقولك: «طبت النفس يا قيس» كذلك.

(١) مثل اللات كل علم قارنت «أل» وضعه لمعناه العلمي، سواء أكان مرتجلاً أم كان منقولاً؛ فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه: السموأل، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يُضرب به المثل في الوفاء، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلمية أيضًا: العزى، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها، ومنه اللات؛ وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته؛ ثم سُمّي به صنم؛ وأصله بتشديد التاء؛ فلما سُمي به خُففت تاؤه؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يُغيّر فيها، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سُمّي به.

(٢) أكثر النحاة على أن «الآن» مبني على الفتح؛ ثم اختلفوا في سبب بنائه، فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنه معنى «أل» الحضورية؛ وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة؛ وهؤلاء يقولون: إن «أل» الموجودة فيه زائدة؛ وبناؤه لتضمنه معنى «أل» أخرى غير موجودة؛ ونظير ذلك بناء «الأمس» في قول نصيب بن رباح:

وإنّي وَقَفْتُ اليَومَ وَالأمسِ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا البيت لتضمنه معنى «أل» غير الموجودة فيه، وهذا =

واللام الداخلة عليه؛ فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما فى قولك: «مَرَرْتُ بِهذَا الرَّجُلِ»؛ لأن قولك: «الآن» بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنها زائدة، وهو مبنىٌّ لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

وتمثّلَ ـ أيضًا ـ بـ «الذين»، و «اللاتِ» والمراد بهما ما دَخَل عليه «أل» من الموصولات، وهو مبنى على أنَّ تعريف الموصول بالصّلة؛ فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ «أل» إن كانت فيه نحو: «الذى» فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِهَا نحو: «مَنْ، وَمَا» إلا «أىّ» فإنها تتعرف بالإضافة؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حَذْفُها فى قراءة من قرأ (صِرَاطَ لَذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة؛ إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذًا وإن كانت مُعَرِّفة، كما حُذفت من قولهم: «سَلَامُ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين ـ يريدون «السَّلام عليكم».

وأما الزائدة غير اللازمة فهى الداخلة ـ اضطرارًا ـ على العَلَمِ، كقولهم فى: «بَنَاتِ أَوبَرَ» علم لضرب من الكَمْأةِ «بنات الأوبر»، ومنه قولُه:

= عجيب منهم؛ لأنهم ألغوا الموجود، واعتبروا المعدوم، وقال قوم: بنى «الآن» لتضمنه معنى الإشارة؛ فإنه بمعنى هذا الوقت، وهذا قول الزجاج، وقيل: بنى «الآن» لشبهه بالحرف شبهًا جموديًا، ألا ترى انه لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُصغَّر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة؛ ومن الناس من يقول: الآن اسم إشارة إلى الزمان، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يُؤدَّى بالحرف، ومن النحاة من ذهب إلى انه معرب، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن، فيقال: سأحالفك من الآن، بالجر، ويقول صاحب النكت: «وهذا قول لا يمكن القدح فيه، وهو الراجح عندى، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة» اهـ.

٣٦ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

٣٦ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلاً، وممن استشهد به أبو زيد في النوادر.

اللغة: «جنيتك» معناه جنيت لك؛ ومثله ـ في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ـ قوله تعالى: ﴿وإذا كَالُوهُم أو وَزَنُوهُم﴾ و ﴿يَبْغُونَهَا عوجًا﴾ و﴿القمر قَدَّرْنَاهُ منازل﴾ «أكمؤا» جمع كمء ـ بزنة فلس ـ ويجمع الكمء على كمأة أيضًا، فيكون المفرد خاليًا من التاء وهي في جمعه؛ على عكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة، «وعساقلا» جمع عسقول ـ بزنة عصفور ـ وهو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حُذفت في قوله تعالى: ﴿وعنده مفاتح الغيب﴾ فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحُذفت الياء، ويقال: المفاتح جمع مفتح، وليس جمع مفتاح، فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عسقل ـ بزنة جعفر ـ و «بنات الأوبر» كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار، وهي رديئة الطعم.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف على قوله أكمؤا «ولقد» الواو عاطفة، واللام موطئة للقسم، و «قد» حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطرًا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخله «أل»، فرارًا من اجتماع معرفين، وهما حينئذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر

● وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ ●

فإنه زاد الألف واللام للضرورة، وكقول الراجز:

[illegible] أَذْنَابِ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل «بنات أوبَرَ» فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزعم المبَرِّد أن «بنات أوبَرَ» ليس بعَلَم، فالألف واللام ـ عنده ـ غير زائدة.

ومنه الداخلة اضطراراً على التميز، كقوله:

٣٧ ـ رأيتُك لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

= (وقد سبق لنا ذكر هذا البيت فى باب العلم، ونسبناه هناك لأبى النجم العجلى) وقول آخر:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرُّكَائِبِ

قال: وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال: هذا ابن عرس مقبل» اهـ كلام الأصمعى.

٣٧ ـ البيت لرشيد بن شهاب اليشكرى، وزعم التوزى ـ نقلاً عن بعضهم ـ أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى، وهو المذكور فى آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أى: ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقاً حميماً لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضى من الغنيمة بالإياب؛ فلم يدافع عنه، ولم يتقدم للأخذ بثاره بعد أن قتل.

الإعراب: «رأيتك» فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان؛ لأن «رأى» هنا بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل، وهو جواب «لما» و «طبت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة صددت «النفس» تمييز نسبة «يا قيس» يا: حرف نداء، و «قيس» منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بصددت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت. =

والأصل «وطبت نفسًا» فزاد الألفَ واللامَ، وهذا بناء على أن التميز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفةً؛ فالألف واللام عندهم غيرُ زائدة.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله: «كَبَنات الأوبَرِ»، وقوله: «وطبت النفس يا قيس السرى».

* * *

وَبَعْضُ الاعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ   لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ(١)

= الشاهد فيه: قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز - الذى يجب له التنكير - ضرورة، وذلك التخريج جار على مذهب البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة؛ وعلى ذلك لا تكون «أل» زائدة، بل تكون معرفة.

ومن العلماء من قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد، ولكن فى هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

ومن هذا النوع أل الداخلة على الحال، كما فى قولهم «ادخلوا الأول فالأول» فإن «أل» فيه زائدة، لأن الحال يجب ان يكون نكرة.

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف و «الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتى «دخلا» دخل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على أل، والألف للإطلاق، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل، ولمح مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى «نقلا» نقل: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على بعض الأعلام، والألف للإطلاق، والجملة فى محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول.

كَالفَضْلِ، وَالحَارِثِ، والنُّعْمَانِ؛ فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ[1]

ذكر المصنف ـ فيما تقدم ـ أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر فى هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة، والمراد بها الداخلةُ على ما سُمِّىَ به من الأعلام المنقولة، مما يَصلُحُ دخول «أل» عليه، كقولك فى «حَسَن»: «الْحَسن» وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك فى «حارث»: «الحارث»، وقد تدخل على المنقول من مصدرٍ، كقولك فى «فَضْل»: «الفَضْل»، وعلى المنقول من اسم جنسٍ غيرِ مصدرٍ، كقولك فى «نُعمان»: «النُّعْمَان»، وهو فى الأصل من أسماء الدم[2]؛ فيجوز دخولُ «أل» فى هذه الثلاثة نظرًا إلى الأصل، وحَذْفُهَا نظرًا إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نُقِلاَ» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقلت عنه من صفة، أو ما فى معناها.

---

(١) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ، وذكر مضاف و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد.

(٢) هنا شيئان: الأول: أن الذى تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزامًا؛ لأن الحمرة لازمة للدم. والثانى: أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثلة العلم الذى قارنت «أل» وضعه كاللات والعزى والسموال، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزاد لازمًا» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان»، والخطب فى هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت «النعمان» أحيانًا مقرونًا بأل، فيكون من النوع الأول، وسمت أحيانًا أخرى «نعمان» بدون أل، فيكون من النوع الثانى.

وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة[1] ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: «الحارث» نظرًا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يَعيشُ ويَحرُثُ، وكذا كلُّ ما دل على معنًى وهو مما يُوصَفُ به في الجملة، كفَضْل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه علَمًا لم تُدْخِلِ الألفَ واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونُعْمَان؛ فدخولُ الألف واللام أفاد معنًى لا يُستفاد بدونهما؛ فليستا بزائدتين خلافًا لمن زعم ذلك، وكذلك أيضًا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما.

* * *

وقد يَصِيرُ علَمًا بالغَلَبَهْ مُضَافٌ أوْ مَصْحُوبُ ألْ كَالعَقَبَهْ[2]

وَحَذْفَ ألْ ذي ـ إنْ تُنادِ أوْ تُضِفْ ـ أوْجِبْ، وَفي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ[3]

(١) الأمثلة التي ذكرها الناظم ثلاثة: أحدها: يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة وهو «الفضل» لأنه في الأصل مصدر، ولا دلالة له إلا على الحدث، وهو الوصف، والثاني: يدل عليه بدلالة التضمن وهو «الحارث» لأنه اسم فاعل يدل على الذات والوصف، وثالثها: يدل على الوصف بدلالة الالتزام وهو «النعمان» فإنه موضوع للدم والحمرة لازمة له.

(٢) «وقد» الواو للاستئناف، قد: حرف تقليل «يصير» فعل مضارع ناقص «علمًا» خبر يصير مقدم على اسمه «بالغلبة» جار ومجرور متعلق بيصير «مضاف» اسم يصير مؤخر عن خبره «أو مصحوب» أو: حرف عطف، ومصحوب: معطوف على مضاف، ومصحوب مضاف، و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كالعقبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالعقبة.

(٣) «وحذف» الواو للاستئناف، حذف: مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتي، وحذف مضاف، و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ذي» اسم إشارة نعت لأل «إن» شرطية «تناد» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «أو» عاطفة «تضف» معطوف على «تناد» مجزوم =

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة، نحو: «المَدِينَةُ»، و«الكتَابُ» فإنَّ حَقَّهُمَا الصِّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت «المَدِينَةُ» على مدينة الرسول ﷺ، و «الكتَابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تُحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو: «يا صَعِقُ» في الصَّعِقِ[1]، و «هذه مدينةُ رسول الله ﷺ».

وقد تُحْذَفُ في غيرهما شذوذًا، سُمِعَ من كلامهم: «هذَا عَيُّوقُ طَالِعًا»، والأصل الْعَيُّوق[2]، وهو اسْمُ نَجْم.

وقد يكون العلم بالغلبة أيضًا مضافًا: كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وابْنِ

= بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «أوجب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقدير أنت، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء عنها - مع أنها جملة طلبية - ضرورة «وفي» الواو حرف عطف، في: حرف جر «غيرهما» غير: مجرور بفي، وغير مضاف والضمير - الذي يعود على النداء والإضافة - مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتي «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «أل» وتقدير البيت: إن تناد أو تضف فأوجب حذف ال هذه، وقد تنحذف ال في غير النداء والإضافة.

(١) الصعق - في أصل اللغة - اسم يطلق على كل من رُمي بصاعقة، ثم اختُص بعد ذلك بخويلد بن نفيل، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه، فسبّها، فرُمي بصاعقة، فقال الناس عنه: الصعق.

(٢) العيوق - في أصل الوضع - كلمة على وزنة فيعول من قولهم: عاق فلان فلانًا يعوقه، إذا حال بينه وبين غرضه، ومعناه عائق، وهو بهذا صالح للإطلاق على كل معوق لغيره، وخصوا به نجمًا كبيرًا قريبًا من نجم الثريا ونجم الدبران، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكه.

مسعود؛ فإنه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حقه الصدق عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا أُطْلِقَ «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبد الله، وكذا «ابن عباس» و «ابن مسعود» رضى الله عنهم أجمعين؛ وهذه الإضافة لا تفارقه؛ لا فى نداء، ولا فى غيره، نحو: «يَا ابْنَ عُمَرَ».

* * *

(١) العبادلة: جمع عبدل، بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام فى آخره، كما زيدت فى «زيد» حتى صار زيدلا، والثانى أن يكونوا قد نحتوه من «عبد الله» واللام هى لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع؛ فقد قالوا: عبشم، من عبد شمس، وعبدر، من عبد الدار، ومرقس، من امرئ القيس، وقالوا: حمدلة، من الحمد لله، وسبحلة: من سبحان الله، وجعفدة، من قولهم: جُعلت فداءك، وطلبقة، من قولهم: أطال الله بقاءك ـ وأشباه لهذا كثيرة. وقال الشاعر، ويُنسب لعمر بن أبى ربيعة، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمِلُ

ولكثرة ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه؛ فتقول «مشأل مشألة» إذا قال: ما شاء الله، وتقول «سبحر سبحرة» إذا قال: سبحان ربى، وتقول «نعمص نعمصة» إذا قال: نعم صباحك، وتقول «نعمس نعمسة» إذا قال: نعم مساؤك، وهكذا.

وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سُمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع؛ فتدبر هذا، ولا تكن أسير التقليد، وانظر القسم الأول من كتابنا: دروس التصريف (ص٢٢ طبعة ثانية).

وقد قال ابن مالك فى التسهيل (ص ٢): «وقد يبنى من جزأى المركب فعلل (يريد اسماً على مثال جعفر) بفاء كل منهما وعينه فإن اعتلت عين الثانى كمل البناء بلامه أو بلام الأول، ونسب إليه» اهـ، فظاهر كلامه هذا يدل على أنه قياسى عنده.

وممن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول «وهذا الحكم لا يطرد، وإنما يقال منه ما قالته العرب» بهذا الرأى

الابتداءُ

مُبْتَدأٌ زَيْدٌ، وَعَاذِرٌ خَبَرْ، إنْ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»⁽¹⁾
وَأوَّلٌ مُبْتَدأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي «أسَارٍ ذَانِ»⁽²⁾
وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ»⁽³⁾

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة، وعاذر: مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» قال: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره، وفاعله - من جهة كونه اسم فاعل - ضمير مستتر فيه، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن قلت «زيد عاذر من اعتذر» فزيد مبتدأ وعاذر خبره.

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل، والجملة في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام، وسار: مبتدأ، و «ذان» فاعل سد مسد الخبر، والجملة في المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك: أسار ذان.

(٣) «وقس» الواو عاطفة، قس: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله ومتعلقه محذوفان، والتقدير: وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف، والكاف حرف جر، واستفهام: مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «وقد» الواو حرف عطف، قد: حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل بفائز سد مسد الخبر، وأولو مضاف و «الرشد» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك: فائز أولو الرشد، والمراد بنحو هذا المثال: كل وصف وقع مبتدأ مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي.